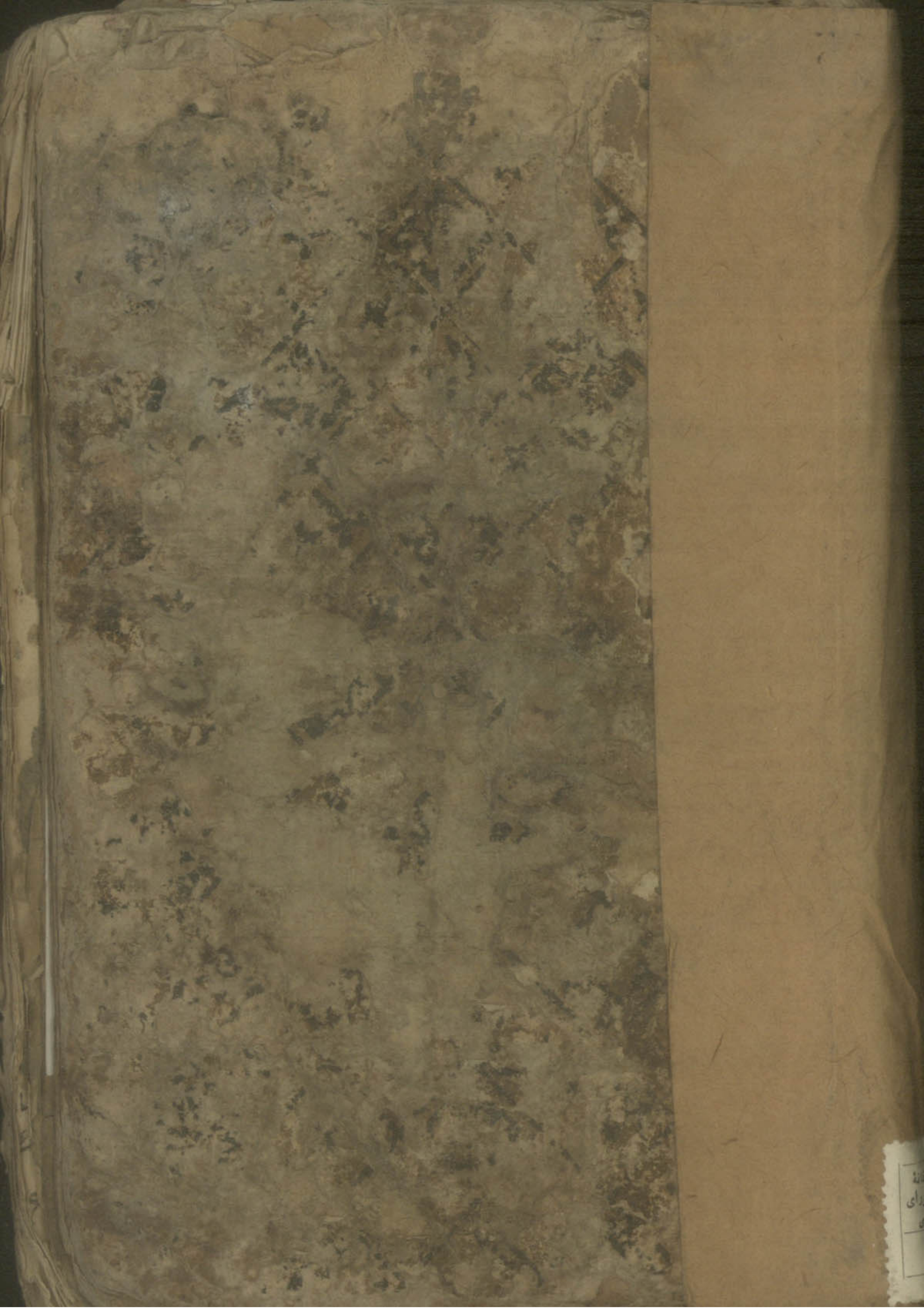
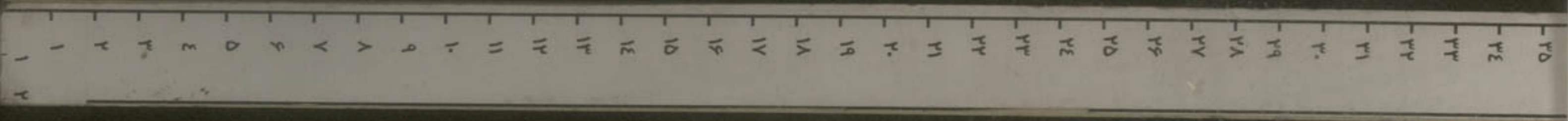






على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر ههنا
من حال الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو خلاف
ما تقدم للامام عبد القاهر فانه اعتبر المعنى مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما
وجود الاعراب بالفعل فكونه لا يشترط فانما يعتبر واحد ولذلك
يقال ان تعرب الكلمة في معربة واما عدل المص عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان
الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب
لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها باستماع منهم فاذا
اريد معرفة احكامها كذلك مستغنى عن النحو ولا فائدة له في معرفة
معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود معرفة المعرب ان
يعلم انه مما يختلف اخره في كلامهم فيجعل اخره مختلفا فيما
كلامهم فان المعرف متقدم على معرفة ما يختلف اخره
المتقدمة حاصلة بمعرفته على الخبر وتعريفهم به
اذ نحو قولنا انه مما يختلف اخره لا يعرف انه مما يختلف اخره
نعم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف ما لا يعرف الا بمعرفة
الجمهور ويجعل ما يعرف هو جملة احكامه كالفعل المضارع

او حكما اي من جملة احكام المعرب والاثار المترتبة عليه من حيث هو
معرب [illegible] بالحرف الذي هو نحو المعرب فانه باء
[illegible] حقيقة وحكما اذ كل [illegible] الحرف
صفته اذ يبتدا [illegible] اخرى حقيقة [illegible] او كان
اعرابه بالحركة [illegible] الذي [illegible] اختلاف العوامل
الذي [illegible] تعمل [illegible] البعض
والعا خصصنا الاختلاف [illegible]
قولنا ان زيدا مضروب [illegible]
فان العامل [illegible]
والحرف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] زيدا [illegible]
[illegible]
[illegible]
والمقدر [illegible]
[illegible]

مسلمين ومحو فريت بمحيل [illegible] متعانقين وعطانه فقد اختلف العوامل
فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد
[illegible] النصب علامة النصب وبعينه لجار علامة الجر وكذا الحال
في الضمة ويجمع فآخر المعرب في هذه الصورة يختلف باختلاف العوامل
حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف في آخر المعرب ولا
في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة فالعبرة المشابهة بمعني
الاصل مع عدم التبدل وترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث
الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب واخرى
كالاختلاف ولم يدخل الحد الحكمين في آخر فلا حصر في افادة المعرب
احكاما كثيرة لم نذكرها فلكن هذا الحكم ايضا من هذا
القبيل غاية الامر ان هذا الحكم يكون من خواص الشامل له
الا [illegible] كيف [illegible] الاختلاف آخره اي آخر المعرب
من حيث هو معرب ذاتا او صفة اي ذات الحركة والحرف
يراد بما الموضوع الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو
اريد على عمومها خرج الـ[illegible] المفهومة من قوله به فان
فيهم من النسب هو القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد الحيثية خرجت [illegible] لانه معرب على اختيار المحكي

لكن اختلاف مقتضى الحركة على آخر المعرب [illegible] انه
بل من حيث انه ما يقبل بدل المتكلم وبعد القدر ثم حصل الاعراب
جمعا [illegible] لكن الصرا [illegible] عليه علي فاند [illegible]
فضم اليه قوله ليدل وكانه زاد هذا المعنى [illegible] ليس هذا
عا
على المعاني المعتورة عليه
من تمام الحد لانه خارج عن حده واللام في ليدل متعلق
بالامر خارج عن الحد يعني وضع لا عرب لانه قوم من فحوى الكلام
فانه يعيد عن التمام [illegible] اللام [illegible] متعلق بقوله
اختلف آخره يعني يختلف آخر المعرب [illegible] وصار [illegible] الاختلاف
على المعاني نحو الفاعلية والمفعولية [illegible] المعتورة
على صيغة اسم الفاعل [illegible] على العرب [illegible] المعتورة على
القاسم [illegible]
تضمين مثل معنى [illegible] والاعتبار [illegible] عتوروا الشيء
وتعاوروه اذا [illegible] جماعة [illegible] واحدا
سبيل [illegible] على سبيل [illegible] فاذا [illegible]
المقتضية للاعراب [illegible] بصيغة [illegible]
ينبغي ان يكون [illegible] كذلك [illegible] المعرب [illegible]
المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني [illegible]
الاعراب في آخر الاسم المعرب [illegible] يدل على المعنى [illegible]

ولا يترتب ويترتب
اي يترتب ثلاث نسخ

بقوله لا عرب

المعتورة اي المتعاقبة

قوله وضع بحيث
يختلف آخرها
لاختلاف تلك
المعاني صح

على صفة ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف

[illegible] تعالى
[illegible] الدال على [illegible] وهو
[illegible] الإعراب يوضح المعاني المتعقبة
للإعراب من عربت معدته إذا فسدت على أن يكون الهمزة للسلب
فيكون معناه إزالة الفساد سمي به لأنه يزيل فساد الالتباس
بعض المعاني ببعض وأنواعه أي أنواع الاسم ثلاثة رفع
ونصب وجر هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف
الإعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية على الضمة والفتحة
والكسرة فإنها مستعملة في حركات البناء مثلا وفي
الحركات الإعرابية على قلة فالرفع حركة كان أو حرفا علم
الفاعلية أي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما
الملحقات به كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان
أو حرفا علم المفعولية أي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة
أو حكما ليشمل الملحقات والجر حركة كان أو حرفا علم الإضافة أي علامة
كون الشيء مضافا إليه وإذا كانت الإضافة نسبتها مصدرية
لم يحتج إلى إلحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية
وإنما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لأن الرفع ثقيل

قليل لأنه واحد فأعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف

[illegible]
والمفاعيل كثيرة [illegible] الخفيف للكثير والجر بين [illegible] الإضافة إليه
علامة غير [illegible]
[illegible] أي [illegible] على
المعرب [illegible] بالإعراب في جاء زيد جاء عامل أوجب حصول معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت
عامل أوجب حصول معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
وفي مررت بزيد الباء عامل أوجب حصول معنى الإضافة في زيد فجعل الجر
علامة لها فالمفرد المنصرف أي الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا
ولا غير منصرف كرجل وزيد وكذا الجمع المكسر المنصرف أي الذي
[illegible] رجال وطلبة
فالإعراب في هذين القسمين [illegible] على الأصل [illegible]
لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة والإعراب فيهما بالحركة [illegible]
أنه إذا كان الإعراب بالحركة فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث
في الأحوال الثلاث والإعراب فيهما بالحركات الثلاث في الأحوال
الثلاث فالإعراب فيهما بالضمة رفعا أي حالة الرفع والفتحة نصبا
أي حالة النصب والكسرة جرا أي حالة الجر [illegible]

ونصب وحدا على الظرفية بتقدير مضافا ويحتمل النصب على الحال

ونصب وحدا على الظرفية [illegible]

والمصدرية [illegible] ومررت

بزيد [illegible] ومررت

[illegible] والتاء

نحو [illegible] المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا

وفي لغة ان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي

هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل

جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالفتحة

رفعا والفتحة نصبا وجرا اذ الجر فيه تابع للنصب كما سنذكره

نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك

وحموك بكسر الكاف لانه لا يضاف الى المرأة من جانب زوجها فلا

يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره

كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء

الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي

لانه [illegible] اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو

اذ اصله [illegible] ولكن الاسم الظاهر

دون الضمير لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء

ونصب وحدا على الظرفية يحتمل النصب على الحالية والمصدرية في اقسام الحد [illegible] نحو جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة [illegible] السالم وهو ما يكون

[illegible] مضاف الا الى [illegible]

لا مضافا [illegible] بالحركات

نحو جاءني اخوك [illegible]

اذا المثنى [illegible] المصدر

هذين القيدين اكتفاء بالاهتمام مضافة لا الى ياء المتكلم

مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة [illegible] بالحركات [illegible]

نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة و

لكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم

فاعرابها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط

بالمثال الثلاث يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما

اعرب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع

المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا

كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة

وانما اختاروا الاسماء الستة لان كلا من المثنى والمجموع تارة فجعلوا

كل اعراب [illegible] وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى

في كون معانيها منبئة عن تعدد والوجود [illegible] صالح الاعراب

[illegible] الاعراب بها [illegible] اسماء المحذوف [illegible] الاعجاز

[illegible]

كيف ودم فانه لم يبق من العرب [illegible]

عند اعراب المثنى وما الحق به و [illegible] وكذا [illegible]

[illegible] لم يكن لكونه فرع كلا معنى [illegible]

مضافا الى [illegible]

مفرد [illegible] باعتبار معناه [illegible] لفظه يقتضي الاعراب بالحركات

ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين

فاذا اضيف الى المظهر هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو

الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية

لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين

ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر

الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب

بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت

بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى

مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان

كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فا

لحقت بها بالالف رفعا وبالياء المفتوح ما قبلها نصبا

وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به [illegible]

[illegible] لانه اوصل للجمع بالواو والنون فيدخل فيه [illegible]

[illegible] جمع المذكر [illegible] بالواو والنون وما الحق به وهو اولو

جمع ذو [illegible] عشرون واخواتها اي نظائرها التسع

[illegible] الى التسعين [illegible]

[illegible] على [illegible]

ثلاثين على التسعة [illegible] ثلاثة مقادير الثلاثة [illegible]

البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على [illegible] معينة ولا يقتضي

في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى والجمع

وملحقاته بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب

وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما لكون

اعرابهما فرع الاعراب كما انهما فرع [illegible] لان الاعراب بالحروف فرع

الاعراب بالحركة وانما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب

ثلاثة واعرابهما ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع فلو جعل اعراب

كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى

بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص الجمع بها بقي المثنى بلا اعراب

فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة للرفع في المثنى [illegible]

المرفوع المستتر في الفعل نحو ضربا وضربوا والواو علامة للرفع

في المجموع لان الضمير المرفوع للجمع الصحيح وتصور [illegible]
وجعلوا اعرابها بالياء حال الجر على الاصل وفي [illegible]
ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتح وكسر [illegible]
في الجمع [illegible] الكسرة وفي الجمع [illegible] النصب على الجر [illegible]
لما [illegible] كنصب [illegible] في كلام [illegible] شرع
في [illegible] المعرب بالحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة في
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير
الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه
اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال **التقدير** اي تقدير الاعراب
فيما اي في الاسم المعرب الذي **تعذر** الاعراب فيه اي امتنع ظهوره
في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة
بالتقاء الساكنين **كعصا** بالتنوين فان الالف المقصورة في
الصورتين غير قابلة للحركة **و**كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو **غلامي** فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
الكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى

٨

الحركة بعد دخول العامل لفظا فيه رفعا او نصبا او جرا فان ذهب بعض
[illegible] الى ان الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
[illegible] يكون الاعراب تقديريا في حالتي الرفع [illegible]
[illegible] من الجر [illegible] غير [illegible] او
[illegible] تقدير [illegible] لفظه
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في
الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة
بالتقاء الساكنين **كقاض** او غير محذوفة كالقاضي **رفعا وجرا**
اي في حالتي الرفع والجر دون حالة النصب لاستثقال الضمة و
الكسرة على الياء دون الفتحة **ونحو مسلمي** عطف على قوله كقاض
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد
يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بلا خلاف تقدير الاعراب للتعذر
فانه مختص بالاعراب بالحركة **رفعا** يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي
انما في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان
اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبل الياء

علامة الرفع التحتي الواو وفي المضاف ضمار الاعراب الحركي
تقديريا بخلاف كاحالتي النصب والجر فان القضاء بالحركة
ابدا عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا او وفي
الاعراب الحرفي تقديريا في احوال الثلث نحو جاء مسلمي
... وقد نقل عن ... في ...
اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب
لفظا بل تقديريا و اللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه
يعني فيما عدا ما ذكر مما يتعذر الاعراب او استثقل ولما ذكر في
تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من
المنصرف وعرف ... بمعرفة المنصرف وعلى ... الاعراب المقدر
واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
ما اي اسم معرب فيه علتان توثران باجتماعهما او اجتماع
شرايطهما فيه اثرا سيجي ذكره من علل تسع او علة واحدة
منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما
اي مقام هاتين العلتين بان توثر وحدها تاثيرهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسع
لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد

من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث
ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في هاتين
... الواو لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة
من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب
... على ... وقع ...
حال كونها زائدة فقوله فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ
خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة
الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون
الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف
متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في
وصف التركيب زيادة وتقدم الالف عليها وهذا الوصف فهم
زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله عمرو
فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه
في هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي
اذ العلة في الحقيقة اثنان منها الا واحد او القول بانها

يشبه تقريب لها الى الصواب الجزري في عددها خلاف فقال بعضهم
انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من
المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة [illegible]
[illegible] مثال العدل [illegible]
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي
ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال للوزن
الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وجد في الاسم علتان حصل فيه
فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى
الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر
فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة
التمكن وانما قلنا ان لكل فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل و

[illegible] كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا
[illegible] والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
[illegible] الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل
فرع [illegible] لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
[illegible]
اي لا يمتنع سواء كان الضرورة او غيرها وربما
جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله
منصرفا حقيقة فان غير المنصرف ضد المنصرف ما فيه علتان
او واحدة تقوم مقامهما او بادخال الكسرة والتنوين لا يلزم
خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة
وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في
الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن
او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر
صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ما كررته يتضوع
فانه لو فتح نون نعمان [illegible] تنوين لم يستقم الوزن ولكن يقع

فيه زحاف مخ[illegible] [illegible] التسلة كما حكم به سلاسة الطبع [illegible]

ما لا يحترز عن الزحاف فليس بضروري فكيف [illegible]

المضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف [illegible]

عنه ضرورة [illegible] النقص [illegible] انما الضرورة [illegible]

القافية [illegible] [illegible] محمد حبيب

الله العالمين محمد بشير هاشمي مكرم عطوف رؤوف

من يسمي باحمد فانه لو قال يا احمد لا يخل الوزن ولكنه

يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات المذكورة

الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف

لاجل رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولم

يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف

سلاسلا للتناسب بالمنصرف الذي بجنبه اعني اغلالا في قوله

سلاسلا واغلالا مثال للجمع غير المنصرف الذي صرف

والمنصرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما

اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع

علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين

لتكررهما احدهما الجمع البالغ صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر

قد تكرر [illegible] كمساجد [illegible] ابنايم اوحكما

[illegible] باعتبار عدد الحروف والحركات والسكنات

[illegible] ثانيهما التانيث [illegible] [illegible]

[illegible] الالف التانيث [illegible] [illegible]

منهما كحبلى وحمرا [illegible] كلمة [illegible]

اصلية فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها لكلمة

بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها

ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين

المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا

لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل خروجه مصدر مبني

للمفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه اي خروج الاسم

اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي

الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى انه يخرج

المصدر ليس المشتقات فانها خارجة عن الصيغة الى صيغ حركات

المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية

ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا

ينتقض بما حذف بعض حروفه كالاسماء المحذوفة [illegible]

مثل يد ودم فان [illegible] ليست [illegible]
الاصلية [illegible] وقوله [illegible] اخر [illegible]
ولا يعد [illegible] مغاير [illegible]
اصل [illegible] كان [illegible] فحينئذ [illegible]
العدلية واما [illegible] ما عرجة على الشيخ
الاصلية فان الظاهر مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست
مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما يجمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير
ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب
عنهما وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما
هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما [illegible]
ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل الا عن كل علة
فحيث حصل تمييزه بهذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فح
لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب التكلفات واعلم
انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير
منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية
احتاجوا الى اعتبار سبب اخر فلم لم يصلح للاعتبار الا العدل

العدول عنه

العدل

١٢

[illegible] العدل [illegible]
الاصل [illegible] العدل وسبب اخر [illegible]
[illegible] او وجود الاصل [illegible]
وثانيهما اعتبار اخراجه [illegible] الاصل [illegible]
بدون ذلك الاخراج [illegible]
منع الصرف يدل على وجود الاصل المحقق واعتم فوجود المحقق
بلا منشأ في بعضها الا دليل غير منع الصرف ففرض له اصل ليتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي
والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا
ولنا اعتبار اخراج العدل او عن غيره الاصل ليتحقق العدل فلم
يطلع عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه اخراجا
كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث و
مثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما
والاصل فيه اذا كان المعنى مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة
فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذلك الحال في
احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع ويختلف فيما
وراءها الى عشار ومعشر خارج والصحيح مجيئها لو تبع في منع صرف

اعتبار

منع

[illegible]

عما [illegible] الله و[illegible] بل

والفصل [illegible] قياس اسم التفضيل ان

باللام [illegible] او الاضافة او من فيستعمل بواحد منها علم انه

معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام لانه

على الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من

من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف والمانع

او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وكذا

في آخر سحر من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخريين

وجمع جمعاء مونث اجمع وكذا كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء

افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر على حمراء وان كانت اسما

ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات

فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن

منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر

الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وقيل

اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية

١٢

[illegible]

بيتين الفرق بين الشاذ والمعدول [illegible] او مقدر

عن اصل مقدر مفروض يكون ذلك الى تصحيحه ووجد منع الصرف

لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما

سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل

على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجود غير منع الصرف قدر

انهما اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل باب

قطام المعدولة عن قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال

علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا

العدل في هذا الباب حملا على فعال ولم يعتبر الحرفي في الاعلام المؤنثة مثل

حضار وظفار وبوار فانها مبنية وليس فيها الا الاسباب العلمية

والتانيث والسبب الاول وجب البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل

البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل البناء اعتبر فيما عداها ايضا

لحصول منع الصرف ايضا حملا لها عليها مع عدم الاحتياج

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] العدل [illegible] قال في خيتم لا دجاجة [illegible]

[illegible] اكثرهم فان الاقلين منهم

لم يجعلوا ذوات الراء منهية بل جعلوها غير منصرف فالحاجة

الى اعتبار غير العدل فيها لتحصيل البناء وعمل ما عدا عليهم الوصف

وهو كون الاسم ذا الا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض معانيها او

كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما مأخوذة

مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة

اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فهو غير مرعى

الوضع بل قد تعرض الوصفية كما في المثال المذكور فالحرمة فيه على النسوة

التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد يعلم ان معناه مررت بنسوة

موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال

لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف

الاصالة لا العرضية فلذلك قال المصنف رحمه الله **شرطه** اي شرط

الوصف في سببيته منع الصرف **ان يكون وصفا في الاصل** الذي هو

[illegible]

14

[illegible] الوصفية لا [illegible]

[illegible] على الوصفية الاصلية [illegible]

[illegible] الغلبة [illegible]

[illegible] الحية [illegible]

في الدلالة عليها الى قرينة [illegible] الاسود [illegible]

ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنها الى

قرينة **فلذلك** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة

الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع في قولهم مررت بنسوة**

اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة **اسود وارقم** حيث صارا

اسمين **للحية** الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد

وبياض **وادهم** حيث صار اسما **للقيد** من الحديد لما فيه من الدهمة

اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية

لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يجر استعمالها في معانيها الاسمية ايضا

[illegible] في هذه الاسماء الثلاثة الاصلية ووزن

الفعل وانها عند استعمالها في معانيها الاسمية فلو اشكال في منع

صرفها بالوزن الفعل والوصف الاصلي **وضعف منع افعى** اسما **للحية**

لتوهم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذا

قرد دهك وك ايلك

عنك اسود دمر

منع اجد له الصرف على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال وضعف منع الصرف فيه
الاسماء عدم الجزم بكونها وصفا [illegible] الاصلية فاتهام [illegible]
بها المعاني [illegible] مطلقا لا [illegible] ولا في الحال مع ان ذلك
في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه
لا يشترط له شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المونث
ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
والتانيث المعنوي كذلك كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه لا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط الوجوب
الصرف وفي المعنوي شرط الجواز ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار
اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في
منع الصرف احد الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروفه
على الثلثة مثل زينب او تحرك الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر
او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي
احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بتقل احدها عن الخفة التي

[illegible] من [illegible] فمن اجل ذلك تاثيره ونقل
[illegible] الى العجمة لان ثقل العجمة ثقيل على العرب فعند تجوز
[illegible] تاثير التانيث المعنوي اي احد الامر
الثلثة يجوز عدم صرفه فمن هند وجوز صرفه ودعد
على الطبقة من [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
صرفها اما زينب ففيها العلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره
وهو الزيادة على الثلثة واما سقر ففيها العلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور ففيهما العلمية والتانيث المعنوي
مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي اي بالمونث المعنوي مذكر
فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في
حكم تاء التانيث فقائم مقامها فقدم وهو مونث معنوي سمي به
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث اصلح
بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
الصرف وعقرب وهو مونث معنوي سمي باعتبار معناه الجنسي اذا
سمي به رجل ممتنع صرفه لانه وان زال تانيثه بعلميته للمذكر فالحرف الرابع
قائم مقامه بدليل انه صغر فتم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه
قاعدة التصغير فقال في قدم قديمة وفي عقرب عقيرب فالحاصل

[illegible]

[illegible] الذات

للمعرفة شرطها [illegible] العرف أن تكون علمية أي

[illegible] الترجيح [illegible] أو منقول

الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على انه تكون الياء للنسبة وانما
جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات الا الموصولة
الا في المثنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة
يجعل غير المنصرف منصرفا كما يجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف
فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير
اظهر من فرعية العلمية لبيان العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب
لتاثيرها في منع الصرف شرطان الاول ان تكون علمية لعجمية
الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجمية
كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير
تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به راو من رواة
القرآن لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكأنه كان علما

جيد

[illegible]

[illegible] الحروف [illegible]

ثلاثيا [illegible] من الخفة احد السببين نوح [illegible]
النظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني
وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التأنيث فانه امر لفظي
تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت بعض النحاة قد اعتبرت العجمة في ماه
وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر هنا قلنا اعتبارها
فيما سبق انما هو لتقوية سبب آخر لتلويثها وهي سكون الوسط
ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب آخر اعتبارها سببا بالاستقلال
وشتر علم اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع لوجود الشرط
الثاني فيهما فانه في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضهم التنبيه على ما هو الحق
عنده في انصراف نحو نوح فلهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على

١٧

فانه مفرد ليس جمعًا

وهو لفظ آخر

علم جنس الضبع

فلا جمعية فيه وصيغته

الجمعية فيجوز ان يكون منصرفا لكنه جمع

حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية نحو يقول

فانه كان في الاصل جمع جعفر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع

لعظم بطنها فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع

صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت احتجنا في منع صرفه الى اعتبار الجمعية

ونوبذة ما يقال من العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك

فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو

شيء قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين

صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها

الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع

جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت منتهى الجموع لانها بلغت منتهى

الصورة مرتبتي تكسير فانتهى تكسيرها المعتبر الصيغة فانها لا تجمع

فانه لا يتغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع

على ايامنين وصواحب جمع صاحبة صواحبات وانما اشترطت لكون

صيغته مصونة على قبول التغيير فهو غير متغير منقلبة عن تاء

التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول

اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فرزنة جمع فارزن وانما اشترط

كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفرد ككراهة

وقيل انه هود نبي

كذا [illegible] والقطاعة
قد [illegible] اصل الخراج نحو مراكز فانه مفرد ليس جمعا
[illegible] الثالث واما الجمع مدائن وهو لفظ آخر
بخلاف فرازنة فانه [illegible] فرازين [illegible]
انّ صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما
ما يكون بهاء واما ما كان بهاء فيمتنع صرفه لوجود شرطه تاثيرها
كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما فرازنة وامثاله مما جاء على صيغة منتهى الجموع
مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء
وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس كذلك
فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر
حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية لانه منقول
عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سميت الضبع بالحضاجر
في عظم بطنها فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع
صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت [illegible] في منع صرفه الى اعتبار الجمعية

نزوله [illegible]

شطنج

[illegible]

وقيل انه هو ليس الكنوح جمع

[illegible] نحو بعض
فاما الجمع [illegible]
[illegible] الجمع [illegible]
[illegible] وانما اشترطت كونه
[illegible] فوقية بغير [illegible] منقلبة عن تاء
التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول
اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط
كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفرد كفرازنة

لانه الضبع هو انثى الضبعان

[illegible] الضبع [illegible]

قلنا العلمية [illegible] والاكاد [illegible] ان يكون [illegible] والثاني

[illegible] لانهم [illegible] او مؤنثا وانما الكلام

في الجمعية على اعتبار الجمعية الاصلية فهذا القول ولم يقل الجمع لانه

اذ يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد

تكون اصلية معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية

وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد [illegible] عن

الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحيث يجعل الجمع اعم من ان يكون

في الحال او في الاصل فانقول في سراويل انه اسم جنس يطلق على الواحد

والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في

صرفه ومنعه منه فهو **اذا لم يصرف وهو الاكثر** في مواضع الاستعمال

فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت **فقد قيل** في التقصي عنه **انه**

اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل **حمل** في منع الصرف **على موازنه**

اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها

من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله

حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء

هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على حسب آخر على الاجتناب المشبه وهو الحامل

على الموازنه — لانه اسم جنس صح

[illegible] وقيل [illegible] جمع [illegible]

يطلق على الواحد والكثير [illegible] اي [illegible]

وجد غير منصرف ومن قاعدته [illegible]

الصرف قد حفظ لهذه القاعدة انه جمع [illegible] سمي كل قطعة

من السراويل اسم والله تجمع سراويل **واذا صرف** اي سراويل فلا هدم

لتحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف **فلا اشكال** بالنقض به على

قاعدة الجمع ليحتاج الى التقصي عنه **ونحو جوار** اي كل جمع منقوص على فواعل ثالثه

كان او واوا كالجواري والدواعي **رفعا وجرا** اي في حالتي الرفع والجر

كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال

التنوين عليه فتقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض و

مررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت

جواري فلا اشكال في حالة النصب لانه غير منصرف في الحقيقة مع صيغة

منتهى الجموع على حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فذهب بعضهم الى انه

غير منصرف والتنوين فيه تنوين العوض اذ الاعلال متعلق بجوهر

الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احكام الكلمة بعد تمامها واصل

جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل

في الاسم الصرف فيجي الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل

والياء لالتقاء الساكنين [illegible] على وزن سلام [illegible]
[illegible] صيغة منتهى الجموع [illegible] بعد الاعلال [illegible] والتنوين
[illegible] ذلك وقد ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال [illegible]
[illegible] لانه فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع اذ المحذوف [illegible]
المقدر ولهذا اجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض
فانه لما اسقط تنوينه عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا
التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض
العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري
كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على
الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فلا يقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصله جواري بالـ
ضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال
الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين
كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية
جزء فلا يرد النجم وبصري **شرطه العلمية** ليأمن من الزوال فيحصل
له قوة فيؤثر بها في منع الصرف **ان لا يكون باضافة** لان الاضافة تخرج

تخرج المضاف الى الصرف [illegible] فكيف [illegible]
يضاده اعني منع الصرف [illegible] الاعلام المشتملة على [illegible]
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانه [illegible]
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة [illegible]
نظرا الى انها عند التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة وان كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان
قلت كان على المص ان يقول واذا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا
متضمنا حرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة
وخمسة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك لما ذكر فيما بعد من انهما من
قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناؤها اصلا
فلذلك احتاج الى اخراجها **مثل بعلبك** فانه علم البلدة مركب من
بعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة وجعلا اسما واحدا
من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية وغيرهما
الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان زائدتين
لانهما من حروف الزوائد وتسميان ايضا مضارعتين لمضارعتهما
لالفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما والنحاة في
تسميتهما المنع الصرف لكونهما مزيدتين وقد عرفهما المزيد عليه و

تأبط شرا ثابت بن جابر الفهمي نام كسنه نك اسمي ايدي تأبط
شرا ايله تسميه اولنديغنه [illegible]

وامتناعهما بالفي التانيث [illegible] والقول الثاني ثم انهما
ان كانا في اسم يعني ما [illegible] فان الاسم المقابل للفعل و
الحرف [illegible] الوصف [illegible] صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب وسكران يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هاهنا هو هذا المعنى لا الاسم
الشامل للاسم والصفة **فشرطه** اي شرط الالف والنون في منعهما من
الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك
خاصة منه من الصرف **العلمية** تحقيقا للزوم وهو زيادتهما او ليمتنع
التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث **كعمران او كانا في صفة فانتفاء**
فعلانة اي انه كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة
يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل شرطه **وجود فعلى** لانه متى كان مؤنثه على فعلى لا يكون فعلانة
فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها **ومن ثمة** اي ومن اجل
المخالفة في الشرط **اختلف في رحمن** فانه منصرف او غير منصرف فانه
ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى
لانه لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب

فهو

من شرط انتفاء [illegible] فهو منصرف ومن ذهب في شرطه الى وجود
فعلى فهو منصرف **دون** [illegible] بالاجماع فيمتنع صرفه لوجود
الشرط على المذهبين لان مؤنثه [illegible] سكرى [illegible] ندمان
فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط الثاني على المذهبين لان
مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما
اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا
ندمانة **ووزن الفعل** وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
وهذا القدر لا يكفي في سببيته لمنع الصرف بل **شرطه** احد الامرين
اما **ان يختص** في اللغة العربية **بالفعل** بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل **كشمر** على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر علم لماء
وعثر لموضع وخضم لرجل لان الافعال نقلت الى الاسمية وانما نحو بقم
اسم الصبغ معروف وهو العندم وشلم علم لموضع بالشام فهو من
الاسماء العجمية المنقولة فلا يقدح في ذلك الاختصاص **ومثل**
ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة

او لوحق غير مختص [illegible] الفعل او اول
ما كان على وزن [illegible] بزيادة حرف او حرف زائد
مثل [illegible] مثل زيادة حرف او حرف زايد في
[illegible] الفعل غير قابل اي حال كونه وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل التاء فحسب لكان باعتبار الذي
امتنع من الصرف للاحلام يرد عليه اليعمل اذا سمي به رجل فان الحرف
التاء فيه للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في
اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع
من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمه اي ومن
اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف لوجود الزيادة
المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء
يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل
اسم غير منصرف يكون فيه علمية تحوز في منع صرفه بالسببية
المحضة او مع شرطيتها شرطية لسبب اخر واحترز بذلك عما
يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف
في منع الصرف فلا تاثير فيه للعلمية او نكرة بان تحول العلم [illegible]

المسماة به

بواحد من الجماعة [illegible] زيد ورأيت زيدا [illegible]
اي ربيعة المسمى بزيد او يجعل [illegible] صاحب هذا الاسم بحيث يجر
[illegible] لكل فرعون موسى اي لكل [illegible]
حيث بين اسبابا لمنع الصرف وشرائطها [illegible]
لاجتماع مؤثرة الا مما هو اي السبب الذي هي العلمية شرط فيه وهو
التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
في الاسم فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية
الا [illegible] من الفعل استثناء مما بقي من الشرط [illegible] اي بالعلمية مع
مع ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما
مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالا
استقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبر
في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من الاسم الذي فيه مجموع
هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لامتناع جمعهما
فاذا نكر العلم المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب فيما هو مشروط فيه من الاسباب المذكورة الاربعة
لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر

المشروط [illegible] بسبب من جهتين
سبب [illegible] بشرط فيه من العدل و
[illegible] قوله وهما متضادتان اذا ضمت
[illegible] للمغايرة بين وزن الفعل مع وجود العدل فيه فانه
اصل ضمت وقياسه ان يجي بضمتين فلما [illegible] بكسرتين
معدد وغيره ولكن الجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود ضمتين
واذا لم يشتهر في الاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا
لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان وجود مجرد
اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج [illegible] عن ذلك الاصل وههنا [illegible] يقتضيه الوجود
الشبيهين في ضمت وزن العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه لما
الى انتشا مثل احمر علما اذا نكر بمنع صرفه قطعا [illegible] سيبويه وتوله
وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور وهو ابو الحسن [illegible] تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ لامر مع موافقته لما ذكره في القاعدة جملة
اصله ولسند المخالفة الى الاستاذ وان كان مستحسنا على
ذلك في انصرافه مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان
الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير مخفي فيدخل فيه سكران وثلاث وربع

يخرج عنه افعل التفضيل [illegible] منصرف [illegible]
لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى [illegible]
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية [illegible]
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى ان افعل استعماله
معه من فلم ينصرف بالاجماع في الكل ومعنى الوصفية فيه بسبب من التفضيل
اعتبارا للوصفية الاصلية اي خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع
من اعتبار الوصفية فاعتبرها فجعله غير منصرف للصفة الاصلية ووزن
اخر كون وزن الفعل وزيد الالف والنون المزيدتين فاذا وقت كان انتفى
مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعتبار على اعتبارها ايضا فلم
اعتبرها وذهب الى ما هو الاصل اعني منع الصرف [illegible] بعد
على اعتبارها امتناع [illegible] وارد مع زوال الوصفية [illegible]
لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما ثابتة الوصفية اي الاحمر
اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها
قد زالت بالكلية وتبعها الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد
زالت بالعلمية فقط والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة

[illegible] وهو وزن الفعل او الالف والنون
[illegible] اظهر ههنا لما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير [illegible] لزمه ان يعتبر في حالة العلمية
[illegible] فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب
جاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم
بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم [illegible] على
تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية و
العلمية فان العلمية للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو
منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت المتضادان هما بين الوصفية
المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية
فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم
لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله
مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين
لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن ومنع الباب اي باب

اي باب غير المنصرف الام اي دخول [illegible]
او اضافة الى غير [illegible] ينجر اي بعض [illegible]
او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار [illegible] يكون [illegible]
يكفي بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركة البنائية ايضا
للتنبيه على اختلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم
من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم الانصراف انما كان
لمشابهة الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم على الاسم او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى الاصل الذي
هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة و
منهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير منصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو تبعية التنوين وحيث ضعف مشابهة
الفعل لم يرجع الذي سقط وهو التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد
الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من
ذهب الى ان العلمية اذا كانت باقية مع اللام او الاضافة كان الاسم
غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان
ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا
لسبب آخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت

اي سيبويه

اي الاسم

احد منهما وان لم يكن بالاعلمية كما في احمر يقتضي العلة اذ على حالهما وهذا القول النسب على عرفيته المعنى المنصرف **لم فوعات جمع** المرفوع المطلق نعته بانه موصوف الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات الذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات **هو** اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد **ما اشتمل** اي اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة و الواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا فلا يرد ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يجب مثلا في نحو الافعال اذا كان منضما متصلا بهما كما سيجيء **فمنه** اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على حاله الاصلي في المسند اليه وهو المتقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اوجب بخلاف الفاعل فانه

لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل **ما** اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا **اسند اليه الفعل** بالاصالة لا بالتبعية ليخرج من الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التابع بعدها **او شبهه** اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل **وقدم** الفعل او شبهه **عليه** اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب فانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقدمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقدمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل **على جهة قيامه به** اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول

٢٤

حمع سجل على وزن قمطر بمعنى السمين الطويل الغليظ من كل شيء

لان كثير الحكم على شيء تفيد قوته

في الظرف صح مثلا في زيد عندي وهيهات الامر

على جهة قيامه

والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا
في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من يجعله داخلا كصاحب المفصل
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به **مثل زيد** في **قام**
زيد هذا مثال لما اسند اليه الفعل **ومثل ابوه** في **زيد قائم ابوه**
هذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل **والاصل فيه** اي في الفاعل اي ينبغي
ان يكون الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع **ان يلي فعله** المسند اليه اي يكون
بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من
الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في
ضربت لانهم لو لم يسكنوها لتوالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات
الفعل **جاز ضرب غلامه زيد** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد
رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك
جائز **وامتنع ضرب غلامه زيدا** لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا
ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول
الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب بان هذا لضرورة الشعر وعدم جوازه في

في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى
المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء **واذا انتفى**
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع
لفظا فيهما اي في الفاعل المقدم ذكره في ضمن الامثلة و
المفعول المقدم ذكره في ضمن الامثلة **والقرينة** اي الامر الدال
عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه
قرينة عليه فلو دل عليه لزم ان ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة
له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
موسى **او كان الفاعل مضمرا متصلا** بالفعل كضربت زيدا او نحو
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا
ينتقض بمثل زيدا ضربت **او وقع مفعوله** اي مفعول الفاعل **بعد الا**
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما
ضرب زيد الا عمرا **او بعد معناها** نحو انما ضرب زيد عمرا و
وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما
في صورة كون الفاعل مضمرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال
واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها في صورتي

بلا قرينة لفظا ومعنًى
نحو ضرب موسى عيسى
يعني بلا قرينة او لو نحو
اول كلام فاعلم

التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا
ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا بشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا
زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد
ضاربا بشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما
قلنا بشرط توسطها بينهما لان في صورة التقديم والتأخير لو قدم
المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر
ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر انما هو فيما يلي
الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه يستحسن
بعضهم لانه كقصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا عمرا
زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود
وانما وجب تقدمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان
الحصر هنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا
وإذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع
اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو
ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او

ناجح و صح

وقع الفاعل بعد معنى الا اي معنى النفي والا نحو انما ضرب عمرا زيد
او اتصل مفعوله اي بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل
غير متصل نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا
او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير
المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا
فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا
جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام
سائلا عمن قام فيجوز ان تقول له زيد بحذف قام اي قام
زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر
لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف
جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان
جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل
ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول

سالم بتيمم خاتمه ضارع اي تحاضر ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف
اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من ذل ويعجز عن مقاومة الخصماء
لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل
اهلاك المهلكات ماله ومما يتوسل به الى تحصيل الآمال الآتية كان
معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي يكون فيه ابهام بدون حذف فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير
الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل
فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وثانيا

وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه [illegible] لا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم الا
لابد له من الفعل وقد يحذف فقط اي الفعل والفاعل اي دون
الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي قام زيد
فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز
لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اي نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه
جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري
في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم و
شريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان
مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل
مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما
اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل
الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى
تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون معمولا
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور

تنازعهما في الضمير المتصل لان الضمير المنفصل الواقع بعدهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا فيجوز فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو
طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف
لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا
ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع في ضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي فيقطع
بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت
فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين
في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما

في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل
منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في
الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا وليس هذا القسم
من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين
فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا
شك في اختلاف اقتضاء احد الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعني قد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان
الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثال القسم
الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر
حصل مثال القسم الثالث وذلك متصور على وجوه كثيرة مثل
ضربني وضربت زيدا او اكرمني واكرمت زيدا او ضربني واكرمت زيدا
واكرمني وضربت زيدا او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا
فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال
الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل

الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار
الاكثر استعمالا أضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل
لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار با
لذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا لانه مرجع الضمير و
الضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه
لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه
لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر وتظهر اثر الخلاف
في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي وجاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او
اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان والملتزم بحذف وقيل رده
عنه بتشريك الفاعلين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخيره كما يجب
تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو والي

المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن الحشو لو ذكر ومن اضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه
اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل
في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعلا
ضربني فاضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه
من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم يحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان معمول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير راجعا الى الظاهر لتقدمه رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا
ان يمنع مانع من الاضمار كما هو المختار او من الحذف كما هو قول البعض
فتظهر المفعول لانه اذا امتنع الاضمار والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا جعلت حسبني
الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في
حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا
خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا وا

بمعنى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول
الثاني اسنادا الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة
تشبيه وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرء القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني
ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول
رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما
اختاره اذ لا قائل بالتساوي بين الاعمالين فاجاب المصنف من طرف البصريين
وقال وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس
اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم
اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة و
انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلب المال في كل منهما ودلك
لان لو يجعل ما بعدها المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم

ولم اطلب محذوفا اي ولم اطلب الملك والمجد كما يدل عليه البيت الثاني
اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال
ولكني اطلب المجد الاثيل المتأثل واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اي مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله والمراد بفعل
ولم يقل ومنه كما فعل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة
اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعله كل مفعول حذف فاعله
اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا
لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله
في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان
تغير صيغة الفعل الى فُعِل اي الماضي المجهول ويُفعَل اي المضارع المجهول
فيتناول نحو افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال
المجهولة لمن تدبرها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي
باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد ط ولا المفعول الثالث

فعل

ط لان احد الاسنادين هو اسناد المصدر غير تام صح

من مفاعيل باب اعلمت لكونه كحكم المفعول الثاني من باب علمت
في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية
فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام
فيجوز نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كالمفعول له والمفعول
معه كذلك كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت
في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما
المفعول معه فلانه لو اقامته مقام الفاعل لكان مع الواو التي اصلها
العطف وهو دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو
فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
تعين المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه
بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا
يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر
المفاعيل فانها ليست في هذه الصفة نحو ضرب زيد باقامته
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر المبهم لا يقوم

لا يجوز
حينئذ

مقام الفاعل بلا وصف مخصص [illegible] الفعل عليه
[illegible] جاء زيد وعمرو تشبيه بالفاعل [illegible]
وان لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع
المفاعيل سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما ويجوز
ان اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند
عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها
المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة
المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما ○ في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما
على ما هو الغالب فيهما ولاشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو
الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد
عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به
عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لئلا يخرج مثل بحسبك درهم مسندا اليه احترز
به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان مسندين

خلبدر

٤١

أي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد إلى شيء
أو نسبة شيء إليه يعني فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر
رافع لهما عند البصريين وأما عند غيرهم فقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر
وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا
يكونان مجردين عن العوامل اللفظية وأصل المبتدأ
أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع التقديم
على الخبر لفظا لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها
والذات مقدمة على أحوالها ومن ثمة أي من أجل أن الأصل
في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع
كون الضمير عائدا إلى المتأخر لفظا لتقدمه
رتبة لأصالته في التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
لعود الضمير إلى الدار وهي في حيز الخبر الذي أصله
التأخير فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة وهو
غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وإن كان الأصل فيه أن
يكون معرفة لأن المعرفة معنى معين والمطلوب المهم
الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة ولكنه

عامل في الآخر

ولكنه لا يقع نكرة على الإطلاق بل إذا تخصصت تلك النكرة بوجه
ما من وجوه التخصيص بقلة الاشتراك فيها فتقرب من المعرفة مثل
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فإن العبد متناول
المؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ
وخبره خير ومثل قولك أرجل في الدار أم امرأة فإن المتكلم بهذا
الكلام يعلم أن أحدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه
قال أي من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها فكل
واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره و
مثل قولك ما أحد خير منك فإن النكرة هنا وقعت في حيز النفي
فأفادت عموم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصصت فإنه لا تعدد
في جميع الأفراد بل هو أمر واحد وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها
العموم كتمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر أهر ذا ناب فالتخصيص
بما يخصص به الفاعل لشبهه به إذ يستعمل في موضع ما أهر ذا ناب
إلا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره [illegible] وصحة كونه محكوما
عليه بما استند إليه فإنك إذا قلت قائم علم منه أن ما يذكر بعده
أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام واعلم أن الجملة الكلية بالنسبة إلى العباد
قد يكون خيرا لها إذا كان [illegible] وقد يكون شرا لها إذا كان [illegible]

فإذا قلت رجل فهو في قوة [illegible]

...على والمهر لكلب نباح عند سماع ما يتشأم به فيكون شرًا لا خيرًا

على الأول التخصيص بالنسبة إلى الخير فمعناه شر لا خير أهر ذا ناب

وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح التخصيص فيكون المعنى شر

عظيم لا حقير أهر ذا ناب هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر

ومخايله ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر

لأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بصفة استقراره

في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك

لتخصصه بالنسبة إلى المتكلم إذ أصله سلمت سلامًا فحذف الفعل

وعدل إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكأنه قال سلام

سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض

المحققين منهم مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة فكلما

ذكر من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها إلى هذه التكلفات

الركيكة الواهية فلو أفاد جاز نحو كوكب انقض الساعة

لحصول الفائدة ولا يجوز أن يقال رجل قائم لعدمها وهذا

القول أقرب إلى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصًا

بالمفرد لكونه قسمًا من الاسم فلم يكن جملة [illegible] أراد أن

ينبه أن الخبر قد يقع جملة أيضًا قال وقد يكون جملة اسمية

المبتدا

اسمية مثل زيد أبوه قائم وفعلية مثل زيد قام أبوه [illegible]

لم يذكر الظرفية لظهور رجوعها إلى الفعلية ولما كانت الجملة

مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة

خبرًا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد إما ضمير كما

في المثالين المذكورين أو غيره كاللام في نعم الرجل زيد أو وضع

المظهر موضع المضمر في نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون الجملة

تفسير المبتدأ نحو قل هو الله أحد وقد يحذف العائد إذا علم

ضمير لقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهمًا والسمن منوان بدرهم

أي الكر منه ومنوان منه فالقرينة إذا بائع البر والسمن يسعر غيرهما و

ما وقع ظرفًا أي الخبر الذي وقع ظرفًا زمانيًا أو مكانيًا أو جارًا ومجرورًا

فالأكثر من النحاة وهم البصريون على أنه أي الخبر الواقع ظرفًا

مقدر أي مؤول بجملة لتقدير الفعل فيه لأنه إذا قدر فيه الفعل

يصير جملة بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الأقل

وهم الكوفيون فإنه حينئذ يصير مفردًا وعند الأكثر أن الظرف لا بد

له من متعلق يعمل فيه والأصل في العمل هو الفعل فإذا وجب

التقدير فالأصل أولى وعند الأقل أنه خبر والأصل في الخبر الإفراد

ثم إن الأصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب

لعدم [illegible] كما اشار اليه بقوله وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له
صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب تقديمه حفظا لصدريته مثل من ابوك فان من
مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فانه في معنى
اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وقال
بعض النحاة ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره فوجب
تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او
كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره نحو قولك غلام
رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل
منك دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ
عنهما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد
قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور
اما في الصور الاول فلما ذكرناه واما في الصورة الاخيرة فلئلا
يلتبس المبتدأ بالفاعل اذ لا يفصل مفردا مثل زيد قام فانه لو

قيل قام زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل يعني الفاعل اذا
كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلين من الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا
التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالة
على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند وإذا تضمن
الخبر المفرد اي الذي ليس جملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر
الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين لتضمنه
للاستفهام خبره وهو ظرف فانه قدر بفعل كان الخبر جملة
حقيقة ومفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا
حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس جملة صورة واحترز
به عن زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر
الكلام لتصدره في جملة او كان الخبر مصححا له اي للمبتدأ
من حيث انه مبتدأ متقدم عليه يصح وقوعه مبتدأ مثل في
الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدأ بتقديمه كما عرفت
فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه

يقتضى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على
الخبر مع الخبر نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب
المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل
التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله
على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر
خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول با
لمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
في التلفظ لاحتمال الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اى الخبر على المبتدأ في جميع
هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر
عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا وذلك يستعمل على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير
العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا
حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى نظرا بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف

لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في غيره
غيره واما ايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا
اورد فيه مثال التعدد بغير عطف ولو حمل التعدد على العموم فالاقتصار
عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول
للثاني والحكم به فلا يرد عليه وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ
الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في
الخبر ويصح عدم دخولها فيه نظرا الى تضمن المبتدأ معنى الشرط
وانما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء
فيه واما اذا لم يقصد فلا يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك
اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف
اى الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية
ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا
بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لانه لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم
الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما
اى باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني
بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم
واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فنحو قوله تعالى

أي الموت

قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم (ومثل كل رجل
يأتيني) مثال لنحو الاسم الموصوف بفعل (أو) كل رجل (في الدار) مثال
مثال لهذا الاسم الموصوف بظرف (فله درهم) وأما مثال النكرة
في المضاف إلى النكرة الموصوفة بالصفتين فنحو كل غلام رجل
يأتيني أو في الدار فله درهم (وليت ولعل) من الحروف المشبهة
بالفعل إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره
(مانعان) عن دخولها عليه لأن صحة دخوله عليه لما كان لتضمن
المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل مزيلة لذلك التضمن
لأنهما يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية والشرط والجزاء
من قبيل الأخبار وذلك المنع لما هو (بالاتفاق) من النحاة فلا يقال
ليت ولعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم فإن قيل باب كأن
وباب علمت أيضا كذلك بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت
ولعل قيل تخصيصهما بالبيان بالاتفاق إنما هو من بين الحروف
المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان
الاختلاف الواقع فيما وراءهما (وألحق بعضهم) قيل هو سيبويه إن المكسورة
بهما بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والأصح أنها
لا تمنع منه لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية ونحوه

ويؤيده قوله تعالى إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن
يقبل فإنه قيل قد ألحق بعضهم أن المفتوحة ولكن بليت ولعل
فما وجه تخصيص إن المكسورة بالإلحاق قيل بعضهم الذي ألحق إن
بهما هو سيبويه فاعتد بقوله لصيرورته مشهورا ولم يعتد بقول من
سواه فلم يذكره مع أنه كان القول بإلحاقهما لا يساعده القرآن وكلام
الشعراء الفصحاء فإنه يدل على عدم منع إن المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع أن المفتوحة ولكن عن
دخول الفاء قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه
وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف
يكون (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة) لفظية أو عقلية
(جوازا) أي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه إذا قطع النعت
بالرفع نحو الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد وإنما وجب حذفه ليعلم
أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح والذم أو غير ذلك فلو
ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه أيضا عند من قال في نعم
الرجل زيد إن تقديره هو زيد (كقول المستهل) أي المبتدأ المحذوف
جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته
عند إبصاره (الهلال والله) أي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية

قو بعض و قو آخر

درويش اسماعيل افندي

والصحيح ان يقدر حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان المقصود
المستهل تعيين الشيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه
الناظر ويراه ويعرفه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
ثم انما ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا
اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل
الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فانه تقديره
على المذهب الصحيح كما صرح به صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرفية لا الخبر المحذوف وغير ساد مسده
اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في التركيب الذي التزم في موضعه
اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على
ما ذكره المص اولها المبتدا الذي وقع بعد لولا مثل لولا زيد لكان
كذا اي لولا زيد موجود فان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره
فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه اي الخبر
لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما
اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا الشعر بالعلماء
يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب ابن ...

بيت الاول ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي

قال انه حذف الشرط لامتنعا

٣٨

وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل الفعل مقدر اي لولا
وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها و
ثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا او تاويلا منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضاف
عطف على كان
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل قولك انت اجلد وضربت
زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى تقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات
الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه
العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال
الحال قائمة مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام
الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي
يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال
عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل
او لي ان تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال في ضربي
زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة

وهي حذف اذا مع الجملة المضافة اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة ح ح

كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ترك
الذي هو خبر المبتدأ العامل في الحال وقام الحال مقامه وكما
تقول راشدا مهديا اي حسبي راشدا مهديا فعلى هذا يكون
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون
تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات
المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد
المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال
اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما
وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه
شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي
كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو
تدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل
لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم
به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم

قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد لا يستعمل
مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي
اشباهها من الحروف الستة الباقية وهي ان وكأن ولكن وليت
ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الصحيح لانها
لما شابهت الفعل المتعدي كما سيجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو
اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول هذه
الحروف عليها فقوله المسند شامل الخبر كان وخبر المبتدأ وخبر
لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج
جميع ما عداه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما
لاجل اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في
مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فانه يقوم هنا مسند من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم
ابوه فلا يحتاج الى ما اجيب عنه بان المراد بالمسند المسند الى
اسماء هذه الحروف ويلزم منه الدور لان قوله بعد دخول
هذه الحروف والذي اجيب عنه بان المراد بالمسند الاسم
فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا [illegible]

مرفوع محلا مبتدئه
مضاف اليه
لا يرات اثرها نسخ

المبتدأ والخبر

أبوه قائم فإنه مثل القائم مثل قائم في أن زيداً قائم فإن المسند
بعد دخول هذه الحروف وأمره كأمر خبر المبتدأ أي حكمه
كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة و
معرفة وفي أحكامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً
ومحذوفاً وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد له من عائد
ولا يحذف إلا إذا علم والمراد أن أمره كأمره بعد أن يصح كونه
خبراً بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك
أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يقع خبر الباب لأنه يصح
أن يراد أنه يجوز أن يقال أين زيد ومن أبوك ولا يجوز أن يقال إن
أين زيداً وإن من أباك إلا في تقديمه أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ
في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر
على المبتدأ وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فأريد
أن يكون عملها فرعياً أيضاً والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم
المنصوب على المرفوع والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب فلما
أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما
على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل المتصرف فإنها على درجة
إلا إذا كان الخبر ظرفاً أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه

في تقديمه إلا إذا كان الخبر ظرفاً فإن حكمه إذاً حكمه في جواز التقديم
إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى إن إلينا إيابهم ونحوه
إذا كان نكرة نحو إن من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكمة وذلك — اي جواز التقديم
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
أي لنفي صفته إذ لا رجل قائم مثلاً لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند لشيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر إن و
كان وغيرها بعد دخولها أي بعد دخول لا خرج به سائر
الأخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر إن فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب أبوه نحو لا غلام رجل ظريف إنما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل
في الدار صفته بخلاف ما ذكره لأن غلام رجل معرب منصوب
لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها أي في الدار خبر بعيد
خبر لا ظرف ظريف والحال أن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحو
وإنما أتى به للتحذير من الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون
مثالاً لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفاً
كثيراً إذا كان الخبر عاماً كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا إله إلا الله أي لا إله موجود إلا الله وبنو تميم لا يثبتونه

أي لا يظهرون الخبر في اللفظ إلا الحذف عندهم واجب و
المراد أنهم لا يثبتونه لا في اللفظ ولا في التقدير فيقولون
معنى قولهم لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال فلا يحتاج
إلى تقدير الخبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا نحو لا فضل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس
في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر وهذا بيان وجه الشبه
هو المسند إليه هذا شامل للمبتدأ ولكل ما هو مسند إليه بعد
دخولهما خرج به غير اسمهما ولا يتعرف من معنى الدخول
ليرد أنه فيما زيد أبوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل
أفضل منك وإنما اختص بالنكرة بعد لا لأنها لا تعمل إلا في النكرة
بخلاف ما فإنه يعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة الحجاز وأما
بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد
دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة أهل
الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وإعمال ليس في لا دون
ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لأن ليس لنفي الحال
ولا ليس كذلك فإنه للنفي مطلقا بخلاف ما فإنه أيضا لنفي الحال
فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح أي لا براح لي ولا يجوز أن يكون لا التي
لأنه إذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع فيما لم يتكرر
ولا تكرار في البيت اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه
التعريفات ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب
فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين مرجع
الضمير كما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة أو حكما وهي أربع الفتحة والكسرة والألف والياء
نحو رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين فمنه أي من المنصوب
أو مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة
إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع
أو اللام بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية فإنه لا يصح إطلاق صيغة
المفعول عليها إلا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول
به أو فيه أو معه أو له وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله
فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح
إسناده إليه لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه فلا يرد عليه

مثل ... وحسن حسنا وشرف شرفا واغار زيد لفظ الاسم
لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
ويدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة للفعل وهو اعم من ان
يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما في
معنى الفعل نحو ضارب ضربا او خرج به المصادر التي لم يذكر
فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه**
صفة ثانية للفعل وليس المراد بمعناه الفعل كما توهم في
الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا في
قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور
لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل
كراهتي في كرهت كراهتي فان الكراهة لها اعتباران احدهما كونها
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها الفعل المذكور
ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث
وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت

المفعول المطلق

بعد بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا
مفعول مطلق اذ ليس في الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار
عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا **ويكون** المفعول
المطلق **للتأكيد** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل
والنوع ان دل على بعض انواعه **والعدد** ان دل على عدده
مثل جلست جلوسا للتأكيد **وجلسة** بكسر الجيم للنوع **وجلسة** بفتحها
للعدد **فالاول** اي الذي للتأكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال
على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع
يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد
بها النوع او العدد **بخلاف اخويه** اي الذين هما للنوع والعدد
نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها **وقد يكون**
المفعول المطلق **بغير لفظه** اي مغاير اللفظ فعله [illegible]
المادة **مثل قعدت جلوسا** واما ما ليس من الباب نحو انبتها نباتا
حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست
جلوسا وانبتها الله فنبتت نباتا **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول
المطلق **لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم** من سفره **خير مقدم**

اي قدمت قدوما خير مقدم فهو غير اسم التفضيل وصيرته تابعا
للموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه
ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على
السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا
ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا
وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانهم لم يجد
في كلامهم استعمال الافعال الناصبة لهذه المصادر وهذا يعني
وجوب الحذف سماعا قيل عليه فقد قالوا حمدت الله حمدا
وشكرته شكرا وعجبته عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من
كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا لله وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا
يعلم بضابطة كلية يحذف فعلها الفعل لزوما في مواضع
متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق
وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو لم يقصد نفيه نحو ما زيد

ما زيد سيرا فلا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على الفعل نحو
ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما احترز بالاسم
بانه لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما
سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق
مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد
عليه نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين القضيتين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذا
مثال لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو في محل المبتدأ
والى ما يشبهه بان يضاف او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي
تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير
سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها

المضاف الى الفاعل او المفعول ويأتي غرضه المطلوب منهم وتفصيل
الاثر بيان انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق
جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن
والفداء ففصل الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا
بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي للذي يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو له صوت صوت حسن
لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس
من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار
مشتملة اي تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه
اي على ذلك صاحب ذلك الاسم الذي قام به معناه واحترز به عن
نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا
له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار فصوت الثاني
صوتا بمعنى تصويتا تصويت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا

علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحبه الاسم وهو الضمير المجرور
في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ
صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي للجملة
غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي
اعترف فيه اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي
الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق لانه
انما يؤكد نفسه وذاته للعامل بغايره ولو بالاعتبار ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة
لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق مثل زيد قائم
حقا اي حق حقا من حق يحق اي ثبت ووجب فحقا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل
الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد
نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار

وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد باسم فاعل من حيث انه منصوص
عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره
ليدفع الاحتمال وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد
لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لتكرره وتقرره حتى يحصل التقابل
ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية
بل للتكرير والتكثير ولابد في تتميم هذه القاعدة من قيد
الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لانه يرد
مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اي رجعتين
كثيرتين او في جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف
مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم بخدمتك و
امتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف
زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول المطلق واضيف المصدر
اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب
فلا يكون بحذف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك
اي اسعد لك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان سعد
يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام

المفعول به هو ما وقع اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل
ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم اي ارباب اللغة
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا
يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به
فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق
بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق
عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو
فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل
اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل
الفاعل الحكمي اذ اسناد الفعل اليه مفعول ما لم يسم فاعله في
حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه
لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فانه
زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده
الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به

على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما و
متأخرا اما جوازا مثل الله اعبد و وجه الحبيب اتمنى واما
وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام والشرط نحو من رأيت ومن
تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع عن التقديم كوقوعه في حيز
ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو
زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا حذف الفعل للقرينة
المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد
مكة حذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مو
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب
الاغراء والمنصوب على المدح والذم والترحم بل لكثرته فيها
بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة معدودة
مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه
اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن
التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا و
سهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا لا مسعورا لا اخر اناو

او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا الموضع
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله
اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك
بوجهه حقيقة مثل يا زيدا وحكما مثل يا سماء ويا جبال و
يا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله
فخرج المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج
بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر
فيما بعد وفيه بحث فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى
مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر
من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو
من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة ويحترز به
عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا
لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا

بان يكون اثره مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي
نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان
يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى و
المنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي
الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر المتروك واصله ادعوا
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف
النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده
مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء
الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى هذه المذاهب
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر
وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه
ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله

بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند
الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد
بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما
قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى لان جزء
الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال
المبني على الالف ويا زيدون مثال للمبني على الواو ويخفض
اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة
وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس
بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا للقوم

للمطلوب فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المطلوب في هذا
المثال مستغاث ومستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت
على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان
الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث و
ان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف والجار من خواص
الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو
الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلام في التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد
وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا منهما يأتي اللام لام
الاستغاثة لانه كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم
مفعول لينجيه فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان
المتعجب يستغيث بالمتعجب منه لينجيه فيقضي منه التعجب ويتخلص

ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في شرحها
وهو ان المنادى محذوف فيهما في يا للماء وللدواهي ليس للماء وللدواهي
وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك
ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير
فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو الظاهر مما سبق
ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة
بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام
يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثرهما تناف فلا يحسن الجمع
بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة و
المنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا لانه كان
معربا قبل دخول حرف النداء عليه لان علة النصب وهي المفعولية
متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد
المعرفة اما بان لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف
واما بان لا يكون معرفة ولكن يكون مفردا واما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فمثال القسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه
مضافا فمثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه

مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا
لكونه شبه مضاف و يا طالعا جبلا والقسم الثالث
وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة و يا رجلا تقوله
لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا
لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو
ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا
ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اوحيث اتضح انتفاء كل من
القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة
الى ايراد مثاله على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فهكذا
الذي اراد بقوله يا طالعا جبلا وهذه العبارة اعم من ان يكون
غير معين
ها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة
وهذه الامثلة كلها امثلة لما سوى المستغاث ايضا فلا
حاجة الى ايراد مثاله على حدة وتوابع المنادى المبني على
ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا
لان توابع المنادى المعرب تابع للفظ فقط وقيد المبني
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز
فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه ولان المتبوع مبني على

غير معين

٤٩

الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة
الحقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية و
لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون
مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا
ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها
بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم
المفرد ليدخل فيها الاخص بالاضافة اللفظية والمشبه با
المضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا
زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه و
مثال اضافة اللفظ — مثال شبه بالمضاف
الحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الذي في التوابع كلها بل في بعضها ثابت ف
ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها فقيد فصل
التوابع الجاري فيه الحكم او مزج بالقيد فيما هو محتاج اليه
فاء الجزاء
فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الغالب
حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا
ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد
بالمعنوي والصفة مطلقا و عطف البيان كذلك و المعطوف
سواء كان جامدا او مشتق
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل و

والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها
كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى
عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظ وتنصب
على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا للمحل وهو هنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد
يا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها
اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد
والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة التجارية
عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او
ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك
الحالة اعرابا فصار رفعا وابو عمرو بن علاء النحوي القاري
المقدم بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم
التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس
المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في

جواز نزع اللام عنه فكالخليل فابو العباس مثل الخليل
في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع
اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو
اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية
تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت
توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في
التاكيد ويا زيد ذو المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في
عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا لان اللام تمنع دخول المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي
ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف

على الظل اى اختار رفعه النصب نحو يا عمرو الظريف فانه ما المستغرق في [illegible]

خال صح

المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون فيه مطلقا اي كون كل منهما في هذا
الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او
مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل
يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد
رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا
عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى
فان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلانهم لم يختاروا
فتحة المبنية على جواز ضمته فان جواز ضمته لا يكون الا في المبني
على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوقا بها اعني
ابنة بلا فصل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال
كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز
فتح الضم المعرفة من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به كما في
يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات
والكسرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة

مقدرا صح

مطلقا صح

حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي
اذا اريد نداؤه قيل مثلا مثل يا ايها الرجل بتوسط اي مع
ها التنبيه بين حرف النداء و المنادى المعرف بلام التعريف
تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل
بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الاثنين معا والتزموا
يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحق ما جاز فيه
الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فلما
التزم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء
وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم يذكر هنا لانها خرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا رفع توابع الرجل
مضافة او مفردة نحو يا ايهذا الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون
في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع
حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذف

الوجهين صح

حذف الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في
سعة الكلام لاه ولما اجتمع هذان الامران في موضع آخر
اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة اما مثل
النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن
محذوف واما الناس وان كانت اللام منه عوضا عن الهمزة لان
اصله اناس لكن ليست لازمة الكلمة لانه يقال ناس في سعة
الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان
هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني لان اللام ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة الكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان
في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا [illegible]
بانهما شذوذ وكذا اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي
اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة و
الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني
النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة
كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور
ونصب الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه

اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف
بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح
مكان النصب على ان يكون في الاول يا تيم بالفتح تيم عدي
فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو ويتعين النصب في
الثاني لانه اما تابع منصوب او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم
عدي لا ابا لكم ❁ ولا يلقينكم في سوءة عمر ❁ والبيت لجرير
اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا للتيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي مكروه من قبلي
بهجوكم جزاء اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي
واسقاط الياء اكتفاء بالكسر اذا كان قبلها كسرة احترازا
عن مثل يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما و
هذه الوجوه يتعلق بالياء في النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ عن النداء بسرعة ليتخلص
منه ويتوجه لان المقصود من الكلام تحقق يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا

واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان اي
في كل منادى كذلك بل فيما غلبت عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر
بها لتدل الكثرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال
يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم يا لهاء
في هذه الوجوه كلها ويلحقها الهاء في حال الوقف تقول يا غلامية
ويا غلاميه ويا غلاماه ويا غلامه في قياس الوقف والوصل
وقالوا اي العرب في محاورتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة
كسائر الاسماء التي اضيفت الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمال هذين الاسمين في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابت و
يا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال التاء بالياء فحال
كسرها اي حال كون التاء مكسورة على وفق حركة الياء او مكسورة
لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائهم
مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فلا يقال يا
ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه
غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا التخصيص بالنظر

بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال
يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا
بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا
يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا
بزيادة وجه اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول
اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع
في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير
ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى
وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية
داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في اخره اي
اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة موجبة مقتضية لـ
الحذف المستلزم التخفيف فعلى هذا يكون قيد التعريف مخصوصا
المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على
تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول

وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور
اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس
آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه
نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا
او مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد
عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مستغاثا بزيادة الالف
لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى
عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الغرض فيه
زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم
التخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا يغير
الشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما
علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة
نداء العلم مع اشتهاره يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته
على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة
واما اسما مثلثا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة

على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولهذا لم يبال
ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس
لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن الثلثة اذ التاء كلمة
اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشرائط المذكورة
الا ما شذ من نحو يا صاح في صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه
كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان
كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان
كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به
عن ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت
تاء التانيث عليهما فلا يحذف منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها افعالا
من الوسامة ابي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم علما كما هو
مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان في آخره
حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان المتبادر من الحرف
الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منها الا التاء
وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل سري ومدعو
فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في احتمال الحركات قبله مدة اي الف

او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها او الحاق بها المدة
الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج سنور ونحو مختار
فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو الراء الا انه مما في اخره حرف
صحيح قبله مدة كما مر رابعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين
يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يأخذ بهذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لانه يحوي
بثوبه وفلون برخم بحذف زيادتين لان بقاء الكلمة بعد على حرفين
ليس للترخيم حذفا ابعد الحرف الاخير اثنى في كلمة كتب بنى ... الحرف
فلما كانتا في حكم الواحدة فكان يدثاد معا حذفتا معا واما في
الثاني فلانهما حذفا الاخير مع صحته واصالته حرف مدة زائدة
لشوبه تنزل البتار ضلت على الاحد وبان على الفتى وان كان
مركبا ويعلم من بنا شرط الترخيم انه لا يكون مضافا او شبهه نحو بعلبك
وخمسة عشر علم يحذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة
عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على
حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
كان الكلمة حرف واحد يحذف حرف واحد لحصول المغايرة بحذفه
وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك

وهو المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت عمومه اذ نيته فيبقى الحرف
صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر
فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي يا ثمود
يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو ... متحركة
بعد فتحة وقد يجعل قد لا تقليل اليه ويجعل الباقي بعد الترخيم على الاستقلال
او قال اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه
واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم
مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي اذ تبرئ لما جعل ثمو اسما برأسه
الواو طرفا بعد ضمة فاجري مجرى ... قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما قيل في
ادلو ويا كرا اذ لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو
وقوع الساكن بعد الواو ... والالف لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا يعني العرب صيغة ... يعني يا خاصة في المندوب
لانه ... جوابها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع
فيها باستعمالها في غير النداء والمندوب ... ميت يبكى عليه حيث
ويعد بمحاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء
ويشاركوه في التفجع ... هو المتفجع عليه موجودا او معدوما
بيا او وا فالمتفجع عليه عدما اما ... التفجع على عدمه ... الذي ...

عليه المنادب والمتفجع عليه وجوداً اما تفجعاً على وجوده عند فقد
المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد
الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا تمييزاً له عن المنادى لعدم دخولها
عليه وجاز يا لقيام قرينة بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام
المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفرداً
معرفة فيضم واذا كان مضافاً او مشبهاً به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز
وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لبرد انه لا يقع نكرة لانه لم يندب
الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي في آخر المندوب لمد
الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي الاشتباه في اللفظ عند
زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا غلامكيه
لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام
جماعة مخاطبين قلت وا غلامكموه اذا ثم اصلها الضم لا غلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الحاق الهاء اي الحاق هاء
هذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسميه المندوب والمتفجع عليه

عليه عدماً الا الاسم المعروف اي الذي اشتهر المندوب به لعذر النادب
بمعرفته في ندبته والمتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر عند النادب
مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به لعذر النادب بالندبة
عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب لانه يجب ان تلحق بالموصوف
مثل وا زيداه الطويل لان اتصالها بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء منه وفي الصفة مع انه
جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا جاز مثل وا امير
المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافاً ليونس فانه يجوز الحاق
الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة
المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف
اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلاً ضاع له قدحان فقال وا
جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلاً لان
نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق
الذهن الى انه منادى والاشارة اي ولا مع اسم الاشارة لانه

كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما
مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز
فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة
الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي
اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو
ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير
ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى احدى معرفة كانت نحو غلام
زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي
ولقما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف
حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف
حرف النداء من ليل مع انه اسم جنس شذوذا وقالته امرأة امرئ
حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع
في الجبل على نابه مسلق خنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف
النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان
وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير العلم
قيل هي رقية يصيدون بها الكروان فيقولون اطرق كرا اطرق

كرا فان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصيدها والمعنى
ان النعامة التي هي اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا
تغتر ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
كما كانت من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير المفرطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي
اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده
وانما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو
اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
احترز به عن نحو زيد ابوك والمراد ببعده ان يليه الفعل او شبهه
متصلا به بلا ذكر الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو
زيدا عمرو ضربته وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره

او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه
فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر لو سلط بمجرد رفع
ذلك الاشتغال عليه اي ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل او
شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه
اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته لانه
مانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان
معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب
بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع
احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وثانيها
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف وثالثها اشتغاله
بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم ورابعها اشتغاله
بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه
الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق واحسن في ترتيبها حيث ...

مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فانه
مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء
يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيدا في هذه الامثلة بفعل
مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر له ناصب لزيد
في مثل زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر
ضربت الاول لوجود مفسر اعني ضربته الثاني وعلى هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر
بما يلازمه اعني ضربت غلامه ولابست فانه مفسر بما يلازمه اعني
حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مقام الاضمار على شريطة التفسير اما
المختار او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوي فيه الامران ولما
عين المصنف الحسن اشار المصنف فقال ويختار فيه اي في الاسم المذكور الرفع با
لابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
بالابتداء فيترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع

الرفع

يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما استوتا لان وجود ما الصالح لـ
التفسير قرينة مصححة للنصب فتحتمل ترجيح النصب قرينة اخرى يرجح
الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته وعند وجود كقرينة المرجحة
من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب بشرط
ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت
القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب
وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها الا المبتدأ
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع
انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا
عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيد فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل
اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور المفاجاة في كونها
اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع
في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزمها بعدها الاسمية فالمراد
بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب

في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة عليها للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة
المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد
حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي
عاملة في المضارع ولا تقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما
زيدا ضربته ولا عمرا اضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا
وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام
لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو من اكرمته ولم يقل همزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه
النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكون
فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه و
زيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف النفي
والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور لانها اي هذه المواضع موقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل

فيما كثر اي اذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل بتقدير الا والواو وم
كذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة
بل من حيث هو خبر في حالة الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر
عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته المعنى المقصود او صفة
له مع مخالفته المعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية
ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف
التفسير وبين الصفة فان التركيب لو احتملهما معا مثل قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار على شريطة التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب
في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كونه وقوله
تعالى بقدر خبر الخ وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم
على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق
لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء موجودة غير مخلوق
لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد
ويستوي الامران اي النصب والرفع فللمتكلم ان يختار كل واحد
منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده وفي

او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الخبر لعدم
الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها
الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل وانما
يستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف
على الجملة الكبرى وهي جملة اسمية فتعطف وفي النصب تكون
فعلية فتعطف على الصغرى وهي جملة فعلية فان قلت السلامة
عن الحذف مرجحة الرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه
فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا
غير مفصولة فاعتبار قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو واما وان كانت من
حروف الشرط حكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب و
اختيار النصب مع الطلب وكذلك يجب نصبه بعد حرف التحضيض
وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك
مثال الحرف الشرط والا زيدا ضربته اي [illegible]

مثال الحرف المخصص وليس مثل أزيد ذهب به منه أي من
باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان
يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف
الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس منه فانه وان
صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه
ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب
به لا يعمل النصب وكذا مناسبه نحو أذهب فان قلت لا نحصر
المناسب في أذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه
الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد
ما يسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود وان كان الامر كذلك
فالرفع اي رفع زيد في مثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه
غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل أزيد ذهب به
قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم ليس

من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار
التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا
فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لافعالهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة
لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المعنى المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها سواء وافق قوله
تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة بعده
صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ وتقديره
كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انهم قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان المشتغل
عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب وكل ظاهره
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا
في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا في
اخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا في اخراجه عنها فقال وحو

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مما يتخيل الفاء
فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية و
الزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته
كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط
لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
فامتنع تسلط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع
والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ حذف خبره
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية و
الزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية مبينة
للحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما
فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة
اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والآية
اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين بل
تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيه النصب والاختيار
النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى
الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع
التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف

حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف
نفسه عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم
يعمل النصب فيه بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذرا ذلك
المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا
له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا عطف على
صيغة اسم المفعول اي عطف على حذرا او ذكر المقدر فان قلت فعلى
هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه
وضع في المعطوف المظهر موضع الضمير اذ تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتق ذكر مكررا لانه وضع المحذر منه موضع الضمير
العائد الى المعمول استشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك
والاسد واياك وان تحذف هذا مثال لاول نوعي التحذير و
معناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك
عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن
نفسك وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من تبعيد الاسد او الحذف عن نفسك تحذيرها منهما او تحذيرهما
منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه

لا ان الهيبت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو
وتقدير بعد في مثال النوع الثالث غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن
الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير اتق او بعد او نحوهما
فيقدر مثل بعد في جميع النوع الاول وفي بعض افراد النوع
الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يوذيها
كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل
لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان يكون
تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير
والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد
من ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال
الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اياك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر عن ان وان قياسي ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه من غير ان وان فلت ولكن
بتقدير العاطف فحذف العاطف اشد شذوذا فان حذف
حرف الجر قياسي مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث

او حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او مقدر
او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله
ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو
زمان ومكان عن ان يفعل فيهما سواء ذكر الفعل الذي فعل
فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو
يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور لكن يرد مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه
فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان
شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث
انه فعل فيه فعل مذكور خرج مثل هذا المثال لانه فان
ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل
من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير
اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة توضيح
المعرف وقوله من زمان ومكان بيان لما الموصولة او الموصوفة فيه
اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل واحد منهما وهو
اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه

في فهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما
المجرور بها ايضا مفعول فيه ولذلك قال الشرط نصبه اي شرط
نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف
الزمان كلها سواء مبهما كان الزمان او محدودا يقبل ذلك اي تقدير
في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما
في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان
ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي ان لم يكن
مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في فلا لم يكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم
من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق
وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل
وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وكذا يتناول هذا التفسير
بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم
المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لا

لابهامها اي الابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لانه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على
المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد
دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا
لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به
لا مفعول فيه ومما يؤيد بذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص
بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانك اذا
قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول
ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا في البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل
في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول

لان الدخول بعد الخروج

الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا
يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاوسع
فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت في الدار صحيح لكن
الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ
وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بدون شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل
مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه
بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله
او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل فانها ما فعل مطلقا او به
او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب
فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل
لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور
معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد
مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد حينئذ نحو
اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره

دخلت مع في نحو

بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما
فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل
بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب
الجبن وكذا ان يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في
المفعول المطلق خلافا للزجاج فانه اي المفعول
له عنده اي الزجاج مصدر من غير لفظه اي لفظ المعنى عنده في
المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن
ورد قول الزجاج بانه صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في
حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث المعنى
جاءني زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب عن حقيقتها او
شرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا
له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك
عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول
فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خارج عن مصطلح النحاة
القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر

الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء
او نحوهما مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة اي
لاجل هرة ولما كان تقدير اللام علة لحذفها عن اللفظ و
ابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ وفي النية لم
حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في
حذفها عن اللفظ ولهذا قالوا انما يجوز حذفها لكونه لم يكن فاعل
ضمير الفاعل اي تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان
المفعول له فعلا احترز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن
لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترز
عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له
اي الفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو
ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة
بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابقاء على

للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابقاء الصلح بعض
زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم
يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس
وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر
فينتصب اي الفعل بواسطة تعلق المصدر بغير واسطة واذا اختل
شرط منها فباللام المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون
الفاعل صاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول نحو وقوع
الفعل عليه فقولك معه مفعول لما لم يسم فاعله اسند اليه مفعول
كما اسند الجار والمجرور في المفعول به وفيه ولذا افرد الضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نفسه عما جوزه بعض النحاة من اسناد
الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر
واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي
بعض الحواشي انه هذا الرأي ليس بجيد وقيل الوجه ان يجعل من
قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فانه مفعول ما لم يسم فاعله
فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة بين الزوج وقته
او يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى المصدر وفي

المذكور المخصوص هو مذكور بعد الواو احترز عن المذكور بعد
غيرها كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون
ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل لا لافادته اياها
سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او
مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا
اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك
وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته
له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان
واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور
بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على
المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها
واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي
وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب
العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا الوجوب

لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية
جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا
بتاكيد المتصلة بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي
امرا معنويا مستنبطا وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف
حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه
آخر وهو العطف مثل ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل
امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه مثل ما لك وزيدا وما
شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على ضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان
اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا
بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس
فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما
تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال
لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما في

الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز و
باضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غيرهما
كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبتقييد الحيثية يخرج
صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او
المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به وهذا
الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب
زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول
الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا
ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام
لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول
معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق
مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا
وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا

فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
فكانه الفاعل او المفعول نحو ان نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل
لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل
نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان
المضاف فاعلا او مفعولا به وهو جزء المضاف اليه فكان الحال
عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه
كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين
حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء منه فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في
المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ نتبع
على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او نبتغي على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا مفعولا
دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة
الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما لو وقع حالا عن المضاف
اليه مثل ضربت زيدا قائما امثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان
فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة

حال اي الفاعل والمفعول

وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعله
الضمير المستكن في الظرف فانما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ
حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد
ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى
الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما
ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في
نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظا
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق
الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية قطعية
وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت
زيدا قائما وزيد في الدار قائما اذا كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم
الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا اذا كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه اي مستنبط
من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه

والتشبيه في هذا زيد قائما كانه عمرو وكالنداء والتمني والترجي
والتنبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله
في الدار قاعدا فكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال
ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان
يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وكان الاصل
فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع
موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال نكرة موصوفة
مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة [illegible]
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا اذا جعلت امرا
حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل
راكبا او بعد الا المنقض للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما
عليه الحال نحو ما جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير
هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم
ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله
غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

فيه

حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه
في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن
ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا
على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي
والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص
الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال
هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد
به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل
نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك
متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
وتأويلها على قسمين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه
الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية

على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات
اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي
في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى
نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها
شائبة التخصيص بما سوى التقدم ولم يكن الحال مشتركة بينها
وبين المعرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص
النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلزم
يلتبس بالصفة في النصب في قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت
في سائر المواضع وان لم يلتبس اطرادا للباب ولا يتقدم اي الحال
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد
عرفت معنى العامل المعنوي وانما هو ما يقدر بالفعل او اسم
الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عن
داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما هو اذا
كان العامل ظرفا او مشبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط
تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخير

المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائماً
زيد في الدار ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً ويحتمل ان يكون معناه
ان الحال وان كان مشابهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية
الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل
المعنوي واما اذا جعلته داخلاً في العامل كما هو الظاهر
من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم
الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال
المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة او بحرف الجر فان كان
مجروراً بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً نحو جائني
مجرداً عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع
لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
تابعه ايضاً وان كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه
واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو
مختار عند المص وهذا قال على الاصح ونقل بعضهم الجواز
استدلالاً بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر بمعنى الفعل

المعنوي

للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة
هنداً فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم
عنه بان الاستدلال يجعل كافة حالاً عن الكاف والتاء
للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالاً كافة
وبعضهم يجعلها مصدراً كالكاذبة والعافية والكل
عبارة عن اللفظ في الحال
تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان
على الهيئة
الدال مشتقاً او جامداً صح ان يقع حالاً من غير ان يؤول
اي المدارس ابرد ما عليه
الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهي حاصل بالجامد
وهذا رد على الجمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال و
تكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال الاشتقاق مثل بسراً ورطباً في قولهم هذا بسراً وهو
ما فيه حموضة اطيب منه رطباً وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما
مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية
ولا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل
اذا صار ما عليه بسراً وارطب اذا صار رطباً والعامل في رطباً
اطيب باتفاق النحاة وفي بسراً ايضاً عند محققيهم وتقدم

بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية
تعلقت بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو مجرور
منه فيجب ان يليه وقال الرضي واما الضمير المستكن في افعل
فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا
فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان
يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة
البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح
اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا وتكون
الحال جملة لانها على الهيئة كالمفردات فتصح ان وقعت
حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة
للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها

او اجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يقطع
ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا
تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت
الجملة حالا فلا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير
والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما
ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا
او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية
الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو
وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله
كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو
وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما
في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هو الحق لا شك
فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة
الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير
لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر

مثل كلمت نحوه الحق فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع
المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً
مثبتاً ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظاً ومعنىً
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت من الجملة المشتملة على
المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو و
الضمير معاً او باحدهما وحده من غير ضعف عند
الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم
عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه
او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج
عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج
عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول
قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظاً على الماضي

حقيقة

على الماضي المثبت الواقع حالاً ليدل بها على زمان قريب الى
زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالاً ان مضيه مجازياً
انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه
اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا
يجوزون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في
اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية
نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوماً
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف
محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم
يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا انقطاع فيشمل
زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة
حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشداً
مهدياً اي سر راشداً مهدياً بقرينة حال المخاطب وقوله
مهدياً اما صفة لراشداً او حال بعد حال او متداخلة كقولك

راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال
ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى
قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في
بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي
التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف غير
المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد
ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب
الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى
تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك و
صرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقق وشرطها
اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة
بمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في
قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه
اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف
عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه

انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هنا من قيد آخر
وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل
فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي

بحث التمييز

يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم
التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو تركه مبهم و
ايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من
حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي
واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع
الابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ
في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يحترز به عن
اوصاف المبهمات مثل هذا الرجل فان هذا امثاله اما موضوع
لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه
والابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته
بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له فيه
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث

انه موضوع له وكذا يحترز به عن عطف البيان في مثل قولك
ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص
معين لا ابهام فيه ولكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء
الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات
لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع
لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى
معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه لكن
ومتبين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من
حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي
فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع
بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام
الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا
النعت والحال اذ النعت والحال يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم
التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة مثل طاب زيد نفسا

نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم
الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة فهو
عن مفرد يعني بها ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار
مشعر المفرد وهو ما يعرف به قدره ويبين غالبا اي في — الشئ اي يعرف به
غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن
هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر
والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما و
سيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد و
اما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان
الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا او كالكيل نحو قفيزان برا
وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها
زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان
قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى
التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع
والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة لانه كان
مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في

رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في
على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني
التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل
وصار كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول الواقع
بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام
فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم
كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على
اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب
التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد التمييز ان
كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما
يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب
بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع

النوع الواحد فيثنى المثنى ايضا لانه لا بد للفظ الجنس مفردا
عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع
بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع
جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية
او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جمعا
ان لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس مثل عندي عدل
ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تنوين او نون التثنية
او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا تنوين المفرد او بنون التي
للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة
اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازا شايعا كثير الحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف مثل رطل زيت ومنوا سمن والا اي
وان لم يكن تنوين او نون التثنية بان يكون نون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم لما
في الاضافة لئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع جاز ان
يضاف الى غير التمييز نحو عشروك وعشرى منصا بالاتفاق

اى يكى

لكثرة الحاجة اليه فلو أضيف الى التمييز لزم الالتباس في
بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى درهما
انه اراد عشرين درهما او اراد اليوم العشرين من درهم
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الحاقا قلت ليكون
الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار
اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد
غير مقدار اي مما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل
ولا مقياس مثل خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار
الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز
باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع
الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات
المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني
من التمييز وهو يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن
نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم رفعه عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها
على انه مقابل لما في هذا المفرد المذكور في القسم الاول اعني

القسم

هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة
او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم
الفاعل مثل الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل مثل زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا
نحو طاب زيد نفسا امثال الجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب
عنه وزيد طيب ابا امثال ما شابه الجملة والتمييز فيه يصلح
ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين
الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة
فكانه قال طاب زيد وزيد طيب ابا نفسا وابا فقوله وابوة
ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر
الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب
الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه
والدار عين غير اضافي هو متعلق منتصب عنه والاب عين اضافي
يحتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي

في

وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافته عطف على
قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفساً
وتركه لانه اظهر التميزات ولاخفاء به واباً وابوه و
داراً وعلماً اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وذاد
عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التميز قد
يكون صفة مشتقة وايضاً لما اورده صاحب المفصل
مثالاً والتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهماً كضمير ربه
رجلاً ويكون فارساً تميزاً عنه اراد ان ينبه على انه يصلح
ان يكون تميزاً عن النسبة على ان يكون الضمير معيناً
معلوماً والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره
فارساً والفارس اسم فاعل من الفراسة مصدر فرس بالضم
اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن تفرس تفعل
اذا كان التميز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسماً
الصفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له
اي المنتصب عنه بان يكون تميزاً برفع الابهام عنه وتارة

تارة لمتعلقه بان يكون تميزاً برفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القراين واحوال مثل اباً في طاب زيد
اباً فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة
تميزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو
وجاز ان يكون تارة تميزاً عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز
بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسماً يصح جعله لما
انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه
وداراً وعلماً فان هذه الاسماء ليست نصاً في المنتصب عنه
ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها في المتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فطابق التميز
فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه
او محتملاً له ولمتعلقه وفيما [تعينت] لمتعلقه ما قصد
من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كان الموافقة
ما انتصب عنه مثل طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون
اباء او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد اباً اذا اردت له
اباً له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباً وجداً له و

وطاب زيد اباء اذا اردت اباء واجدادا له فعلى كل من
التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا
قصد اثنينيته اورد تثنيته واذا قصد جمعيته اورد
جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والجمع
الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا
قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس
او يجمع بل يكفى ان يؤتى بمفرد لصحة اطلاقه على القليل و
الكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما
والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذى
هو الجنس الانواع من حيث اعتبار انها انواع مختلفة فانه لا بد
حينئذ من تثنيته وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد انه متعلق الطيب من كل من الزيدين
والزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك
المعنى وان كان التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا
او ما اوله بها مثل كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية
كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان
الصفة تسند على موصوفها والمذكور اولى بموصوفية فاذا

فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان
يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى
مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة
له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة بضميره واحتملت
الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال
نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه
فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم
عز من قائل تؤيد التميز لان من زاد فى التميز لا فى الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية
لا حال الفروسية اذ قد تمدح حال الفروسية بغيرها من
الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق
فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب

المذهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل
الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا
جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها
واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا
بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى
فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان
المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء
ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله
ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك
بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع
الابهام عن شىء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى
قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة
والى التجارة مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من ان
التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك

تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول
نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل وتمسكهما
فى هذا التجويز قول الشاعر ٭ اتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب ٭ على تقدير تانيث الضمير
فى تطيب فانه يكون فى كان ضمير الشان لتذكيره ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب
اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان
للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كان اليه اى وما كان الحبيب
نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على
تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير راجع
الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كانت نفس الحبيب
تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك ٭ المستثنى
ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين
ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف
كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد

منهما الا ان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها
عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو
المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج
كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد جزئيات نحو ما
جاءني احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا
نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو
جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني
الا زيد اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة و
واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما
جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور
بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج من متعدد و
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي
لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا
وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه
كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور

يفهم

المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او لا وكلما لم
يعرف به على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا ان كان
واقعا بعد الا لا واقعا بعد غير وسوى وغيرهما غير
الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا
في المستثنى لانه لا ينصب عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي
ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع
في كلام غير موجب لانه ليس بواجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة
ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه
منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه
منصوبا مطلقا او في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما
هو لاخراج ما قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا والكلام
في نصب المستثنى فاكانه منصوبا على استثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه
احدهما او قد جاء بتمام الكلام فشابه المفعول او مقدما

بعد

عطف على قوله الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان متقدما
على المستثنى منه تقدما سواء كان في كلام موجب او غيره نحو
جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم
البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو [illegible] في
الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة [illegible]
الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان
اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا [illegible]
عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا
بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع فكر
الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه مثل ما
جاءني القوم الا حمارا فهم هنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا
يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
رحمه اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو مرحوم والمعصوم
فلا يكون داخلا في عاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا

خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد
عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا
زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا
زيدا وهو في الاصل لازم تيعدى الى المفعول بمن نحو خلت
ف الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز او عدا من ويوصل
الفعل [illegible] بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف في
الاستعمال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر
الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من
المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم
او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على
الحالية ولم يظهر معهما قد ليكون اشبه بالا التي هي الاصل
في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر
الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر
بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز
عطف القريب او البعيد الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا

لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال مثل جاءني القوم
ما خلا زيدا وما عدا عمرا بتقدير خلو زيد وعدو عمرو
بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو
مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا
او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم المفعول او الفاعل اي
جاؤ خالين بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم
فاصل حاليا
او مجيئهم عمرا او عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما
زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ولم يعتد به وهذا لم يقبل
في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس
زيدا او بعد لا يكون مثل ج‍اءني القوم لا يكون زيدا وانما يكون
النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الخبر ويلزم اضمار
اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل
المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل
النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي
لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور

الناصبة صح

المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا
عن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء
مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا
وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه
قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه
فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى
منه بغير واو على انه صفة الكلام غير موجب اي كلام غير
موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق
فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا
قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد
بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما
رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور
لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير
واسطة ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل

من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور و
يختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
وهو اي والحال انه المستثنى واقع في غير الكلام الموجب
واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ
يصح انه لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد
اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم
المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح
او ان يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه
بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم
الجمعة اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم الجمعة كذا الظاهر
انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما ضربني الا زيد
فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى
وايضا لا يصح قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم

ط اى اعراضى

في الموجب بعض قرينة لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه صح

اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في
ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من
جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بينهما اي بين
الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب
في النفي عدم استقامة المعنى على العموم وفي الاثبات
عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فمما
يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم
كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض
معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول
وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من القوم اي
القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر
ان ذلك ايضا مما يستقيم المعنى لكن الغالب عدم وجدان
قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى

او واحد صح

ط اى مستثنى

...جنه حاشي صرف جلد
...نه حاشي نحو جلد ببيننا ١ مجموع
...عول من دجله ... تمت ١٢٧٦

متعلق بالفعل

ومن ثمه اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا والثاني في
ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما
على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال
الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد
عليها حال انها الى اثنا قض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل
ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان
الامثال
يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقدير ين
نيدرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه
يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال في قولك
ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك
او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا
تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه
فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه
عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا
زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول

٨٥

على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا
الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل
شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير
من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى
قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا
يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة
او لا غير الشيئية ويخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير
الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد
الاثبات اي بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ
وقيل ما جاءني من احد الا زيد لكان في قوة قولنا جاءني
من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل لا احد فيها الا عمروا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة
الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل

بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل
فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو
حمل المستثنى على المستثنى منه لا بد من تقدير ما
كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن
البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل
منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال
كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعد ما اي بعد
الاثبات يعني بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث
تعذر فيهما اي في الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل
فنصب ومرفوع محمولا على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع
محمولا على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في
هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله
على البعيد لا القريب قلت لانه محله القريب انما هو بعمل
لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه
لا دخل للعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه

لا احد

مدخل

مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا اثر لانتقاض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة
هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمه
اي من اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما و لا
بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض
نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في
قائما لان عملها فيه انما هي للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى
مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع
القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا
اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمال الافصح
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر
ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه مثل
ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو و
اعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ
باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور
فيما سبق فكانها لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه
وغير اي كلمة غير في وصل صفة كذا لا انها على ذات مبهمة

باعتبار قيام معنى المغايرة بهما فالاصل فيها ان تقع صفة
كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في
الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما
في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير
في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني
غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها
صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني
رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل فيه ما
جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام
حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا
على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة
يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم

عطف على التناول

او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم
يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما
بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا على
احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيد جاءني وله على عشرة الا درهما وانما
يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر
الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما
قلنا في صدر الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدنا حمل الا
بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما
جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو
جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كانت
ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة
نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا
دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا
اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع

خبر مبتدأ محذوف اي هو الجمع

مستثنى

منكور غير محصور اي آلهة وتعذر الاستثناء لعدم
دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت
عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى
لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها
الله تعالى وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون حينئذ
فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى بخلاف ما اذا كانت
للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله
و اذا كان كذلك يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في جمع منكور
غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما
اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فان الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال
الا الفرقدين بالنصب فحمل الحصر ذلك على الشذوذ وقال في البيت
شذوذ وان اخرآن احدهما وصف كل دون المضاف اليه

و اذا لم يكن الالهة فيهما غير الله تحقق

والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة
الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل وسوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما
لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت
مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عند
لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه
استنكارا للرفعة فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك
ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها
وضمير فافي نسخة الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد
دخولهما اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور
بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم

بجعلها ... رفعا ونصبا وجرا
... وانكر ...

على تقرير لا يكون بعد دخولها بل قبله فلا ينتقض التعريف بمثل
كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال
يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من
افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في
خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان
واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها
حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد
او كان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس
وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عاملها اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها
لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بجواز

بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل
هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم
اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان
جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف
عاملها يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان
كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت
اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير
المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع
كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله
فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح
الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا

انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام
اذ لا لام فيه واقتصر المص على هو قول لانه اشهر اسم ان
واخواتها ستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول ان واحدى اخواتها مثل ان
زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق
اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان
زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة
الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير
بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فانه بعضها
وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر
حكم الكل فعد الكل مجازا منها تجوزا ولا يبعد انه هاهنا
اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها
لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل
ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف

كاف في حد اسمها مطلقا لكنه اراد حد المنصوب منه
فزاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظ لا اي يقع
بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به اي بالمضاف
في تعلقه بشيء هو من تمام معناه وهذه الحال مترادفة
من الضمير المجرور في اليها او الاولى عنه او من الضمير المجرور
في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل
مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا
عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مضافا مشابها
بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهور من تتمة المثالين
كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على
الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير
فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير
مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما
ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة ومفصولا فحكمه
غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل

في الدار والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين مثل لا
مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين
لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل
فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا
رجل في الدار لا من رجل فيها لانها جواب لمن يقول هل من رجل
في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما
ينصب به ليكون البناء على حركة وحرف استحقهما النكرة
في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان
الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان
اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة
او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشابها به اولا وهي ست صور نحو لا
زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو
ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة

ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد
ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء
اما في المعرفة فلعدم تاثير لا النافية للجنس فيها واما في المفصول
فلضعفها عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير
اسمه لكن سلطها الابعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض
عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امراة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه
قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب
دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير
فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله تعالى عنه
ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب
بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن
لها فانه مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتاويل بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه
بالصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل المراد
حسن بحذف اللام لان الظاهر انه تنوين للتنكير وفي مثل

هذا الكلام متناول لما اصيرت هذه قضية الى الحكم ولا قاضي مثل ابي حسن

قوله فيصل ... حيدر ... بين الحق

لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل
العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة
اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
يزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان
يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة
موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء بخبر الجملة
الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة
الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب
الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف
على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركته
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان نقدر
لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو
لا حول ولا قوة اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان نقدر لهما خبر

خبر واحد او عطف جملة على جملة بان نقدر لكل منهما خبر
والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه
جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما منطبقا
للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول
على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس
وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه
لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لانه شرط صحة
الغائها التكرار فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق
الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول المستغني
لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
والاولى ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى
التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى فاذا دخلت
الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تتغير العمل اي عمل لا اي تأثيرها
في مدخولها اعرابا او بناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة
الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس

اما الاستفهام حقيقة فنحو الا رجل في الدار مستفهما
واما العرض فمثل الا نزول عندي فلم يذكر سيبويه انحال
الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت
عرضا كانت من حروف الافعال مثل الا ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما
التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرتجى ماء واما قوله الا
رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست لا التي دخلة
عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
براسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا
ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكن
نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب
احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة لا نعت
لا الثاني ومابعده احترازا عن مثل لا رجل ظريفا كريما في
الدار مفردا حال من ضمير مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن
الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن

عن المفصول مثل لا غلام بها ظريف وبهذا القيد يغني عن القول
مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال
ويتوجه النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة اليه انما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح لم يجئ نعت
لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا فمعانه يصدق عليه انه
نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت
التابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس هما
يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
للمتبوعات في الاعراب وثانيا رفعا حملا على محله البعيد
ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب الا اي وان لم يكن
النعت كذلك في الاعراب فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا
على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد
القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة
بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب
رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف

معرفة وجب رفعه فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة
فيما سبق بأن يحمل على اللفظ أي لفظ اسم لا المبني ويجعل
منصوبا وبأن يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز
فيه البناء لما كان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل
لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي بلا وفيه
لا كثير اعني لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر
ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى و
تأزرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له
ولا غلامي له أي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات
الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان
الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا
لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف
في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة
تشبيها له أي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه غير مضاف با

كرم

لمضاف بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته
أي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف
اليه له أي للمضاف في اصل معناه أي معنى المضاف من حيث
هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص أو المعنى ان مثل لا
ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له أي لمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف أي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
أي لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي لما يشتمل على الاضافة في
اصل معناه أي معنى ما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا
ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من تركيب
الاضافة اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة أي من اجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا ابا فيها أي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص
المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته وهذا
الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه
الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس أي مثل هذين

لما عبارة عن الضمير له

التركيبين بعضا فحقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما
على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلام بالنسبة الى
الضمير المجرور [illegible] استقلالا من غير احتياج الى تقدير خبر و
هذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة فلما اما اولا فلان معنى هذا
التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا
بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجود وانه واما
ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلام بالنسبة الى المنفي
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلوم بين خلافا لسيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف
لانه العمدة فيما بينهم اولا لان المقصود بيان الخلاف فلا تعيين
فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف
اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت و
يحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك
ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما و
الخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد

٩٥

[illegible]

اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد
كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا
وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسميهما لهما
لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسميهما و
خبريهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا
لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون
الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما
مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز
قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما
مثل ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها الاكثر دورا
في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند
الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملها اذا كان مع واحد من
هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلانه
عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر

فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبر
بموجب بكسر الجيم اي بما يفيد الايجاب بعد النفي وهو
بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد
فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا
في نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل** اي اسم اشتمل الخ
الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها (جمع محل)
اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا
اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن المشتمل على علمه
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل
درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية و
ان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما
هو مصطلح المشهور بينهم وذهب كذلك الى المذهب سيبويه
حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا

٩٦

ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي تضاف اليها نحو
يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب
اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك
الحرف كما في مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا
من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم بخلاف وقت يوم الجمعة فانه وان نسب
اليه القيام بالحرف المقدر لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر وهو في
فالمقدر اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو
كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي
منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية و
الجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام
ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى
من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا
التعريف انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية نظرا
الى كلام القوم حيث لم يسوقوا الا من تقدير حرف الجر في الاضافة

اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في
شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما
هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف
فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من بيان
مستفاد وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها
مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية العمل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شئ منه
حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت
هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا واللفظية
اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل

كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام
زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره
كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا
له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه
ولا ظرفه واضافة الغلام بمعنى اللام اي غلام لزيد و
اما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره
بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في
في ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام
واما مساو كليث واسد واعم مطلقا كاحد اليوم فا
لاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا [illegible]
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا

بمعنى اللام وإمّا أخصّ من وجه فإن كان المضاف إليه أصلاً
للمضاف فالإضافة بمعنى من وإلا فهي أيضا بمعنى اللام فإضافة
خاتم إلى فضة بيانية وإضافة فضة إلى الخاتم بمعنى اللام
كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم أنه لا
يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر
الأراك بمعنى اللام ولا يصح إظهار اللام فيه وبهذا الأصل يندفع
الإشكال عن كثير من موارد الإضافة اللامية ولا يحتاج
فيها إلى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو أي
كون الإضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردّها أكثر
النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام فإن معنى ضرب اليوم ضرب له
اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فإن قلت فعلى هذا يمكن
ردّ الإضافة بمعنى من أيضا إلى الإضافة بمعنى اللام لاختصاص
الواقع بين المبيِّن والمبيَّن قلنا نعم لكن لما كانت الإضافة
بمعنى في قليلة وردّها إلى الإضافة بمعنى اللام سهلا لم تجعل قسما
وأما الإضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالأولى
أن يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للإضافة بمعنى اللام

أي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للإضافة بمعنى من أي خاتم
من فضة وضارب اليوم مثال للإضافة بمعنى في أي ضارب
واقع في اليوم وتفيد أي الإضافة المعنوية تعريفا أي تعريف
المضاف مع المضاف إليه المعرفة لأن الهيئة التركيبية في
الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لا أن نسبة أمر إلى معيّن تستلزم معلومية
المنسوب وتعيين نسبته فإن ذلك غير لازم كما لا يخفى فإن
قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد
معيّن فلا يكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما أن المعرّف باللام في أصل الوضع لمعيّن
ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن كما في قوله ولقد أمرّ على
اللئيم يسبّني نحو ذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا
الحكم في نحو غير ومثل فإن إضافتهما لا تفيد التعريف وإن
كانا مع المضاف إليه معرفة لتوغّلهما في الإبهام إلا أن يكون
المضاف إليه ضدّا واحدا يعرف بمغايرته كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك إذا كان المضاف إليه مثل اشتهر بمماثلته
في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء مثلك

كان معرفة قد اقصد الذي يماثله في الشئ الفلاني وتفيد
الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف
اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا
شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة
وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام
حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى
التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه عن
التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير
تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا
تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة
المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم الثريا والصعق وابن

وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فانها لما جوزوا مثل
ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو
التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة
الى المعلوم بسبب اللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف
بل تبديل التعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف
الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف
قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو
الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في
الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم
يكن صفة مثل غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كان
مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر
مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها

والاضافة

ولا يفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان
يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من
اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى
اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية و
الجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما فى لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم
الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير فى غلامه واستتر
فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط
واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام
اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين
وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ومن ثمة
اى من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل
حسن الوجه باضافة صفة المعمولها وجعلها صفة للنكرة
من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب

مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز
الاول للزوم كون المعرفة صفة النكرة ولجاز الثانى لكون
المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو
مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون
لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز
التركيب الضاربا زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب
انما سقط بالالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل فى
هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا انتفاء التخصيص بل يكفى
فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا
الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز
تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول اللام للتعريف انما
هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب

الاضافة ثم عرف باللام واجاب عنه المص في شرحه بانه غير
مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حسًّا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر وانما الواقع في شعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر
معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب
عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حتى
اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول
ضعيف فلا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرف
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة و
لا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب الا
ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه
او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما
في رب شاة وسخلتها جاز هذا التركيب ولم يجز رب
سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت
بتمامه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع و

وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها

اضافة الواهب المائة جائز مثل الضارب الرجل وعطف عبدها على المائة ضعيف

١٠١

والهجان صح

الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها نسبها
له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة بالاضافة
لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات
النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم
المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على
المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا
بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة ولما لا يتم قياسه
على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما
جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء
التخفيف لكونهما معرفين باللام لكنه جاز حملا على الوجه
المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه و
جهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه عليه مع الفارق والضاربك

يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت
وكذا شبهه وهو الضاربه والضاربي وغيرها فمن قال اي في
قوله من قال نحو سيبويه واتباعه ان اي الضارب في ضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل
على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل حملا اي للمحمولية على ضاربك
فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه
انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام
بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل
التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يتعين
التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل محذوف التنوين قبل الاضافة لا للاضافة ولم
يحملوا الضارب زيد لاجل اتصال الكاف لا للاضافة فانه
لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك الاتصال في ان
يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف فيقال الضاربك

عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك ح

ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضارب
زيد ولن يتصور ضاربٌ لك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضاربٌ اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك
وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من
باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيره حملا على
الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان
تجعل كل واحد منها اشارة الى المسئلة على حدة بمناسبة
الحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى
به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف

ضاربك

١٠٢

مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع
بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
وح يندفع ما فيه من توهم منافية المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهرة وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال
بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء معنى الافادة
كتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر وبهذا المعنى بعينه
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى
وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد
من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة
المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل

بان مثل هذه التركيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد
الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه
منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد
اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا
لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان
هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل
فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم
المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد
وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه

واجيب عنه بان المثال الاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم
قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا
لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي تخصص به
كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا
القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف
اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني و
الاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت
رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيد رايت ليثا بدون ذكر
الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص
نحو كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما اخص
اي يصير خاصا بسبب الاضافة ولا يبقى على عمومه سواء افادت
الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان

الى المضاف اليه

اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيه خفاء
ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل الخ قولهم سعيد كرز
ونحوه فان سعيدا او كرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد
مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما
على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز كانك صح
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم
بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم
الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو
ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها
بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة
بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما
الاصل والصحيح ان الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو
الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما

يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان
كان الاخر اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي
الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي
ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال
كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء
مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمين اذا اضيفا الى ياء المتكلم واسقط النون
للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان اخره واوا
قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة
قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان
كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في
مسلمين مسلميّ في مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت
الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلاث للساكنين اي للزوم التقاء

الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء
الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فالاخ
والاب اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم
ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف فيجعله
نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل
فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في
ذلك بقول الشاعر ؎ وابيّ مالك ذو المجاز بدار ؎ وحمل الاخ
على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه البعض بان ذلك
خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون جمع
اب اي ابيّ جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت
ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا
في قول الشاعر ؎ فلما تبين اصواتنا بكين ؎ وفديننا بالابينا
؎ اي فلما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا بابائنا فديناكم
تقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني
بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي
وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما اي الكسر ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة

ويغاير في حالة الاضافة الى ياء المتكلم في بالرد والقلب و
الادغام في الاكثر اي اكثر موارد استعمالاتهما ونحو في بعضهما
ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا
قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب
وحم وهن وفم بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منهما
اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك
ورايت حما او حمك ومررت بحم او بحمك ومثل خبء بالهمزة
فيقال هذا حمء وحمؤك ورايت حمأ وحمأك ومررت
بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت
حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال
هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما او حماك مطلقا
اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحالة
الافراد او الاضافة اي يجيء هذه الوجوه فيه في كل من
حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد
والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا
هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر
لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والمضمر ليس
اي وسيلة
بجنس

ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول
الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف
الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه
كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم
فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار
اضافته اليه ولا ينقطع اي ذو ولا ينقطع عن الاضافة لان
جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها
التوابع جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام
الاسم فلا ينتقض حدها بخروج مثل ان ان وضرب وضرب
لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر متى لوحظ
مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه توابع
الثاني والثالث فصاعدا المتبوعين باعراب سابقه اي بجنس
اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ
كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه

من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة
شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد
في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر باب كان وان واخواتهما
وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل
من غير التوابع الا خبر المبتدا او ثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في
المبتدا والخبر وان كان هو الابتدا اعني التجريد عن العوامل اللفظية
للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا
في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس
ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا
فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا
التعريف بالنسبة الى الثاني وسابقه اعم من ان يكون لفظيا
او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء
الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا

منها ليست لجمع وقوعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس للافراد
وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ما
باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد
صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل
للحد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت
تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اي تدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول المعنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة
من المواد احترز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل
قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني
زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لان
دلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في
هذه الامثلة على حصول المعنى في المتبوع انما هي لخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه
او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا توجد لها
دلالة على معنى في متبوعها اصلا بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية

بمعنى الضعف من الموصوف بذاته بحصول المعنى في متبوعه اي
مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة
او لمجرد الذم ط
واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة
ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق
المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمص فرده بقوله ولا فصل اي لا
فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحته وقوعه نعتا
اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل
تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ذات ما منسوبة
الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ذات ما صاحب مال
او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذاته وحينئذ يجوز ان تقع نعتا وفي بعضها
لا يدل على ذلك فحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل

برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل هاهنا يدل في الاولى
في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية فيصح ان يقع نعتا وفي
مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا
و مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل
في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع
الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم
الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل
مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا المواضع يدل
على معنى حاصل في ذات زيد فيقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا
يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه
كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد بالجملة
بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت
جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر
بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني
رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة

الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم
وتوصف بحال الموصوف اي بحال القائمة به نحو مررت برجل
حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق
الموصوف يعني بصفة اعتبارية حصل له بسبب متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان
اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف تبعه اي الموصوف
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا
ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى
مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري
على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال المتعلق الموصوف
يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف و
التنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من الامور
العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث كالفعل لشبهه به ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا

النعت

حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتانيث ولكان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا
بذكرا وثوث جوازا تقول مررت برجل قائم غلامه مثل يقوم
غلامه وبرجلين قائم غلاماهما مثل يقوم غلاماهما وبرجال
قائم غلمانهم مثل يقوم غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل
معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم
وتقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت
الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل
لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر
العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك
قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة
ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم
خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولكان

الوصف الاول لتبعه في الامور العشرة وكان لا تخرجه منها
للفعل في الخمسة البواقي عن حد التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية
في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط
بل بين ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر
بعد ان بين حاله عند عدم التبعية ومن ثمه اي من اجل كون
الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل
مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة
المثنى والمجموع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف ويجوز من
غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا
كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا من
من موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر
الا ان تخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا
من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف

لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا
حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف
به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع
في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الشيخ
وقال لم يذكر المص انه لا يوصف به لانه تبين ذلك بقوله و
الموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا
بالتعريف والمعلومية من الصفة اعني اعرف منها لان المقصود
الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها
لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة
ومن ثمة اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف
ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل
لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاء الرجل
الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله

اى شبهة

اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين
سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام
فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص وهو محمول على الكل عند
صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب
اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى
احدهما لان الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي
لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه لا يتصور مثله لا بهامه
ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالمستعار
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فيتعين ذو اللام
لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه بصلته مثل ذي اللام
مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمة اي من اجل ان
الالتزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف
مررت بهذا الابيض لانه لا ينبئ بتحقيق الجنس لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لا

لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف اي المعطوف
بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة
شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا
بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد
وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء
اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكان نسبة المجيء اليه
مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من
التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله
مع متبوعه احتراز عن البدل من التوابع لانه المقصود دون
متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل
ولكن ولم واما واو لان المقصود بالنسبة منها احد الامرين
من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة انه لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال
به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف النسبة

مقصود الى بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره
جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله وتتوسط
بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد حروف العشرة
وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام
زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع تتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها
حرف العطف كالشاعر لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد
تابعة له بتبعية المعطوف عليه والثاني كونها معطوفا
على الصفة المتقدمة تابعا لها فيصدق على هذه الصفة من
جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد تتوسط بينها وبين زيد
حرف العطف اوان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان
يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة
مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يكن مانعا وقيل قد جوز
الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق
في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل

العطف بالحروف

المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى الا لها منذرون
في قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية
ولو اكتفى بقوله تابع تتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل
عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم و
العاقل تابع تتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه من الوصفية
وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض
الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان
الحروف لم تتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فيجعلها غير عاطفة
في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب وتعسف بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا
ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان

كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بالمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده مما اتصل به تاكيده فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا
تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا
نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد
بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه
الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه
فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل
فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا و
لا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع
الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم انه مذهب البصريين ان التاكيد

اي التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد
ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا
عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله صح لان
الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا
ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يجيء المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي
استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل
لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا
يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم
يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا
يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في كم في كر انه
في كون بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في
حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركه

اضطرارا واجاز الكوفيون ويونس والاخفش بلا اعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاؤني كلهم والابدال منه مثل اعجبتني جمالك من غير
شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور
في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك
من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد
بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه
لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما
الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان
المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد
فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسبه المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة
المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة

[illegible]

العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة احترازا
عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا
رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام وهو
اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف
ولنا رب شاة وسخلتها او محمول على نكارة الضمير
كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا
وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل
زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله

مضاف وسرّ منعها اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما و
لا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهبا ذ لو نصبا وخفض لكان
معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن
الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم ما فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما للمبتداء وهو عمرو ويكون من
قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه
بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها
اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة
الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد
النقض على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكفي الربط في
الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب
او نفهم مناسبة الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب

فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان تقدر فيه ضميرا اي
الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي
واقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على
معمولي عاملين بعاطف واحد قال بعض شراح اللباب الاظهر عندي
ان العطف هاهنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين
نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر النسخ على ان
المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين الا
على معمول واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا و
عمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وذلك
لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضارب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل
هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل
امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان
كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب
الحقيقة لان الحرف الواحد لم تقو ان يقوم مقام عاملين

مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز
ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع الموارد عند
الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار
زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير
المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على
صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على موارد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا و
الله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض
الاخرة **التاكيد تابع يقرر امر المتبوع** اي حاله وشانه
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مستقرا عنده في النسبة
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق
ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم

بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ مثل ضرب
ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع به
تجوزا اما في المنسوب كقولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم
السامع ان تريد بالقتل الضرب الشديد فيحتاج ايضا
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في
المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه
فيحتاج تكرير اللفظ المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد
اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد
نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده
دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله
لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب
اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر
كلمة كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعهم ونحوها
وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا ليجب
خرج النقض بالصفة والبدل والعطف والبدل عن حد التاكيد

تقوله تقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر واما
الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرر امر متبوعه وتحققه
لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه
وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير
اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول
ومعاده حقيقة مثل جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت
انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان
مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى انها لانه لا
يجوز تكريره متصلا ويجري اي يتمكن مطلقا اي التكرير
الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او
افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك
ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم
بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي

المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلاه واجمع واكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلاث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من
حول كتبع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال
و بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق
مع شدة مفرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان
اي النفس والعين يعمانه اي تقعان على الواحد والمثنى و
المجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه
في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة وانفسهما بايراد
صيغة الجمع في التثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين او التوغل
كالمعرب سمي كلا الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي كلا الثالثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا

باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت
الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت
العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحد
او الجمع بتأويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث
وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع و
ابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه
ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افرادها
بجميعها ولم تعتبر اجزاؤها لا يصح تاكيده بكل واجمع و
يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء
القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون فائدة تاكيده بكل واجمع فائدة
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد
يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف
جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما
في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او

او مستترا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما
اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل
ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد
تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيدا للمستكن مثل زيد اكرمني هو نفسه فلو لم
يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وبقي الى زيد
اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل و
لما وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى بقية الباب
عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس
وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل
بكل واجمعين بلا تاكيده نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون
لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما
هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات لتاكيد
تبعية لا بالاصالة لكونه ادلتها على المقصود وفقو جمع

والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس والقيد بالمتصل لانه لا تاكيد للمرفوع المنفصل بالنفس والعين صح

١١٨

فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه
وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر
ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود
بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه نسبة ما
نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل
يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبة الى التابع سواء
كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك
وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصودا بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها
ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احتراز عن العطف بالحروف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع كونه تابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل
لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه
وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان
قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد

احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما
نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبته ما نسب الى احد نسبة القيام
الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب
اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبته
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد
اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد نسبة
الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول
توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل
اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض
المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل
الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين
على الآخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد
ثوبه او بالعكس نحو سيئنا لونك عن شعر الحرام وقال فيه و
بدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين
من قبيل المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل

مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لكن تتحد مفهوماً
منهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد
اخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال
الشارح الرضي وانا الى الان لم تظهر لي فرق جلي بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا
بدل الكل وقالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان
والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر
انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة
في الاسناد فالثاني بدل ووجه كون التوضيح الحاصل به مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فا

وبما قال الرضي اندفع

التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي
جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي
بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة
بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث نعلم ابتداء انه يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفته من صفاته اجمالا وكذا في
سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم
في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما
اي يكون بدل الملابسة بغير كونه البدل كل المبدل منه
او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل
ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت
الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو
مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله الامثل دون
رات درجة الاسد برجله فانه لا مجال لهذه المناقشة
فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا

البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته
وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون
بان تقصد اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل
منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب
زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا
كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت
البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير
المقصود من كل وجه فان وصفه بصفة تكون كالجابر لما
فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة و
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدان
لقيتهما اياهما ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا
من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة
من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم ان يكون المقصو

المقصود مع دلالته انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحد
بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك
نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك
علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز عن الصفة يوضح
متبوعه احتراز عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد و
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه
بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم
بالله ابو حفص عمر فان ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى
اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيد
واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر

وعمر مقبلا من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان
كان فجر قال اللهم صدق وصدق حتى التقيا فاخذ بين فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير
وزوده وكساه وفضله اي فرقه من البدل لفظا اي من
حيث الاحكام اللفظية او اتم في مثل انا ابن التارك البكري
بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل
بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في
الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه
الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا
فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه و
ان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لا
لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه
واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بكبر
انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف
باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب

الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الكتاب
اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
بدلا فيشمل صورة النداء ايضا فانك تقول
يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ
ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان وبا غلام
زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر في كتاب
اقسام المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن
يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني
اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في
حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني
الاصل وهو الحروف والفعل الماضي والامر بغير اللام
والمراد بمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما
بتضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن
معنى همزة الاستفهام او مشابهته له كالمبهمات فانها
تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها
او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته

للواقع موقعه كيحمان او وقوعه موقع ما اشبهه
كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه
للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه مركبا مع غيره على
وجه يتحقق علمه بمعنى هذا المضاف في المركبات الاخفية
المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني
والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر
في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل
كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هنا لمنع الخلو
واما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي
المعرب والمبني تقديما وتأخيرا ايثارا لتقديم ما مفهومه
وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون
القاب المبني في المعرب وبالعكس ويريدون الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا

البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر
بها الا عنها والكوفيون يعبرون عن الحركات الاعرابية
ايضا لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية
ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء في
رجل مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني
الاثر المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني
لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره
لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرء ومن زيد وهي
اي المبني وانما يثبت باعتبار الجنس المضمرات واسماء الاشارات
والموصولات والكنايات والمركبات واسماء الافعال
والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال
لتصدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست
مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان اسماء المبنية ولا بد
لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين

اختير بها على البناء على الحركة فان اصل البناء على الحركة
فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة ايضا انها
لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه
متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه
الخطاب وقيل المراد المتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به
فان لفظ انا موضوع لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ
المتكلم والمخاطب فانه لاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد لاسماء الكنايات
وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب
شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون
المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون
المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك
المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه
متقدم من حيث المعنى ومن سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على انه ثمه موروثا فكانه تقدم

تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا للتعظيم
القصة بذكرها مبهمة للتعظيم وقوعها في النفس ثم تفسيرها
فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم
العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي
المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها
بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامله نحو ما انت
منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضرب الا
اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي
قبله المتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها فالاول اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما
قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع فيه من الاتصال والثالث
اي المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى وذلك

اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
المتصل والمنفصل والمجرور المتصل الاول يعني المرفوع المتصل
ضمير نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت
على صيغة المتكلم المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن
صيغة جمع المؤنث الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة
جمع المؤنث الغائبة المجهول الماضي وانما ابتداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه ادونها الكل وصورة
التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن و
على هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا
الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي
هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف
لواحق واٰلة على احوال فيه من افراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو ما نشأ اول
المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المنفصل بغير الفعل نحو اني

نحو انني انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن
والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم
اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا والياء واللواحق للدلالة على التكلم
والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس مثال المتصل بالاسم ولي مثال المنفصل بالحرف على
غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان ينبغي
ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا
للمتكلم لفظين بدلالة على ستة معان كضربت وضربنا فضمير
ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة
وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطي الغائب
حكم المخاطب في ذلك فلفظ الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقيت الانواع الخمسة
جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من انواع

ستتا عشر كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين
كلمة لتسعين معنى وبينوا المثال لامور علاه ومناسبات
لا يطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى
لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والرفع
فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
في اخر الكلمة المشهورة شئ ويكون فيما ابقى دليل على ما القى
على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ
بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسند
الى الظاهر نحو زيد ضرب وللغايبة الواحدة المؤنثة اذا
لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التا علامة
التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر
في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء
كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا
نحو اضرب ونضرب وفي الواحد المخاطب نحو تضرب واضرب
وفي الواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر
نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان

كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم
يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف
في ضاربان والواو في ضاربون ضميرين لانهما تنقلبان
ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تغير
عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم
الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كان ضماير لا تتغيرا لا ترى ان الياء في تضربين والنون
في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير
فيها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا
بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان
او منصوبا الا لاجل تعذر المتصل اي لاجل تعذره
لان وضع الضماير للايجاز والمتصل اخصر فمهما امكن لا يسوغ
الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير
على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال

إنما يكون في آخر العامل أو بالفصل لمانع لغرض لا يحصل إلا
به إذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض أو بالحذف
أي حذف عامله لأنه إذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به أو يكون
العامل أي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى أو يكون
عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع والضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لأنه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو إنني وإنك أو يكون
أي يكون الضمير مسندا إليه أي إلى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هي له أي تلك الصفة كائنة له فإنه لو لم ينفصل الضمير
عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما إذا قلت زيد
عمرو ضاربه هو فإنه زيد عمرو ضاربه التبس على السامع أن
الضارب زيد أو عمرو بل المتبادر أنه عمرو لأنه أقرب إلى الضمير
المستتر بخلاف ما إذا قيل ضاربه هو فإنه لما انفصل الضمير علم
خلاف الظاهر يعلم أن مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد
وإلا فلا حاجة إليه وإذا وقع الالتباس بدونه لا ينفصل في
بعض الصور وحمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الكتاب وإنما قال
من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون أشمل قصدا على ما هي
له وصلا مثل إياك ضربت مثال لتقدم العامل وما ضربك إلا

أنا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا وإياك
والشر مثال لحذف العامل أي اتق نفسك والشر وأنا
زيد مثال لكون العامل معنويا وما أنت إلا قائما مثال لكون
العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي أسند إليه صفة جرت على غير من هي له فإنه أسند إليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث تمام الضرب بها وإنما يصح ذلك إذا كان هي فاعلا
لا تأكيدا وإلا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد
ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون
فاعلا وكما قال والمختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت
الحكم في صورة اللبس بالطريق الأولى وإذا اجتمع ضميران
وليس أحدهما مرفوعا احترازا عن نحو أكرمتك إذ المرفوع
كالجزء من الفعل فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني أصلا فيجب اتصاله فإن كان على تقدير اجتماعهما وعدم
كون أحدهما مرفوعا أحدهما أي أحد الضميرين أعرف فيه أي
اخترنا عادة اتصالا وبابه نحو أعطاها إياه حيث يجب الانفصال

في الثاني للنحو وغيره تقدم احد المتساويين في غير مرجح وقد منه
اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر اخر اذ ما اذا
كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصال الضمير
المتكلم في تاخيره الاعرف ولا يلحقه طعن في ايراد الواو
بايراده على خلاف الاصل وعن سيبويه يجوز الاتصال
ايضا اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو
اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وكان
متصلا اياه باعتبار الاعتداد ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه
ضميران ليس احدهما مرفوعا والاول بالاضافة ونصب الثاني
بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو
ضربي اياك الاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل
في التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلكون لزوم
الترجيح في تقديم احد المتلبسين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة

الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكون اهتم تقديم الانقص
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما
لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن
ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت
اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا
ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميره متصلا
ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير
المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية الشبه
بالمفعول والاكثر في الانفصال لا استعمال الضمير المرفوع بعد لولا لكون
ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر لولا انت الى اخرها يعني
لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولاهما لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن لولا انا لولا
نحن وكان الاولى فيما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الخ

لكن خبره مسلوب تنبيها على انه ليس بجنو ودي وكذلك
الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون
ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض الكلام
لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها
موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه
ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا
في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه
فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا
الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ لحقه تلك الياء
لتقي آخر الماضي من الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر
ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا من نون
الاعراب اي من نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع

المضارع من تلك الكسرة ايضا بخلاف كسرة تضربين لانها
في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع
ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل
مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية
في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا
على اخواتها كما في ليت ويحنا ولحوق نون الوقاية في ليت خير من
اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل
وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون
اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها
اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل
التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل
دخول العامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العامل
نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لكنه
لا دخل في كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدا افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ليسمى هذا

المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع
فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
وكونه ابتداء ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه
اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان
الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة
لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على
مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر
قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل
من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن
الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض
العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا
والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره
فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله
مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا

زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا وما بعده خبره
بدون الواو وحينئذ فالرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
وايراد لفظ قبل تاكيدا للتقدم لان تقدم الضمير على
مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويتقدم
مقدما فيه غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة اولا فلذلك نبه بقوله قبل الجملة اي قبل هذه الجملة
من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان
مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل كناية
تفسر ذلك الضمير الغائب لا بها بالجملة المذكورة بعده اي بعده
كالقصة من جنس المذكور الظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة معترضة بيانه للاول تعرض اخلالا في بيان القاعدة فانه
لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع فيه التسمية
اولا وايضا يلزم استدراك قوله تفسير بالجملة بعده فعلى
هذا لو حمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا
الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان
وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب

تقدم على الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى
الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد
قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة منفصلا ومتصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان
كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا
مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمستتر
وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز ويحذف عن اللفظ باضماره
لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف
بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما
جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل ومثاله انه من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اي حذفه ههنا مع كونه منصوبا
لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خفف انّ وانّ لثقلهما بالتشديد والوقوع
فيهما بعد تخفيفهما وجد ان المكسورة المخففة عاملة

عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم
يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة
اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي احدر بالعمل فاذا لم يجدوها
عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة
عليها عملا مع انها احدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا
يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا
بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء
الاشارة اي اسماء الاشارات المعدودة في المبنيات
بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع كل واحد منها لمشار
اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية
فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فان الاشارة في معانيها
اشارة وهمية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست
الاشارة الحسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها
بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر
الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ
وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين

حال كونها المثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه
وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله
هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا لكل واحد
منهما بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
من الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي اصل في لغات
المؤنث الواحدة لانه لم يثن الا هي وذي وقيل هي لا اصل
لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما الاصل
والقول باصالتهما لانهما قدمتا على سائرهما الفرعينها وتي تقلب
الالف ياء وته ذه تقلب الالف والياء هاء بغير وصل
الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما ولمثناه اي للمثنى
المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختصاص
اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة
والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل
بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين
للتثنية المنصوب والمجرور وتوردها على صورة المعرب

المعرب اتفاقا لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا
ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها
اي اسماء الاشارة تقوية يدخل على اوائلها على سبيل الحرف
والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي اي حرف
الخطاب خمسة والقياس تقتضي ستة واشتراك خطاب
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من
انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي
الى ستة فيكون الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي
تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذكى يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
الى مذكرين وعلى هذا القياس فذانك وذينك اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني

وهي كلمة برأسها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه الاسناد جيء به للتنبيه على المنسب كقولك ها زيد قائم وها ان زيد قائم وتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما ولم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك صح

ثم لذا الي ناكن وتيك الي تيكن وتانك وتينك الي تاكن
او تنكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الي اولا تكن
واولاكن واما ذلك فقد اورده الزمخشري والمالكي
وفي الصحاح لا تقل ذلك فانه خطاء ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك المتوسط واخر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال
كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال وتلك وتانك
وذانك حال كون هاتين الاخيرين مشددتين واولالك
باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة
البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور
سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولئك
بغير اللام المتوسط واما هو المتوسط بعد حرف الخطاب
منه القريب واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر
الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره
الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة

الاشارة فقد تستعمل في المكان وغيره الموصول اي كونه من
المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا
اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان
كان جزءا ايضا او لا يصير جزءا تاما اي كان تم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا الى ما
يجعله مركبا ولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتداء والخبر
والفاعل والمفعول وغيرها فانما يكون جزءا تاما لا جزءا ناقصا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده مع انضمامها جزءا لكن لا جزءا تاما الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فانه في الاصطلاح
عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه
معرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم
الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعائد فيه فانه لو اريد بها معنا الاصطلاحي لكان هذا
القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة
اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بالاصطلاح
بتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة

باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا
يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية
تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما
كانت الصلة بعينيته اعم من بحسب المفهوم من ان يكون خبرية
او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من
ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول
او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله
وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جملة خبرية
وما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير
ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام الموصولة تشبه لام الحرفية فجعلت صلتها
ما كانت جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف
في حالة الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن
العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر واللذين

كالذين لجمع المذكر واللاتي بالمثناة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللائي بالياء فقط مكسورة وساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع
المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا
بحذف الياء والتاء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
[illegible] ما عز فيه وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن
ايضا فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والجموع والمذكر
والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي
اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في
الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني
طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم نحو الذي والتي قال
الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت
اي ما الذي صنعت وذو الالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي
او التي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي
لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع

مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه حينئذ عمدة نحو قوله
تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء ه
اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي
او بما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم
فيما تعلم في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم
اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير
من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار
في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاذا المقصود الاشارة
الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر
عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي والتي او الالف
واللام فان الباء ليست صلة الاخبار لان الذي مخبر
عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم
مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي
في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه
الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته
اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او تمييزا خبرا معنى

معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا
عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر
الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة
اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى
وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه
اعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي قلت الذي ضربته زيد
وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية
خاصة ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
لا تكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل
من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول فيشترط ان
يكون الفعل الذي تضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف
نحو نعم وبئس وحبذا وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول
فلا يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويشترط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل
والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني
اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر

امور منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول
ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك
الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي ومن اجل انه اذا تعذر
امور منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي
وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة
او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته
زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول
فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن
دق القصار بدون الثوب لئلا يؤدي الى عمل الضمير الذي جعل
في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت
منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال
يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في
موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي

اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك
عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع
في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربت
غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتدأ
بلا عائد وان جعلته عايدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عايد
وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما
زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة
نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه
نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو
اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب

وموصوفة اما بمفرد نحو قول الشاعر، وكفى بنا فضلا على من
غيرنا، حب النبي محمد ايانا، اي بشخص غيرنا او بجملة نحو من
جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء
تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الا
ربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة
اصلا فاجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم بحال لا يعرفه
كل احد نقلت من الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من
الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية
وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص
الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا قراه بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة

موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبهها الحرف في الحاجة
الاحتياج الى امر غير الصلة وتبنى على الضم تشبيها لها بالغايات
لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها
وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها
كما استثنى الموصولة التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى
ان كل ما يقع منادى مفردا فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا
حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما
ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير
اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدا وما بعده خبره
او بالعكس فجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا
محذوف كما اذا قلت في جواب من قال ماذا صنعت الاكرام اي
الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون
كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وههنا
عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء وثانيتهما ان
معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى
قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال
لكن كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء فجوابه

نصب أي منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف كما إذا قلت الإكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية وعين
في الأول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه
على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبروه لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب **أسماء الأفعال** ما كان أي اسم كان
بمعنى الأمر أو الماضي الذي هما من أقسام المبني الأصل فعلة بنائها
كونها مشابهة لمبني الأصل فما قيل أف بمعنى أتضجر وأوه بمعنى
أتوجع فالمراد تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي
لأن المعنى على الإنشاء وهو أنسب بأن يعبر عنه بالمضارع
الحالي مثل رويدا أي أمهل مثال لما هو بمعنى الأمر وهيهات
ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في بعضهم
أي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الأمر لأن أكثر أسماء
الأفعال بمعنى الأمر والذي حملهم على أن قالوا إن هذه الكلمات
وأمثالها ليست بأفعال مع تأدية معاني الأفعال أمر لفظي وهو
أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها
لأنها موضوعة لصيغ الأفعال على أن يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة أمهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم أن صه مثلا

اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ
الفعل لا لمعناه بشيء إذ العربي القح ربما يقول صه مع أنه لم يخطر
بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلا ولهذا قال المصنف
ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ولم يقل ما كان معناه الأمر والماضي
والمتبادر أن يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب
أمس نقضا على التعريف وفعال أي ما يوزن بفعال كائن بمعنى
الأمر المشتق من الثلاثي المجرد قياس أي قياسي كنزال بمعنى انزل
قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه أنه لا يقال قوام وقعاد
في قم واقعد فلهذا تؤول بعضهم قول سيبويه بأنه أراد بالاطراد
الكثرة فكأنه قياس لكثرته وأما في الرباعي فاتفقوا على أنه لم يأت
إلا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
والفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم
لي إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه صفة لمؤنث
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني أي كل واحد من القسمين الأخيرين
مبني لمشابهته أي فعال بمعنى الأمر عدلا ووزنا أما وزنه فظاهر
وأما عدلا فلأنه ذهب النحاة أنه فعال بمعنى الأمر معدول عن
الأمر الفعلي للمشابهة في فاعل قال الشارح الرضي وأما الذي أرى

[illegible]

الا كونه اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل بشيء لا دليل
لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية
الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع فليرجع اليه
وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال
علما ليخرج باب ضناك وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار
لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام
علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته
فعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال بني تميم الا ما في
آخره راء لان فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم
اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون
بين ذوات الراء وغيرها بل يعربونه باعراب الكل نحو حضار
علما للكوكب وجه موافقة الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه
كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات

ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب
المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للمتعجب وحكمه حكم المصادر
والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير
منقولة بل باقية على ما كانت عليه من كونها اصواتا ساذجة
ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يكون
للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي وآخ
لا تقصد ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ
الانسان على سبيل الحكاية بانه يصدر من نفسه ما يشابه صوت
شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وهو لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير وهو ايضا لا يقصد ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام
كلها مبنيات لانتفاء التراكيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير
نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن
لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات

ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية
وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها
في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وتنبيه لجريها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ
انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت
اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت نحو كما عرفت في القسم
الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا
اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا
مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول
ما هو الطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالمجانين والصبيان
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تنبيها اولا للتعريف فالاول
كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة
او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان
صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان
هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان
كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق
بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما
لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع
لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا
اذ لا بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه
يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود
اذ لا بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعميم النسبة على
وجه يخرج منها هذه النسبة اضعف من خرط القتاد والاحسن
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب
احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه تفهم من ظاهر الهيئة
التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول
بخلاف نحو خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل
على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر
لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا

فانه تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن
الاول لوقوع الطرف في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت
الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها
يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء
ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على
العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني
لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار دون نوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فان ثالث ثلثة واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا ينبغي
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا
فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول لسبقه على المعطوف فزاد

١٤١

في اول الامر فاخذ واشتق من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط عشر وقوعه بعد
العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو وحذفها لا اثنى عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى
فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف
بسقوط النون فالاول اي وانه لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في لا صحيح الآخر
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه
لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى
الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة
الاول الى الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من
الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد
زيدا والمراد بها هنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى

بربل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب
المبنيات انه يريد بها ذلك البعض المعين ولذلك لم تعلل
بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وسيجيء تعريفها الا بالتخيير
لتصريحه به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض
لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة
وضع الحروف ولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحروف وحمل الخبرية
عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا فهما اسماء الاشارة دخل
عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عن عدد وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو جئت يوم كذا كناية عن يوم
السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها لم
يجز خلوه عنها وجب البناء الذي هو اصل في الكلمة قبل التركيب
ومن الكنايات كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي
كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني على السكون

آخره نونه ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الباء
نونه مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فمن تبعه في البناء منحط
عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص منها فكم الاستفهامية اي
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع الابهام عن
جنس المسؤل عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت العدد
ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور ربما لاضافة تارة ومجموع
اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب
وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبنى عن كونه مجموعا
ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته
مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي في
مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من
قرية اهلكناها قال الشارح الرضي في الخبرية كقوله كم من ملك
وكم من قرية وذلك لما افضت جرا لتمييز المضاف ليس كم وانما ميز
كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل

على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون
كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية
وخبرية ولها اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام اما الخبرية
ايضا فلانها تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب
التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لكن الكلام في
لما ثبت الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كل واحد من النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا و
منصوبا ومجرورا ثم بين مواقع كل واحد منهما بقوله فكل ما اي
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه
لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من
حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل ذلك
الفعل وعمله لا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضائه كالمفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه

١٤٧

في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت
وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل فيه قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت
ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه
داخل في قاعدة النصب وانه لم تجعله من قبيله ولم تقدر قبله
بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في
قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
ويقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور مجرورا او بالاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف
عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ومن المضاف
لضعف عمله فجوز تقدمهما عليهما على انهما يجعل الجار والاسم
كانهما او هما مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي
وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبه فعل غير
مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف فانه كان مجردا عن العوامل

اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتداء ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك
وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجيز عنده بمعرفة عن نكرة
متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم
على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبرا ان كان ظرفا
نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت
قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة
الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتداء
وكذلك اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية باسماء الشرط
المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعني انه تتاتى تلك الوجوه
في جميع هذه الاسماء لان في كل واحد منها وهي من وما واي واين
وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط
وكيف وايان مختصان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين
يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما
واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة
نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضربه ومن ياتي فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم
ياتي منه

لانفسكم من خير تجدوه الاية ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء
الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين
وايان واني وكيف واذا ان لم يجر بجاره نحو من اين فلا بد
من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج
عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
قال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام
العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع
انتصابها على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عهدك
بفلان اي متى كان عهدك واما اني فيتاتى فيه الوجوه الاربعة
كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابها
على الظرفية نحو اني وقت مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابها
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الثلثة الباقية مثل
ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير
وخالة يعني فيها احتمل الاستفهام والخبر وذكر التمييز وحذفه
ثلثة هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة

اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان
يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخر
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانها اشار فيما سبق بقوله
منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى
ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر
الاوجه الثلثة في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت وخبرية والاخر النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكانه لا يليق تاخيره هذا عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير
والبيت للفرزدق في هجو جرير او تماحد فدعاء قد حلبت
على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل
فتكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة واما عدي
حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها بخدمتها لابيك
فيها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه

الفدعاء التي وابا غنم
اكرى عجورت مذكرى انديم

لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي و العشار
جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر وخصها
لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه
ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم
كانه ذاهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسال عنه وكونها
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك
حلبت على عشاري واذا حذفنا المميز اي كم مرة او كم حلبة
على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لانه
الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبت نصبتهما
واذا خفضت خفضتهما وذلك اوضح وقد يحذف مميز كم
استفهامية كانت او خبرية وذلك اوضح في مثل كم مالك
وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف
فانه اذا استل عن كمية مالك فالخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة

على انه مسئول عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن
كثرتها فمعناه كم درهمًا او دينارًا او كم دراهم او دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره
واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته
فظاهر انه السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم
ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب
على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر
للنوع فظاهر واما اذا كانتا للعدد فالملحوظة في الظرفية
اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي
المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل
ان يكون المراد المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجال ضربت
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة في المبنيات المعبر عنها عند تعدادها
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكرها لبعضهم هنا منها
اي من تلك الظروف وما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه على بنائه اعرب

اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لانه غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها
الكلام وانما بنيت لتضمن معنى الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان نحو قبل
وبعد وما اشبههما فان الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها
ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين
من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب في هذه
الظروف المقطوعة وبين ما بني فيها وقال بعضهم بل انما اعرب
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال
الشيخ الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى
الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غيرها من الظروف لشبهه
بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف
منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء

زيد ليس غيره لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك أجري
مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالاضافة ومنها أي من الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة
اسمية كانت او فعلية في الاكثر أي أكثر الاستعمالات
وقد جاء أما ترى حيث سهيل طالعا فجيء فيه مضافا
الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعا اخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على
الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى
الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة
فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليه كلا
اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت
على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال
علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها
لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية
اذا الزمانية كانت او المكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث
وهي اذا كانت زمانية للمستقبل وان كانت داخلة على الماضي

وذلك لانه الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم
والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو
اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر
في الكتاب العزيز استعماله لفظ علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة
على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك
اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل
لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار
لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا
للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاءه كلام مفاجأة
من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تعلم
به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير

نحو خرجت فاذا السبع حاضرا و واقف على حذف الخبر والعامل
في اذا هذه معنى المفاجاة وقيل هو عامل لا يظهر قد استغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فيه فهي للسببية
كانه مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى
التحقيق انها للعطف بجهة المعنى اي خرجت ففاجات وقيل
المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب
الزجاج ان اذا هذه زمانية ومكان وقوف السبع كما ذهب
اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او
مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا
ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي ففاجات
في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون
المجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار
البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت الاشارة ومنها اي
من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر حيث
او لكونه وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الا

الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد
وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة
مجيئها لم يذكره المصنف ومنها اين وانى وهما للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين
تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى
كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في
الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام زيد وايان تقدم الحاج بخلاف متى فانه
غير [illegible] والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها
ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال الشيء وصفته
فالمراد بالحال صفة لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين
قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو و

ويستعمل الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس
اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه
وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية
اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف
المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته
يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد
اي الاسم المفرد لا المثنى والجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اي اول مدة
عدم رؤيته هذان اليومان فادام لو يلاحظ هذا اليومان
امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون
امرا واحدا لا اثنين او اشياء فالمثنى والجموع اذا وقعا اول
المدة يكونان في حكم المفرد والمعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود ...
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما الزمان من الفعل

معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان
الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده المستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي
جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص
وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كانت على هذه الصورة
مثقلة او مخففة كانت نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت
مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر
ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضافا الى احد هذه
الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت
مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي
وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمان مبتداء وهما معرفتان
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتدا او فالمبتدا ما بعدهما فيرد عليه انه يلزم
ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة

وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ وخبرا فيهما اسما
صريحا لا ظرفا فلا يصح عدهما من قسم الظروف المبنية الا ان
يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في
تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة
ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف
وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال
عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه
ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان يجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها
بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يجوز فتحها ونصب ولكون
غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح
القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف

وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء
المشددة والمخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي
هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل
الماضي والزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه لاستغراق النفي جميع
الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع
الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل
على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء
فتح الضاد وكسرها للمستقبل المنفي اي لاجل المستقبل المنفي او الزمان
المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ولاستغراق النفي جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي
يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ كلمها
الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف وكونها بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله من خزي
يومئذ بمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة
للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك

اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل
قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل انه يقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه
المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان
المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع
جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة
للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء
شامل المعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة
ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان
معينة مشخصة باعتبار امر كلي فانها لم توضع لاخذ اولا مفهوم
المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد

الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون
العدد المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع
له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته والجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو حيوان
مفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ
اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي
ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم
الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار
نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم
وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة
ومعهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر
وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا
وضعا عاما لان المفهوم المعتبر فيه عام وهو المشترك

بين تلك الافراد والموضوع له خاصها الاخصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس
ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما قال
ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين
اللفظ والميم في ليس من امبرام صيام في امسفر بدل من اللام
ولا يعد ما دخله قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو
يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمين لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل
يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد
الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها
صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه نحو غلام ابيك والجواب ان المراد ||| الى المضاف ثم
بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا
يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل
او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنوية احترز به
معنوية فخرج له معنى مفعول المطلق بحذف مضاف واحترز به عن

عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد
تعريفا ولما سبق تعريفا لمضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف
حصل العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية
لانه ان صدر بالاب والام والابن والبنت فهو كنية والا
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع
لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم
الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هو الواضع
المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كونه
ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غيره لكل شيء باستعمال
فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناول لا
بوضع واحد ليخرج الاعلام المشتركة وثالث والى ترتيب انواع
المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر واراد التنبيه على ترتيب
اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف
اي اعرف المعارف يعني اظهرها ليس اعند ... حيث اضافها

المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه
قد يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم
يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان
الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من
اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه دونهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا
المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه
بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة كتبوه
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة
المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما
افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي
ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت
تلك الاحاد او مجتمعة فان الاشياء هي المعدودات واحادها

كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد
واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ
الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا
لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها
بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود ودين معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير
ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما
من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط واصولها اي اصول
اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى عشر او بالتثنية
كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب

اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف
كخمسة وعشرين اثنا عشر كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة
والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة
ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر ومثنيه واحدة
واثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث ومثنيه على ما هو القياس
وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا للتانيث
الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها
لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر امرأة
ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت
عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا
عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث
وغيروا الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث
عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء
للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر
كراهة اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة

الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث
فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول
على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة
ولهذا حكمنا عليه بانه من جنس آخر من تانيث الكلمة فلم يخص التانيث
في اثنتان وان كانت للتانيث لانها حملت على ثنتان واما
تانيث الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت
وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وغير تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي عشرة
تحرزا عن توالي اربع حركات فتحات مع [illegible] التركيب
في احدى عشرة واثنتا عشرة اذ خمس فتحات في ثلث عشرة الى
تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان
السكون اخف من الفتحة وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء
لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب بمقولية
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين بفتحهما
اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول
فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون
في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غيروا الواحد والواحدة
ههنا لعدم التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة [illegible]

لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لا بد دجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها باعدادها
فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزوائد عليها
كائنا ذلك الزوائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير
تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان
وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المذكر
وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين اي الى تسع
وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في
الواحد مائتان والفان في التثنية بينهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع
عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد
حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد
من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة
واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة
واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون
رجلا واحدى وعشرين امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا
واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون

وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع
وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيتهما
ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر
ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد
المركبة على الفتح كثلثة عشر رجلا اسكانها اي اسكان الياء
لثقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها
اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت الياء فالوجه بقاء
الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا ان
الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعي زيادة استثقاله
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها
لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته
لانها مفتوحة الاواخر حركة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز
الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور مجموع
لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا
لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف

لانها تسقط النون والتنوين واما كون الجمع مما يطابق المعدود في
العدد والا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم
لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها
ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في جمع المؤنث السالم
وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا
يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي المميز
المجموع بالالف والتاء بعدما تعوده المجيء بعدما هو في
صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى التسعين فاقتصر
على [illegible] كونه اخصر (ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
بل الى التسع والتسعين منصوب مفرد) واما نصبه في العقود الثمانية
فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في
صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون جمع واما
فيما عداها فلانهم كرهوا ان يجعلوا ثلثة اسماء كاسم واحد
ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير المميز
لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء
كشيء واحد [illegible] واما افراده فلانه لما

صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون الفضلة قليلة (ومميز
مائة والف وتثنيتهما وجمعه) اي جمع الالف واما المائة فلم تجمع
وجمعها كما مر وتثنيتهما لان استعمال الجمع مائة مع مميزها
في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف
رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل كما يقال الفا رجل
(مخفوض مفرد) لانه لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد
كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكن لما كانت
الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة
منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد
الدال على القلة رعاية للتعادل (واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
المعبر عنه مذكرا) كلفظ الشخص اذا عبرت به عن المؤنث (او
بالعكس) بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس
اذا عبرت بها عن المذكر (فوجهان) اي ففي العدد وجهان التذكير
والتانيث فتقول ثلث وثلثة اشخص اعتبارا بالمعنى واللفظ (ولا يميز
واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان بمميز) فلا يورد الواحد
مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا
رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر مميز

قال الشيخ قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم صح

معها وبطرحهم الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي
الصالح لان يجري تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره
على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد
اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت
ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا
كان مميزه مثنى مغن عنه ثم لا يجب ان يكون مفردا كما يقال اثنا
رجل لما قلنا ان ترك الجمعية في مميز سائر الاحاد لينبغي ان
يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية
ولا بعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة حاصلة
المقابلة للحروف علامة الافراد يعني التنوين او علامة الاثنينية
اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى
به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحروف العلامة التي
هي اخف عن ذكرهما ولا يشكل ان رجلان اخصر من اثنى رجل ورد
وذلك

وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز
النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي
قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد
فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد
على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك
المفرد عددا انفصل زيد عليه الواحد الثاني في المذكر
فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره
الواحد في اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى الثاني الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين واما ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث
على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث
لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته
في المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اي
الواقع في المرتبة الاولى الاول والثانية في المذكر والاولى

والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وأما
الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما
الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك
الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير
او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في
المذكر الثاني من ثلث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركب والمعطوف نحو ثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب
كما تذكرهما للمذكر نحو ثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه
اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلث عشر رجلا
فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن ثمة اي من اجل اختلافهما في الاعتبارين اعتبار
تصيير واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف في اضافتهما
قبل فيه لا والاي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره
وثاني اثنين بالاضافة الى ما نقص بدرجة اي مصيرهما

اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت
الاثنين ثلثة وقبله في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله
ثالث ثلثة ا واربعة ا خمسة بالاضافة الى عدد يساويه عدده
ان يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول
من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد
على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى
المركب الثاني واحد من احد عشر متاخر عنه درجة بناء على
الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء
هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع
تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء المركب
الموجب للبناء وتبني الجزئين الباقيين لوجود موجب البناء فيهما
وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد
لان غرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي

المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة
كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث
(اي حكمه كنش ك)
في حكم تاء التأنيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من
المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في
اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية
والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه
علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم
انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث
مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم
بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بخلاف المؤنث
الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ
لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث
حقيقي في معناه كظلمة مثال المؤنث اللفظي حقيقة وعين مثال
للمؤنث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل

بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي
كعقرب لقلته وقد مر واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء
اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ابدا تابعا لتأنيث الفاعل في
اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي فانه حينئذ لك
الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وفهم من قوله الاستثناء من هذه القاعدة
ذلك انه تقول في طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز
فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء
لما في لفظه من الاسناد به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه
وجعل بعضهم الشارحين ضميرا اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او
ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لان الاحتياج
الى التقييد بقوله بلا فصل لكان احسن استيفاء للاحكام
جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء
بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي
امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة
فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فانه الحاق التاء وضمير الجمع فيه تفصيل
نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو
اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير
المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت
تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقل فلهن
من جمع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فانه ضميرهم
الواو ولا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير
فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الكائنة للتأنيث بتأويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو
لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء اي ضمير المؤنث
وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون
وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مقترنا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة

الجماعة وضمير فعلن اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه
النون موضوعة له واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه
لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث
وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها
في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصها عقولهن
تجري مجرى غير العقلاء **المثنى ما لحق آخره** اي آخر مفرده
بتقدير المضاف او تقدير بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع
الواحد فانه لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان
ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه
التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي حرف
مفتوح كائن قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة
الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا
عن الحركة والتنوين مكسورة للوقوع الى الفتحات في صورة الرفع
وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل
ذلك المجموع الى اللاحق وحده او مع الملحوق ولو ... له
على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه

اذ ادل امران من الامور الثلثة على شي صح ان يقال ان هذه الامور
الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة
هذين الامرين على انه معه اي مع مفرده مثل في العدد يعني
الواحد حال الكون ذلكا المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار
دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما ولو
اريد بقوله مثله مماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغني
عن قوله من جنسه وفي قوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه
الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قران ويراد بها الطهر والحيض
بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت
هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثني
الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا يثني
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان
ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما
ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم تبينا ولهما فيجانسا
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا
الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأ

ويل في القرأن ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية للطهر
والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى
به ليحصل مفهوم تبينا ولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته للاعلام بمجرد الاشتراك
اللفظي بينها وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء
وجمعها نحو زيدين وزيدون اذا كان علما للكثرة بأول المسمى بزيد ثم يثنى
ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى
بعمر ثم يثنى ويجمع ورد بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام
لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا
البعض ينبغي انه لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه وقال
كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد
ما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه
التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور
اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا
لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان كان

الف منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول
الاصل ولم يبدل كالواو في المسمى بالي وهو تلو في اي والحاصل
ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من
الرباعي فما فوقه ثلاثي المزيد فيه قلبتها الفه واوا اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد
فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه
عن ياء حقيقة كرحيا في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل
او عديمه وقد امبل كمتيان في متى حيث جاء متى مالا اصل له
او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كاولى
والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه منقلبة بالياء اعتبارا
للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على
ثلاثة احرف وفي الاسم الممدود ان كانت الهمزة اصلية اي غير زائدة
ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتثبت الهمزة على حالها لاصالتها
كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك
من قرا اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان
وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء
فان اصلها كان حمرى بالفين احدهما للمد في الاصل والثانية

والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو قريب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت
واجوه وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد الملا عن المازني
في مثلها بالياء نحو حمرايان والا عرف قلبها واوا والا اي وان لم يكن
الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته
للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو وياء اصلية ككساء ورداء
فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان الحكم وهما
ثبوت الهمزة وبقاؤها فان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن
واو وياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتها همزة
قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان
عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء
فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة الشرجبية انما اللازم
من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة
ورداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان
يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثنين

الهمزة وردها الى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمختصر
والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها ما يوافق حكمه باستشهاده غير ما
وقع في شرح الرضي ثم انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا ثم
ثم انه يكفيه هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون
التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التأنيث التي فيها سماعا اي لا تحذف عن آخر
المثنى كثمرتان وعرتان في خصيان واليان على خلاف القياس
مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا اي توجد حذفها
عن كل واحد من الخصيين والاليتين لكثرة استعمالها بالاضافة
اي بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفردة
وتاء التأنيث لا تقع حشوا وقيل خصي واليّ مستعملان ايضا
لغتان في خصية والية وان كانت اقل استعمالا منهما فلما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد
للاستمرار بخلاف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف
القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي الجمع

الجمع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها
القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة
المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد
حال كون الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او
نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار
في قوله بحروف مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل
او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف
ودخل في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في آخر
الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة
بهذه الزيادات الى صيغة اخرى فقوله ما دل على آحاد جنس
ليشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها
وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر
وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفردة خرجت اسماء الجموع والعدد فخرج تمر مما الفارق بينه
وبين واحدة التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح
بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انها
خارجة عن حد الجمع والفرق بينهما ان اسم الجنس قد يقع على الواحد

ونا
وبقوله مقصودة بحروف
مفردة خرجت اسماء الاجناس
فاذا قصد بها نفس الجنس
لا افراده وبقوله مقصودة
واذا قصد بها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفردة
خرجت وكذلك صح

والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فانه قبل الكلم لا يقع على الكلمة
والكلمتين وهو جنس قبل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع
على انه لا خير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد
من تركيبها كالجامل والباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل
وغنم فليس بجمع بالاتفاق نحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة
جمع كصد والواحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة
او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان
جمعا ضمة اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع
الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح
المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق اي اللاحق فقط او مع اللحوق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنس معناه اكثر منه ولم يقل
من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فانه قيل اسم كمفضل يجب ثبوت

ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قبل ثبوت
اصل الفعل اما ان يكون متحققا او على سبيل الفرض كما يقال هلاك
انقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة
كالقاضي ومقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء لثقل اجتماع الكسرتين
والياء فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم
الذي اريد جمعه مقصورة اي الفا مقصورة حذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف
على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل
مصطفون حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما
مصطفيين ومصطفيون قلبتا الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم
اريد جمعيته جمع التصحيح المذكور يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك
الاسم اسما اي اسما محضا من غير وصفية فيه ان يكون علما اي فكونه
مذكرا علما لعاقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد

الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا القياس
حالتا النصب والجر مثل
قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء
صح

فيما لكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع
هذا الجمع والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة
ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن
كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل
فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون
لان الممدودة تقلب واوا فتخرج صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي وشرط الاسم الذي
اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسمي
الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا
يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلاء اي مذكر غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
مثل احمر حمراء فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى
اي مذكر غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على

على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال
فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلانة كندمانة ندمانون ولم يعكس لان
فعلان فعلانة كندمان ندمانة ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق
بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا
يكون الاسم المذكر مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتأويل
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور
وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعا مخصوصا باحدهما للتناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل
جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر ملتبسا
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء
التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع
بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين
جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض
بسكونها وانما حكم بشذوذها لفوات التذكير والعقل وعدم
كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله

وايتي بعضها على الشذوذ ومنها ارضون وامثاله ثم اراد تفصيل
ذلك فقال وجمع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما الحق اي جمع
لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح
المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر فان يكون
مذكره اي مذكر ذلك الاسم المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو
والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا
عن تاء التانيث كحايض لانه يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حايض ايضا حائضات لزم الالتباس وان عطف على
قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا
الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع
طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد
لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كدار وشمس [illegible] الاسماء
المؤنثة التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع
تغاير [illegible] واحده من حيث نفسه واما من الداخلة فيه هو

هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة حيث يتغير بناء واحده
بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره
بكونه لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير
الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في
تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
ومن حيث لواحقه الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية
المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا
كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كان جمع القلة وهو
ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان
كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي
السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما
وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة على ما يطلق
فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود
ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء

المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء
صدر عنه كالضرب والمشي أو لم يصدر كالطول والقصر
الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق
الفعل منه تأكيدا له أو بيانا للنوع أو عدده مثل جلست جلوسا
وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل وبد له
ورجحانه مما لا يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وإن كان اسم حدث
مفعولا مطلقا وهو أي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي أي سماعي
ويرتقي عدده إلى اثنين وثلاثين كما بين في كتب الصرف
وفي غيره أي في غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياسي أي قياسي كما تقول كل ما هو على أفعل
فمصدره على إفعال وكل ما هو على استفعل فمصدره على استفعال
مثل أخرج إخراجا واستخرج استخراجا إلى غير ذلك مما علمته في علم الصرف
ويعمل أي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا
نحو أعجبني ضرب زيد عمرا أمس وحال كونه غيره أي غير ماض
مستقبلا كان أو حالا نحو أعجبني إكرام عمرو خالدا غدا أو الآن
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا فعل ومصدر
لا يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول إذا لم يكن مفعولا مطلقا

مطلقا فإذا كان يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بأن لا يكون
مفعولا مطلقا فإذا كان مفعولا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله مطلقا
أي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن وشيء مما
في حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال أعجبني عمرا ضرب زيد
ولا يضمر أي معموله فيه ولا يكون الظرف مفعولا لما لم يسم فاعله
لأنه لو أضمر فيه لأضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا إلى المصدر والفاعل ولما كان
تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة إلى الفاعل وكذا في
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور
بخلاف المصدر فإن له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة
في أن الإضمار فيه يستلزم الاستتار فإذا كان بارزا لم يكن
مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة إلى اعتبار قيد الاستتار
على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل
أي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو أعجبني ضرب زيد
إلا أن النسبة إلى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه فلا
يتصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ويجوز إضافته إلى الفاعل مع أن إعماله منونا أو

لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة كقوله تعالى ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به
او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص
الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله اي اعمال
المصدر حال كونه متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي
ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا
بين شيء وبين المقدر به قيل لم يأت في القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا
بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر
مفعولا مطلقا صريحا فانه غير اعتبار وابدا له من الفعل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع
وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر
مفعولا مطلقا وفعله بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان محذوف
فعله لزوما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه
وجهان العمل للفعل للاصالة او على المصدر للنيابة وقيل العمل للمصدر دونه

للمصدر دونه وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان تجوز وانما فصل بين قسمي
المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة المعترضة
ليبين بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر
واظهر فلو اخرت على القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم
الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك
الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات من قام بها الفعل ولو قال لذات
ما قام بها الفعل لكان اولى لان ما يجعل امره بذكره بلفظ من ولعله
قصدا التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث التجدد وجوده
له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه
قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة
المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان
الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به فيكون من قام
به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان ولو ضم الى اصل الفعل
معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم

ان موضوع لمن قام به تمام المعنى الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام

به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على

اصل الفعل تحا لفا اكثرا لشاوحين المص واسندوا اخراج

اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة

المشبهة الينا لنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل

ولم ينبهوا ان الاشتقاق تقتضي معنى الوضع كما علمت فليس اسم

التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويجدنا ان صيغة

المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم

ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام

صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية

الشريفية ان ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد

على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل واما كل ما اشتق منه

الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو

صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن

وضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على

زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه اورباعيا مجردا او مزيدا

فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم او مع ميم مضمومة موضوعة في

في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا

ومع كسر ما قبل الاخر وانه لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما

في تفعلل وتفاعل وتفعل نحو مدخل فانما وضع الميم موضع حرف

المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة

المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير

الواقع في ما قبل اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي

الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل

عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله

اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا

متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان

هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر

والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى

هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل

حال كونه ملتبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان

الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط

احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان يوافقه في الزمان

نحو زيد ضارب غلامه عمروا الان او غدا المراد بالحال

اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال
ومعناه ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود
في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو
المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة
الفعل في كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها
من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان
لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه الفعل
نحو اقائم زيد وما قائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
فان كان اي اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال
اي في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجب الاضافة اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته فانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية

١٧٠

على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها غير
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتقدم الجواب عنه فان كان له
اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل
مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي
عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل
معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ وعدل عن صيغته
الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من
اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث تخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير
الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل
اسم الفاعل في العمل واشتراطا بشرطه على هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة من حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة

مثلاً أي مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب
أبوه عمراً الآن أو غداً ومررت برجل ضرّاب عمراً الآن أو غداً
أو أمس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى أي من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة و
كذا المجموع منها مصحّحاً كان أو مكسّراً مثله أي مثل اسم الفاعل
إذا كان مفرداً في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل إلى صيغة
المفردة من حيث ذاتها بإلحاق علامتي التثنية والجمع تقول
الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمراً الآن أو غداً أو
الزيدان الضاربان أو الزيدون الضاربون عمراً الآن أو غداً
أمس ويجوز حذف النون أي نون المثنى والمجموع مع العمل في
معموله بنصبه على المفعولية تخلّصاً بما إذا كان مضافاً إليه فإن
حذفها واجب ومع التعريف تخفيفاً مفعول له للحذف أي يجوز
حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة
كقراءة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية وأما
على تقدير التنكير مثل قوله تعالى إنكم لذائقوا العذاب بالنصب
فحذفها ضعيف لأن اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما
لا اعتداد بها اسم المفعول هو ما اشتق من فعل أي حدث موضوعاً

Margin notes, right page: غدا — او غدا — امس

موضوعاً لمن وقع عليه أي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه
فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار (?) إقامة
من مقام ما مرّ في اسم الفاعل في قوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
الأسماء المشتقة من المصدر ونحو قوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً سواء التفضيل
الفاعل والتفضيل المفعول فإنه مشتق من فعل الموصوف بزيادة
على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل
فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره أي غير
أي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بما قبل الآخر المفتوحة
وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وأمره أي شأنه وحاله في
العمل أي عمل النصب والاشتراط أي اشتراط عمله بأحد الزمانين
والاعتماد على صاحبه والنكرة وما كان من اسم الفاعل أي مثل
شأنه وحاله وإذا كان معرفاً باللام يعمل بمعنى الماضي أيضاً فهو
يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى
على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهماً الآن أو غداً أو أمس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احترازاً عن اسم الفاعل واسم المفعول

Margin notes, left page:
ط بفتح صح
ط و المعطى غلامه درهما الان او غدا او امس صح

المتعدي بل لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احترز عن قائد وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى
الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم فانه يكون
لازما ابتداء وعند الاشتقاق كرحيم فانه من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء
اي صار الرحم طبيعة له ككلوم بمعنى صار الكلام طبيعة له والمراد
بكونها بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما
الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اي لصيغة الفاعل
الذي هو بمنزلة الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغتها
على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث
لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة
لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وتخصيص مخالفتها
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكن عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر

مشتق ط

فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من
غير اشتراط الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمية
كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويسال ويبحث عنه ان تكون
الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل منها لتقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام
والاضافة فهذه اي الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين
في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها
من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام
الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية
للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول
النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيين بل هو على التمييز في

في الجمع لانهم يجوزون تعريفا لتميز وقال بعض النحاة على انها
بالمفعول في الجمع وقال الشارح الرضي رحمه الله والاولى التفصيل
والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب
ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه
المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه
المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه ادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه
شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه
بالوجوه الثلثة الحسن وجه بالوجوه الثلثة ايضا وانما قدم
الصفة الكائنة باللام في تفصيلها على الصفة المجردة عنه لان

عنه لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب
في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا
منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام
فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في
الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما
معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة مثل الحسن وجه
او وجه غلام لان الاضافة الحسن الى وجه وان افادت
التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجيزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف
في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها

المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين
يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح
في السعة وجه مستقبح انهم لما ارتكبوا الاضافة لقصد
التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه وقبح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع
امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة
وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر فمنها ما كان فيه
ضمير واحد منها اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه
بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن
الوجه بجره والحسن وجها بنصبه وحسن وجها وحسن وجه
بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما
وهما قسمان والجميع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة
من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في
الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه
فيهما فهو قسمان حسن لاشتمالها على الضمير المحتاج اليه غير حسن

حسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها
وهي اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن
وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود
الضمير وعدمه ظاهرا في الصفة قبل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة
نظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا
ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير للزم
تعدد الفاعل فتبي اي فتلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل
لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة
لا تثنى ولا تجمع عند تثنية معمولها وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى
ولا تجمع عند تثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمولها
بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة
وجه وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنان
وجها وحسنان وجه وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا
مثل الزيدون حسنون وجها وحسنون وجه واسماء الفاعل والمفعول
غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي ايضا الى مفعول
لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول

منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة
المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفع الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم
الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كان متعديا
لا يجوز اضافتهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول الضارب او فاعل له نصبه تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه
مفعول ثان لمعطي او مفعوله الاول اقيم مقام الفاعل ونصبه تشبيها
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة
المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام
به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شموله قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء
للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء
في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متعلقة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان
والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في الثلاثة [illegible]

وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان
كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر
خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه
ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن
البناء اي بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد
فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تتسع
الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه
لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي مجردا او بعض حروف
رباعي مجرد كلها منه اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
او منه وابعد او منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين
المعنى ليس بلون اي لا في مجرد ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق
افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعورة او زائد الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناؤه على
افعل التفضيل وهو كذلك لانه ما يدل على ثبوت مطلق الحقيقة مقدم

بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والأولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد أفضل الناس فإن الأفضل اشتق
من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فإنه قصد غايره أي
غير الثلاثي المجرد بأن يراد أن يدل على أن لأحد زيادة فيه على غيره
توصل إليه أي إلى غير الثلاثي المجرد بمثل أشد ونحوه مثل أشد
منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا للون وعمى مثال للعيب
وحينئذ قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو أجهل وأبلد ولكن يرد
أنه صح على هذا التقدير اشتقاق أحمق على معنى التفضيل فإنه لا
فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو
أحمق من ابن هبنقة والجواب بأن المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة
في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط
على عنقه وهو ذو لحية طويلة وسئل عن ذلك فقال لأعرف بها نفسي
ولا أضل وتحول ذات ليلة أخوه بقلادته فلما أصبح قال يا أخي
أنت أنا فمن أنا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فإنه يقتضي أن يكون
جواز اشتقاق أحمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وأن يكون
اشتقاق أجهل وأبلد لم يكن لأن الجهل والبلادة ظاهرة على باب
الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد أحمق من قبيل

من قبيل الأبلد حيث قال وينبغي أن يقال في الألوان والعيوب الظاهرة
فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وأحمق
وقياسه أي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لأن المفعول
فإنه لو اشتق لكل واحد منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاختص
على الأشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو أعذر وألوم وهو أشد معذورية وألوم من هو أشد ملومية وعلى
هذا القياس أشغل وأشهر وأعرف ويستعمل أي اسم التفضيل على
أحد ثلثة أوجه وهي استعماله بالإضافة أو بمن أو باللام على سبيل
أو نقصا الى الحقيقي فلا بد من واحد منها لأن وضعه لتفضيل الشيء
على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع
الإضافة ظاهر وأما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لأنه يشار
باللام إلى معين يتعين المفضل عليه مذكورا قبله لفظا أو حكما كما إذا
طلب شخص أفضل من زيد قلت عمرو الأفضل أي الشخص الذي قلنا
إنه أفضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في أفعل التفضيل إلا للعهد
فيجب أن يستعمل إما مضافا نحو زيد أفضل الناس أو بمن نحو زيد
أفضل من عمرو أو معرفا باللام نحو زيد الأفضل فلا يجوز الجمع بين
اثنين منها نحو زيد الأفضل من عمرو ولا يكون ذكر اللام إلا لغوا

وأما قوله لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست
تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن
الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه نحو
الله اكبر ويجوز ان يقال في صلاة الجنازة فهو المضاف اليه اي الله اكبر
كل شيء اذا نون مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احدهما
زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل
شيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لانه وضع [illegible] افعل
التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله
بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود في استعماله
هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من مشاركيه وهذا النوع فلا يجوز بهذا
المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم
اليه والثاني ان تقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده

ويضاف

ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم
مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى
ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
من جنس ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانه منشاؤه ومسكنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي
يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل
وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند والهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه شابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد
والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو
اي اسم التفضيل صفة له نحو زيد افضل الناس او الزيدان افضلا
الناس او الزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا

والصفات تفضيليا تمرين لمشابهته لما فيه الالف واللام في كونه معرفة
اما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اي
مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع
وهو امتزاجه بمن التفضيلية الذي استعمل بمن مفرد ومذكر لا غير
اي لا غير المفرد والمذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث
المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب اخر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقوتية الاستناد وانما خص المظهر لانه
يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ
فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء
كان مضمرا او مظهرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال
على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل
احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل ايضا بلا شرط
لان الظرف والحال يكفيهما رايحة الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا واما التمييز فينصبه ما يخرج عن معنى الفعل ايضا نحو زيد افضل نسبا وانما لم

[لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها ولكن على التفضيل]

وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل
الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ
لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا عنه وهو
في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك
السبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي
اعتبروا الاول على نفسه اي نفس ذلك السبب باعتبار غيره اي
اعتبار تقييده بغيره اي بغير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول
مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسم كان او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي
ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين عين كل رجل
وبين عين زيد مفضل باعتبار عين كل رجل مفضل عليه باعتبار عين
زيد وانما اشترط انه يجوز في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لسببه هو
ليجعل له صاحب يعتمد عليه ويجعل له مظهر يعلو بذلك الصاحب حتى

يتبين عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل
فانه يعمل في المظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل
زيد ضارب عمرًا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضولا
من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل قولك ما رأيت رجلا احسن الكحل عينه من الكحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا
وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى
على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستطلع فائدة
وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في
موارد الاخر بمعنى فعل وحرف العبارة يحتمل على معنيين احدهما
ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي
على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه
ليس حسن الكحل في عين رجل زائدا على حسن الكحل في عين زيد فيبقى اصل
حسن الكحل في عين رجل مقيسا الى حسن الكحل في عين زيد اما بان يساويه

اما بان يساويه او بان يكون دونه المساواة باباها مقام المدح
فيرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين
زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل
تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم
المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن
زائد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فيرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه
في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما ان ضعفا
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان
فالزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيجوز ان يقصد به عرفا نفي
المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من
جميع ذلك ان حسن الكحل كائن في عين رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك
كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي
جواز عمل اسم التفضيل في المظهر فينبغي ان يكون عمله في نحو ما رأيت رجلا
افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد يضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية

ولم يبق له فوق ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف فما رأيت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلو ضعف
في معناه التفضيلي فله فوق ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر مع انهم لم يرفعوا احسن بالجنوبية والكحل مبتدأ لفصله
بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى
الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل
ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية فلا يجوز
تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرج من هذه الاجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل
بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل نحو وما اذا عمل
في الكحل بالفاعلية فانه ليس اجنبيا حينئذ فانه من معموله من حيث
انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل
بين احسن وبين معموله من حيث انه اسم تفضيل لكن في معناه تعقيد
وركاكة وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه
هو اي الكحل في عين زيد لوقع من ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا
من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء هذا المقصود فالكلام
بها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق

يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه
وعلى ترتيب غير ترتيبه ونبه عليه بهذا التقريب الى ان نسبه
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعضهم هذه الصورة
عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل
من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر
منه بقدر الضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين
واكتفي بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير
فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان الاصل من كحل عين زيد
والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون منه قبيل تفضيل
الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ فانه قدمت على اسم التفضيل
ذكرا لعين التي كان الكحل فيها مفضولا عليه قلت ما رأيت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فلما ذكره عين زيد مقدما عليه استغني عن
ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل
التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت
عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها وان لم

من هذا على ابلغ وجه الا الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين عمرو
وانما جازت هذه الصورة وانه لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت
افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولانه فيها التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قوله
يماثل قول الشاعر حينئذ وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدا با
ما هو مبتدا المماثلة وترك موصوف فاحسن في المثال وانه كانت
المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه كان في بيان مقام الاستشهاد في المثال المذكور وتمام البيت مع
ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله
ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع
فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة
ثانيا الركب اسم جماعة والركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتانية
ما ابي او اي كالتحية من حيا يحيي وهو المكث والثاني وساريا
من السري وهو السير في الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر
او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع

السباع مفعولها الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه
المستفاد من الكاف واقل افعل تفضيل ولا ادري اما اعتراضية او حالية
او اقل صفة واديا والجار فيه متعلق باقل والمجرور عائد الى
واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتئية تمييز عن نسبة اقل
الى ركبا او منصوب على المصدرية اي ابطأ ابطاء ثانية واخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى
واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى
مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ
اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ساريا
تقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال
اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاطة الظلام واديا
يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون
ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا في وقت
وقاية الله تعالى سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الافات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا
اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية
لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا توقفهم وادي السباع

ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل
الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر
مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها فقال الفعل ما دل اي كلمة
دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى
وحينئذ يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
ثم جعل كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر
ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان
احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها
النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى الفاعل معنى حرفي وهو آلة
لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس
تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان
يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم
لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس

مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة الفهم
في الفهم من لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى يخرج الاسم
عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة
عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع وبقيد الوحدة على
المضارع لانه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد فلا اثر
ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد فان عرض له الاشتراك
من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها
انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه
وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت لنفي الفعل كلم ولما
او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا الناهية او لتعليق الشيء
بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في
الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على قوله دخول قد وانما
خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق
الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها التاء المتحركة

الدالة على تأنيثها وتاء انثت فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة
حال عن تاء انثت احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
لحوق نحو تا فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نا فعلنا ايضا وذلك لان ضمير الفاعل
لا يلحق به فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه
عنه بمنع لحوقه على الضمير نحو ذا غلامه تساويا الفرع والاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى واخصر فهو الباقي ولا جدار
الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر منه
الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية
تكون بين اجزاء الزمان فانه تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعضه على بعضه انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم
ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال
وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالمصدر الفعل فلا
ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا
ينتقض منه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على
الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون

دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع
في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب
وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني
اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون معه اي مع الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيدنا الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل
ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع ما اشبه** اي فعل
اشبه الاسم باحد حروف نأيت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف
اتين في اوائله يعني حروفا التي جمعها كلمة اتين وهذه المشابهة انما
تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال
والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون
لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بفاعل بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه
للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة

القرائن وانما عرف المضارع لمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع
كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة
من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب
والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك
الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مؤنثا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث
الواحدة والمثنى غيبة اي حال كونه المؤنث والمثنى
غائبا او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير الضمير
المذكورين وهما واحدة المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير
الضميرين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصير
بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة المحضة فهو في قوة
النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى للموافقة النسخ
وحروفها المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف
اصلية كيدحرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة
احرف كينصر ويستخرج ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب

وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة
كانت او خفيفة او نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون
مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة ولو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم
دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا
تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب كما شاركه الاسم فيهما وجزم
يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن
حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل
يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب ط في الواحد الغائب
المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد
ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال
النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في
حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل
به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع

ط في الواحد الغائب المذكر وتضرب في الموضعين صح

بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب
فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر
مثل يضربان ويضربون وتضربون ولم يضربا ولن يضربا الخ
والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حالة
الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل
الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم
تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر
من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب
او رأيت رجلا يضرب فانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن
يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها

فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم و
سوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا محذوف
مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم
وان كان الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم بان سيقوم
مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار
كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم
ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال
المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان مصدرية
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
لا ان فخفف كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن
قيل اصلها اذا ان فخفف وقيل اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف
اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد
لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة
جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية

وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فاما الفا
والواو مع المفتاه فاقتاه بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر
على الانشاء فجعل مفردا ليكون عطف المفرد على المفرد كأنهم
ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن منك زيارة
فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك
وتشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان
تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثال ان تصوموا خير لكم مثال
النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن
هي انما المخففة من المثقلة لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم
بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان
بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم
ان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته
على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
التيقن يلائم المصدرية فيقع وقوع كليهما فيجري فيها ان التي بعدها
الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا
مؤكدا او مؤبدا فلا يلزم التعميم في قوله لن ابرح الارض حتى يأذن

حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التأبيد وحتى يأذن لي
واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على
ما قبلها فصار كانه شيئ واحد حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب
بها المضارع اذا لم يعتمد على ما قبلها ما اذا كان الفعل الذي بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال
فان فقد احدها الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك
اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثال عدم النصب لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن
مبتداء وقولنا اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كأنه اشير
اليه وقوله اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها
مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت
اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف واستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل
اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها

او كله ما اكتفي بكلمة من بعد ذلك انا اذن الملك كاذ ما هو

كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب
بها المضارع بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي السببية او الى
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي و
لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم
ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال
المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل
ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا او اسير حتى تغيب الشمس
مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل
الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق
بان يكون في زمان التكلم بعينه ويجيء مثاله او حكاية اي بطريق
الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا
الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حيات
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت حينئذ وكان ما بعد
حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته في زمان
الحكاية ايضا بكونه مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ تقدير ان لانه علم

علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام
مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ ويكون الفعل خبره ليكون
حتى داخلة على اسم توهم بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل
الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى
لا يرجونه الا انه مثال لما اريد بها الحال تحقيقا فانه قصد به نفي
الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى
عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها
امتنع نظرا الى الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك
كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا المثال
بان يجعل فيه كان ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع
ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع
الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه حينئذ يكون
ما بعدها خبرا مستأنفا منقطعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع السبب
مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان

الثامنة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل
الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير
في هذا المقام محقق والشك انما هو بتعيين الفاعل فيجوز ان يكون
المسبب محقق الحصول فقوله وايهم عطف بتقدير جاز على جاز
في الثامنة لا على كان سيري ادخلها لعدم صلاحيته بقيده بقوله
في الثامنة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان
سيري حتى ادخلها الثامنة اي جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان الثامنة فعلى هذا قولهم سار عطف على كان
سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها
بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة انما يقدر ان بعدها لانها
جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد
للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى
نحو لم يكن ليفعل وهو ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان
فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح
الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها

بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل
تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج
الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء
الستة ليبعد تقديرها انشاء او ما في معناه من النفي المستدعي
جوابا على توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل يكن
منك ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك
اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه
ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي
او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا

تنزل فتصيب خيرا الا اي لا يكون منك نزول فاصابة مني ففي
جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها
وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر ماخوذ من مفهوم
ما قبل الفاء واما نحو قوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا فبدونه تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر
والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها يشترط
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والثاني ان الواو
للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مماثل للجمع
الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول زرني واكرمك
اي لتجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا
يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والواو التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان يشترط معنى الى ان او الا ان
اي يشترط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها
لا ان او الا ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم تقدير ان بعدها
يكون او نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا ان
تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا وبتقدير مضاف اي لالزمنك

الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بناء على المصدر
المجرور بها والتي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة
اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت غير الحروف العاطفة
المذكورة اولا كثم واذا كانت منها لم تعتبر اشتراط ما ذكر
من الشروط لصحة تقدير ان بعدها فينتصب المضارع بها
ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو يعجبني ضربك زيدا
وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة
وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط
المذكورة فيهما فالعاطفة (مرفوعه) اذا كان مرفوعا فهو معطوف
على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتما فالحرف
مستقبلا على اخرها وهو او ويشترط معنى الى ان وقيل
هو مجرور على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى
لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا كما ذكرنا
يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به
يلزم ان يذكر في التفصيل تخصيص الحكم به وليس مخصوصا
في الواقع به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان

المناسب حينئذ ذكرها مرتبين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل
كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني
ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع
الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه
الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب
زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم
تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب
فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح
وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي
يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء
صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب
اي اظهارها ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في ضرورة
دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا ستكراه اللامين المتواليين
لام كي ولام لا نحو قوله لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرة غير عامل لضعفها نحو

نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الحذف
كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس
بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل
في معنى النفي وهذه الاربع تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي و
يجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها
من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم
بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما وحيثما واذما فانه
وحيث يجزمان كفعل المضارع مع ما واما بدونها فلا ومتى
واين وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما
ومن واي وانى واما الجزم المضارع مع كيفما واذا فانه
لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم
من حال لحال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال
وكيفية تقرأ انا ايضا اقرأ عليها وهو المتعذر لاستواء
قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان
كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام
واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله

بلم اي ونجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله
فلم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه اي نفي المضارع ولا بعد
لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل
لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول
ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء الندم الى وقت التكلم بها ويجوز حذف الفعل اي
وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه
دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب
ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان
ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا
باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل متوقع
تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير
المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام
المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا
الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو

بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا
فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك
اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا للنهي ضدها اي لا
للنهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل
وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول
مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة فيما قبل
تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني
اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصـ
وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني
ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد
بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء آخر
بل ملزومية شيء لشيء ويجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم
ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد
في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا

لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان بحمل الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وسيما اي
هذان كفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما
جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك
فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما
يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان
اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير معمول
نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير
قد لفظا تفصيل لما نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان لم تخرج
لم اخرج ويجوز ان يكون تفصيلا لقد اي لم تقدر بقد سواء
كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى عن

عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك
وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم
ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا
او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج
فيما سبق لكونه ماضيا معنى وبلن حيث يجب فيه لعدم تاثير
اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي
فيؤتى بالفاء واثرت في تعيين المعنى حيث خلصته للاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله
تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه
والا وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء
لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك
وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى
رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام

او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض
وفي جميع هذه المواضع لو لم يأت بحرف الشرط في الجزاء فاحتاج
الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي
وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء
لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية
ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها
بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون والاتي التي ينجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت خمسة متعددة تعد الامر نحو زرني
اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك
والاستفهام هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم
ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي
مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم قصدا السببية
اي سببية ما تقدم له نحو تقدر ان مع مضارع ويؤخذ مما تقدم

مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه مجزوما بها وانما اختص
تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا
يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا
لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك
الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر
ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم
بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو
مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك
السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فصار ان تسلم تدخل الجنة ويجوز لا تكفر تدخل
الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي
لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد
واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب
العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة للشرط
المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد

لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان صالحا
للوصفية كقوله تعالى وهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا
اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم
يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقوله الا ان عمر شعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار وهكذا
في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد بها صيغة الامر
فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما
وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر ولم يقل الامر كما اشتهر في هذا
النوع من الافعال لاشتهاره في معنى المصدري ايضا فاراد التنصيص
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل
شاملا لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا
من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل من المفعول
او عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ
على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي حكم الآخر
في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما تقتضي

ما تقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم
المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف
العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه نقول
اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب
لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف
المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخرها وجعل ما بقي امرا نقول
في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي
ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب
الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف
المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة
مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس
بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في قتل اقتل بفتح التاء
التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالكسر المجهول من الرباعي اذا قيل صح
اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده كسرة

او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى المجهول من الاكرام
ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد
حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لانها همزة اصل زدت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين
فى المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه **فعل ما لم يسم**
فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى
ملابسة اي على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد
ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل
اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان اي الفعل الذي
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته
دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج
واعلم واختير لهذا النوع هذا التغيير لان معناه غريب فاختير
له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى

المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا خفاء وزن
فى اختياره بعد حصول المقصود باخفه ويضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر
من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس
هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه
فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي فانهما للفيف المقرون
فانه لو يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين فى طوي وروي
قبل الوصول انه يقال معتل العين للمعتل عينه الفا لئلا يرد
عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة
غموض واختلاف فى المبني للفاعل من ماضيه كما ذكر وسنعتبه ذكر
معتل العين فى المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيما ذكرنا
الافصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وبيع وقول قلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح
فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو

قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء في هذا
الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حال الوقف
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها
ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايذان بان الاصل الضم في اول هذه الحروف وجاء الواو ايضا
على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها وشرط اي مثل باب المبني للمجهول من معتل
العين من باب الانفعال والافتعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات
الثلث فيه اذا بني وقيد فيهما مثل بيع وقيل بلا تفاوت دون
استخير واقيم اذ ليس في المثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين
والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة
وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم
ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لفظا كالفتحة او نقل

ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تقلب
العين فيه الفا ان كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع ويختار وينقاد
ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على
متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه
لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد
فيقال لهذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال
في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير
الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدي كضرب فانه فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقله غالبا فالزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير
المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم
امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع قطع النظر عن هذه
المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت
زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ما

ما شئته او يبين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا
في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين
ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم
واري بمعنى علم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال
الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت الهمزة عليهما زاد
مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر
وهي انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية
الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى
الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها
الاول كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك
اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني
والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر
وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والتعلق تسمية هذه الافعال
بمعنى الشك المعنى المساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم

للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه
الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار
بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها او اخبرت بها من
قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
ظننت لبيان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذا البواقي
فتنصب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند
اليه على انهما مفعولان لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما
يختص بالشيء ولا يوجد في غيره ومن خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها لان
ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر
غير قليل لان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا
هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفنا احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على الحذف
قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت فبعض اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم

هو خبر المبتدأ فحذف بجملتهم الذي هو المفعول الاول واما حذف
الثاني فكما في قول الشاعر شعر لا تخلنا على غرائك اننا طالما
قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي
هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا فيقال فلان يعطي الدنانير من ذكر المعطى له
ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك
فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد منه فائدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو
من علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من
يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال
القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها
نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما
الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين لفظا لكن لا يكونا
مبتدأ وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء
بجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر
وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا ظننت زيد قائم لكن

لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الالغاء
في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي
قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير
التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى
على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد
احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب
فلهذا قيد جواز المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني عنهما
وانما خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع انه مطلقة ايضا
من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها
لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام كما يجيء

مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل
على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها
مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال للتعليق بالاستفهام
وترك مثال الاخريين بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في
الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه
الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ
من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء
المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بدونه لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا
عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف
الجملة المنصوب جزئيها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم

وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى
ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي
فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص
جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني
وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان الاصل
ان يكون المؤثر والمفعول به متأثرا والاصل في المؤثر ان يغاير
المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمه قالوا ضربت
نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا
متغايرين بقدر الامكان لاتحادهما ذاتا من حيث كون كل
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس
باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين

بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول برفيها
ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز انقلابها
لفظا لانها ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري
مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني
فحملوا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية
والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلها
ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
شعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة و
امامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض
افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر غير
معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم
انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين فاغا فيدنا بذلك
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان الكل واحد معنى
آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت
احسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى
آخر الى مفعول واحد لا اثنين وظننت بمعنى اتهمت من الظنة
بمعنى التهمة ظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا للوهم و

الوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين
اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت
من غير معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها
وعلمتها بالحاسة وكما كان مراده ان لها معان اخر غير معنى
العلم او الظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة
العليا ولوجدت جده ووجدت موجدة ووجدت
وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم
والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم
بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي لمعنى فيما وضعت له
هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان
هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو المعنى في
الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل
والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال
التامة لانها موضوعة لصفة وتقريرا لفاعل عليها

فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لان التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال
الناقصة لا تامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير
كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها
ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال مثلاً
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان
الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع
له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج
عنها الافعال التامة ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من
وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات
بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير
فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان هذا
الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة
وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وما زال وما انفك
وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح (وراح) وما دام وليس ولم

ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر
انها غير محصورة وقد تستعمل كثير من الافعال التامة بمعنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة وكمل زيد
عالما اي صار زيد عالما كاملاً وقد جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية
وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القراءة ونحوها اي
لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيها جاءت
يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك ثم جاء ابنها فقعدت ناقصة
في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت كشفرة كانها
حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد
عن الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه
الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء
والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها
اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثلها زيد
غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه

كونه الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اغنى زيد غني
حا فاد معناه الذي هو الانتقال الى على الخبر هو غنى اي
ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فلو فتح هذه الافعال
الجزء الاول لكونه فاعلا ونصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول
في توقفها الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان
الماضي دائما او غير دال على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان
زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى
صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو
قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن
قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فانه بيوضها
لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا
عطف على قوله لثبوت اي كان تكون ناقصة وتكون فيها ضمير الشان
اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا
مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت
اصنع وتكون تامة بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت

ثبت ووقع كقولهم كان الكائنة اي المقدر كائن وكقوله
تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها
لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا
اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة
لتحسين اللفظ اذ ليس لمعنى على المعنى وانما ذكر هذين القسمين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال
اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من
بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول
وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة
تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها
او بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى
زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة
وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران
وتكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار

وليس المراد انه صار في الصباح او المساء اكتفى على هذه
الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول
اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لا توقيان مضمون
الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له
ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له
ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو
فقيرا اي صار وقد يجي هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت
بمكان كذا وبت مبيتا حسنا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية
القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلها
عن الافعال الثلثة السابقة واض وعاد وغدا وراح فهذه
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك
آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت
الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة غير ابين
في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب
اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها غير ابين

فاسقطها غير ابين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات
وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانها تامة وما برح بمعناه
من برح اي زال ومنه البارحة الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه
وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال
لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة
من المرفوعات كان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي
قبل فاعلها لخبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد
اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلوحيته للامارة اما
دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي
استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا و
يلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفي بدخول ادوات عليها لفظا نحو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى
تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها
وما دام توقيتا اي لتعيينه مدة ثبوت خبرها لفاعلها بانه جعلت
تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مفيدة ... مع العلم

في تاويل المصدر وتقديرا لزمان قبل المصادر كثيرا واذا قدر الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار
بقوله وفي ثمة اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه حينئذ مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد
جالسا اي اجلس مدة دوام زيد جالسا فما دام لم يستفد ما دام يا جالس
ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال الموقتة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا
حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي
في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب
الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان المضي
ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان الاستقبال نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز
تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فانه امر
جائز لتقدير نفي المعمول من جانبي وجوده وعدمه فينبغي
فينبغي ان يفيد مثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديرها عليها نحو
كان مالك او يا خبرها عنها نحو صار عدو صديقي او نه
اريد به نفي المقرون من جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد مثل
قولنا اذا لم يمنع مانع من التقدم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور ويجوز في الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم
اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا ذكرنا
افعال لا وجود تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال المتعدية
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في
اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم معمول ما في حيز النفي لانه يقتضي الصدر واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وقد
يخالف هذا الحكم خلافا لابن كيسان فانه يكون هذا الخلاف
واقعا الظاهر من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام
لان ادوات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت
الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي على المعنى
وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فانه

٢٠٧

اي في الافعال التي لم يشترط فيها نفي... [illegible]

فانه لا انفعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لشاركة اثنين في اصل
الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون
وابن السراج والزجاج على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم
معمول المنفي عليه وكذا جوزه البصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه
يجوز بناء على انه فعل يجوز تقديم معمول الفعل عليه وبين كما لا يتغير
في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان
من الواجب على المصنف ان يذكره في الثانية من القسم المختلف فيه لوقوع
الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع
لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو
بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به فعسى في قولك
عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك
ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك
الدنو لاشعار الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو
الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر با

بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر با
لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع
لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في
المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ولا مجهول ولا امر
ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء
الطمع والترجي كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف
والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال
فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد
الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او في جانب الخبر على الاسم وعلى هذا اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب
صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف
وذلك لان المعنى لا يصلح قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل

الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان لم يبق على المفعولية في صورة
الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب
لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة ح وقال الكوفيون ان يفعل
في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا
وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس
وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب ويقول
على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط
وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وانما
اقتصر على المرفوع فقط من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان
يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يكون ذلك
من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد
اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم
عسى مستكنا فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على

على هذين المعنيين ناقصة ايضا وقد يحذف ان من الفعل
المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد
زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان
كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب *
كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم
مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني
اي مما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد وتقول كاد زيد يجيء
فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باماراته على الحصول للفاعل في الحال على
اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول
الخبر في الحال باعتبار واحد معنييه من غير ان لدلالة على
الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له
بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله شعر
قد كاد من طول البلى ان يمصحا * فلما كان كل واحد منهما شابه
الآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على
كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة اداة
النفي نفي مضمونها على القول الصحيح ماضيا كان او مستقبلا وقيل
نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا

اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات
الفعل او نفيه بدليل قوله فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة
الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله
لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره
لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلونه يدل
على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة
بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليم تخطئتهم
روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه
ابن شبرمة فغيره فقال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال
اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره
وانما هو كقوله لم يكد يراها وانما هو لم يراها وقيل يجوز ان يكون نفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات في المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب

والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير
النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد
بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح
اي الزوال فالنفي الداخل على كاد كالنفي الداخل على سائر
الافعال وهذا مسلم لكن لم يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث
وهو ما وضع لدنو الخبر وثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع
طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا
وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى
طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
وكرب
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ
وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك
بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال
فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء و
اوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو
اوشك زيد يجيء فعل التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب

وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى اداة التعريف الجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته
بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كلا التقديرين فالتعريف للجنس
المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لانشاء
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وياله
لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع
لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد
ما وضع لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر
من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعا وله اي للفعل التعجب
اولما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل
الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه
تركيب افعل به لبرهان يكونان في هذين التركيبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع والمجهول وما ثبت
في بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا
واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لما بينهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا

الا ثلاثيا على ما فعل افعل التفضيل وتعجب شذ ما اشتهى كالطعام وما
امقته الكذب ونحوه ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب
منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد ما فيه لون او عيب
بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من
فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا
يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا
صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل
ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم
تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير
انما هو للتاكيد ولو سلم فيمكن تخلي كل واحد منهما وان لم ينفك
عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد وكان اعتبر القصد
ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل ومعموله نحو ما احسن في الدار

زيدا اكرم اليوم بزيد لجوازه مجرى الامثال السابق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه
انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم
بل كان دائما قبله وما ابتداء على ان يكون مصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون
فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر في باب
التعجب هاهنا او موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال
الفراء وما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي
وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك
ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره
فاعل هذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا
كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول

بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان
الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش
لان احسن بمعنى صيره واحسن على زنة الامر همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن
او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة
للتعدية كاخرج فضمير اي فالفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت
بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء في تعجب
الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله
كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت
فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح
والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع
لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته او ذممته منها لانه لم يوضع
للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر
العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين

ولا كثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب يتفقوا
على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا
باللام للعهد الذهني فهو لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا
بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد اجمال
لكونه اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيدا او يكون مضافا الى المعرف
بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدا وبواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وجعلهم جل
مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة
اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن
الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل
فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى
الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لانه
هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي
فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذو اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك
الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وتعدده انما هي بحسب الفاعل بانه

وانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح و
هو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره
ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف
العهدي مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما
خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال كانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل من هذا فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص
يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته للفاعل
او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة ان تاولوا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان
وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس
المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف فلم
يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا محذوفا

مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل
المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين
كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم
العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون
اي نحن وساء مثل بئس فافادته الذم والشرائط والاحكام
ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا
مركب من حب الشيء اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله
هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او فاعلها عما عليه فلا
يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه
اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد
مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع
والتأنيث نحو حبذا رجلا وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد
وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا

حبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند
وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من
الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص
والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فان
الراكب حال من الفاعل المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة
دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اي لا يكون متعقلا
بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك
من انضمام امر اخر اليه ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في غيره
احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف
الجر ما وضع للافضاء بفعل اي لايصاله فان معنى الافضاء
الوصول والمتعدي بالباء صار معناه الايصال او معناه
اي معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا
مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا

لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف
الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية
لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرها
باسميها لوجودها وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو
التي تقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو
القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا
وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها
تكون حرفا واسما والثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا ومن للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء
على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية
ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض
الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة
او في الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد
الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه والتبيين

والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي ويجيء من للتبيين ايضا
اي لاظهار المقصود من ابهام وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا
الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وقد يجيء
من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع
بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقوله وقد كان
من مطر فاجاب عنها مستدلا لهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه
مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض
والتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على
الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر
والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء
كان في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل وغيرها نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه ميلا
باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا

اصحابهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء
الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف بكونها بمعنى مع تنبيها على انها
كما لا تكون في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال
حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس كضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز
دخولها على الضمير مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على
سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا
وفي للظرفية اي لظرفية مدخوله للشيء حقيقة نحو الماء في الكوز
او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق
اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما تقول مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مروري بزيد اي بمكان
يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل بمصدر
الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت
الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبا السرج واشتراكه
مع كونه في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال الاشتراء

الفرس

الفرس بمصاحبته والالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة
اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك
والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله
بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص
لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم
فلا يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو
ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره
اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا اي لم يكن خبرا
نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك
زيد وكفى الله شهيدا والقى يده ان كان متعديا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو بحسبك زيد واللام للاختصاص بملكية المال لزيد او بلا
ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي بيان علة شيء ذهنا نحو ضربت
للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى مع كقوله

نحو قلت لم يرد انه لم يفعل المنكر اي قلت عنه وذا مذهب نحو
رد فلكم اي رد فكم وبمعنى كم وفي القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار
الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب
لها صدر الكلام كما انه لما وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء
التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة
ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء
صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة
انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي
التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب
يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق
ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم
افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته
وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة

منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا
مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين ونساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون
ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن
نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل
بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة
فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى
وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة
موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن
في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر
المعطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لتضمنها معنى رب فلا
يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما
يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها

اعني الباء ولغير السؤال يعني استعمال الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني خلافا للواو عن درجة الباء
مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان
الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا
بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك لاختصاصها ايضا لحط
رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص
بالظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف
الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
حطا لمرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض
المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء
اعم منها اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله
خاصة فانها فهي كما يكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله
واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو
بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر
نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وكما الدخول على المظهر لا تختص
باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان

مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع ما ذكر من
الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء
يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب
القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرفا النفي ما ولا
فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن
كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا
في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما
فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف
جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط بين اجزاء الجملة التي
يدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن كلمة للمجاوزة اي
لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني

و وصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين
وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه
دين وقد يكون اسما اي عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من عليهما
نحو جئت من عني اي من جانب عني ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير
مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته
ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا
يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يدخل في السعة على المرفوع
نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء
في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فيهما للابتداء
في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انه مبدأ
زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي اريد بهما لا جميعه
كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رايت فلانا مذ سنة
كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا كونه فيها فان معناه
حينئذ ان مبدأ مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة

السنة واستمد الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية
المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي
اعتبر انه حاضر وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الحاضر
الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع انتفاء رويتنا
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم تعد
زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل
فلا ينافي ان المذكوران كلاهما للظرفية يمكن ان يجعل الاول مثالا
للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن يتقيد بمضيها اي ما رايته
مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء
ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا
الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد
وخلا زيد وان انتصبت بها تكون افعالا **الحروف المشبهة بالفعل**
ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي
والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة

لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بجمعه
جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال الكل منه
ضيقتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
اللاحقة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي
ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها للانثى وبخلاف
الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم في
اول الامر انه في اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي
سوى ان المفتوحة فانها بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف
بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد
فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى تتم كلاما وحينئذ لو وقعت في
الصدارة اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لانه يجوز
ومستثناه يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى
اي تلغي هذه الحروف عن العمل لكون ما الكافة على الافصح اي على
افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع
في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ الحقها

اي يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم
ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا
تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة تاكيد وان المفتوحة مع جملتها
اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر
في موضع الجمل اي موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد
فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه في موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم وكسرت ايضا
بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني
الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني
ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة
نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها
مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك قائم لوجوب كون المبتدأ مفردا
وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم
لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة

بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتداء
وكون المبتداء مفردا واجب لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها ما بعدها معمول
للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه لولا انى معاد لك
زعمت اي لولا زعمت انى معاد لك ولولا انك ضربتني اي لولا
صدر الضرب منك وكذلك فالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما
بعد لو فاعل الفعل المحذوف والفاعل لا بد ان يكون مفردا نحو لو انك قائم
اي لو وقع قيامك فانه جاز في موضع المفرد وان اي تقدير
المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اي الفتح والكسر فان الفتح
على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير
جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه كما وقع بعد الفاء
الجزائية فانه كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت
في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي
ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء
او خبر مبتداء محذوف ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا
واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها
مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح

اي في موضع الجملة كسرت
وفي موضع المفرد فتحت وجوبا
يجوز الكسر والفتح

والفتح على انها معها مبتداء محذوف الخبر اي فاذا عبوديته للقفا
واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن
وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى
كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته
انه يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهازم تثنية لهزمة عظمان ناتئان
في اللحيين تحت الاذنين جمعها باردة ما فوق الواحد او باراده
مع حواليها تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي
مثل اذا انه عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ
في جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فانه جعلت ما موصولة
او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول
المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد
قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان
حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري
الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس القول ولذلك
اي ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف

على اسم ان المكسورة فوجهه انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة
مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة
كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا
قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة
حكما حيث يكون معمولها ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على
اسمه حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل
اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لم يصح فرض عدمها وشرط
في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا
وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا
ولا تقديرا للزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لو كان ذاهبان خبرا عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه من حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم
اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا
للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان
ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل
دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه

لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز
ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا
للمبرد والكسائي فانهما يجوزان نحو مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة
بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف
على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل
دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي
التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر
محل اسمها ولايتها لذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة
تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا
لذلك اي للتاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها
ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على
اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا

او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك
اكل وانما اختص دخول اللام بهذه الصور لانه فيما عداها يلزم توالي
حرفي التاكيد وهما اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك
واختاروا تقديرا دخول اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل
ودخول اللام فيكن على اسمها او خبرها او على ما بينها ضعيف لانها
وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي
هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد
وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد
التخفيف اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كالفتح الاخر وكونها على ثلثة
احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر وصويجا واللام
على كلا التقديرين لازمة لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة
والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيدا لقائم واما في الاعمال فللطرد
الباب فلانه كثيرا في الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا
او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا
عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي
دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل

من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظننت واخواتهما لان الاكثر
دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترطوا ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي
المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان نحو قوله تعالى وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم
الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ لا في اصل الدخول على الفعل
فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف
المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان
مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من
مشابهة المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة
الكلام ويلزم منه عمل الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقدروا ضميرا للشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة للمبتدأ والخبر
كما كانت في الاصل لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة
وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى في التقدير لكن دوام العمل

فى المقدر بقاوم الكمال فى الظاهر فى وقت دعة ووقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل ان المفتوحة على الجمل الصالحة لان
تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودخولها
فعلها على المبتداء والخبر وغير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة
فى غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى
المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه
رواية غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر
فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى، فراقك لم ابخل وانت صديق،
ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل
المتصرف نحو وغير المتصرف مثل وان ليس للانسان الا ما سعى
وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف كقول الشاعر، واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدر
او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ولتكن كالعوض عن النون
المحذوفة او حرف النفى نحو ولا يرون ان لا يرجع اليهم ولسلزوم
حروف النفى لا يكون كالعوض ولذا التزم المحذوفة فانه لا يحصل مجرد
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما

٢٢١

بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا
فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا
فهى المصدرية والا فهى المخففة وكان للتشبيه اى لانشائه وهى
حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا
الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من
اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا
الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل
على الاستعمال الاصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة اواخرها كقول
الشاعر ونحر مشرق اللون، كان ثدياه حقان، وان
عملها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الفصيح لما عرفت
واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما فى
ان المخففة ولكن وهى عند الجمهور مفردة وقال الكوفيون
هى مركبة من لا وان المكسورة المشددة بالكاف الزائدة واصله
لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد
ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان

[illegible]

تحقق مضمون ما بعدها المسند اليه ومعنى الاستدراك دفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمرا
ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم
يجئ ثم شرط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى
اي تغايرا معنويا بالضرورة وهو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي
قد يكون النفي صريحا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
صريحا نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن
العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي
بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش
انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي
ولا اعرف لهما شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي
اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير
اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قادم
وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا
قائما بنصبهما المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما
اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية

٢٢٢

على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصبهما الجزء الثاني بتقدير
كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء
يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام
الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه
حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا
كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على
المستحيل بمعناه ترقب امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون
ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل
كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا
من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه
يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا
في موضع اخر فاتى الشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر فكان الجر
بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الرفع ايضا بالياء ولعل
مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من
قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد الجزم
بوجود الجر بها والحكم بشذوذه الحروف العاطفة العاطفة في

في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تتبع المعطوف الى المعطوف
عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر
الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي لكن شرحها وعند الاكثرين
اذ ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعضهم الى انه بل التي
بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو
وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط
بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط فالواو وبعدها الاولى للجمع اعم من ان يكون
مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا الا لايكون لاحد
الشيئين او الاشياء كما كانت او دائما وليس لكم او اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل منهما كليهما
لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله
لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف
والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها
اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها

بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في
حتى اقل منها في ثم ففي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة وبين ثم
المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه
وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه
اي متبوع معطوفها ليفيد اي ليعطف بها قوة في المعطوف او ضعفا
فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة او الضعف عن الكل
فصار كانه غيره فيصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات
الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين
ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما
اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك
في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو
جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب
الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد ذلك التعلق
بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان
الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك

ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان ابتهاء
بالجزء الا قويا والا ضعيفا كما يفيد عموم الفعل في جميع اجزاء المعنى
كذا الغاية الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك
نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة
ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت
في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فانه اصل حتى ان يكون جارة
لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا
كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا لئلا يلزم مزية الاصل
على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون
مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل
واكثر في الوجود فما اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح وفيه
هذا الظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم
الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون جزءا حقيقة او حكما ليشمل
الجار وابنها كما في بعضها الكلي شيء واو واما وام كل واحد
من هذه الحروف ثلثه لاحد الامرين اي للدلالة على احد
الامرين الا من حال كونه ذلك الاحد مبهما اي غير معين
عند المتكلم ولا يتوهم انه وقع في قوله تعالى او لو تطع منهم آثما

آثما او كفورا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على
ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في
سياق النفي لان كلمة اي وام المتصلة لا تعد الهمزة للاستفهام
اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد
المستويين والمستوي الاخر يلي ام الهمزة اي همزة الاستفهام بعد
ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب
ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو وقد وقع احدهما
وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف لكن نقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا
احسن وافصح وحينئذ يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا
فصيحا ولكن لم يكن احسن وافصح وقال الترجمة الشريف فيه انه
وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا
يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف
ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله
عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لانه ما كان

حسنا فصيحا لا بعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو
عن اضطراب ولكن ما نقل عن سيبويه يؤيده في تمثيله اي من اجل
ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين
احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم ولا لانهما لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو
او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان
المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك
او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم
بوجود احدهما فالمشار اليه ثمة في الموضعين امر واحد لكنه
لما كان مشتملا على شرطين بصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه
باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعله اشارة في كل موضع
الى شرط آخر لا يخلو عن سماحة ولو اقتصر على قوله وعن ثمه لم يجز
في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله
لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان
اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب
عن الاول وشك الهمزة في كونها للشك في الثاني والواقع بعدها
اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي بل اهي شاة المنقطعة التي

التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل
اعرضت عن هذا الاخبار وتشككت في انها شاة او شيء آخر
فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة او انشاء استفهام
كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حيث تقصد الاضراب
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما اي غالبا مستعملة معها يعني اذا عطف
شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه ايضا باما
ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو لتعلم
في اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا
عطف شيء على شيء آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما
نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو
وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
لانه لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم اجتماع الحرفين معا وجوابه
احدهما النقض والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
وعن الثانية ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما

اولى فلكل منها فائدة اخرى فلا و لا و بل و لكن هذه
الحروف الثلثة لاحدها معينا اي لنسبة الحكم الى احدهما اي
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد
الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد
بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لا يحكم عليه
لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو
ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة
بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني
عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها
تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في
حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه
ولكن لازمة للنفي فهي نقيضة لا فيكون لا لايجاب ما انتفى

ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي
نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي للاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن
عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير هي
مستعملة بعد النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر
بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا
سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها
زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا
بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف
النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب
وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط بينهما
فان القريب ينقسم الى قريب متصف بأصل القرب من غير
زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب
وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب

بالمعنى المقابل للقرب فهي لمتوسط بين كمال البعد وكمال
القرب **حروف الإيجاب** نعم وبلى وإي بكسر الهمزة وسكون الياء
وأجل وجير وإنّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومعرفة
معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها حروف الإيجاب فنعم مقررة
لما سبقها أي محققة لمضمونه استفهاما كان أو خبرا فهي في جواب
أقام زيد بمعنى قام زيد في جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد
وبلى في جواب ألم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب
ألستُ بربكم أنت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا
لأن معناه حينئذ لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا
بجعلها تصديقا للإثبات المستفاد من إنكار النفي وقد اشتهر
هذا في العرف حتى لو قال لأحد يا زيد أليس لي عليك ألف درهم
وقال زيد نعم يكون إقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الإثبات
بعد النفي وبلى مختصة بإيجاب النفي بعد نقيض النفي المتقدم
وجعله إيجابا سواء كان ذلك مجردا عن الاستفهام نحو بلى في
جواب من قال ما قام زيد أي قد قام أو مقرونا به فهي إذن
لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ألستُ
بربكم قالوا بلى أي بلى أنت ربنا وقد جاء على سبيل الندور

الندور لتصديق الإيجاب كما تقول في جواب أقام زيد بلى قام
زيد وإي إثبات بعد الاستفهام لا شك في عليه استعمالها
مسبوقة بالاستفهام وفي كلام بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر
أيضا وذكر ابن مالك أنّ إي بمعنى نعم وهذا يخالف لما ذكره المص
ويلزمها القسم أي لا تستعمل إلا مع القسم ثم غير ذكر فعل القسم
فلا يقال أقسمت إي وربي ولا يكون المقسم به إلا الرب والله
ولعمري بقول إي والله وإي وربي وإي لعمري وأجل وجير
بالكسر والفتح وإنّ تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق
للخبر كقول لك أجل وأخبر وإنّ للمخبر قد أتاك زيد ولم يأتك
أي قد أتى ولم يأت وجاء إنّ لتصديق الدعاء أيضا نحو قول
ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك إنّ وراكبها أي
لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام أيضا في قول
الشاعر ليت شعري للمحب شفاء من جوى حبهن إنّ اللقاء
أي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف
ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر **حروف الزيادة** وإنما سميت
هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة لا أنها لا تقع إلا زائدة
ومعنى كونها زائدة أن أصل المعنى بدونها لا يختل لا أنها لا فائدة

لها اصلا فانه لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كالحروف الاستغراقية والباء في خبر
ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها
من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في
كلام الفصحاء لا سيما في كلام البارئ سبحانه وان المخففتين
وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت
زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت
زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير
وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام
زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو
الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج وتزاد مع بين نحو بينما

بيننا تذهب اذهب وتزاد مع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى وتزاد مع اين نحو اينما تجلس اجلس وتزاد مع ان نحو اما ترين
من البشر احدا حال كونه قليلا المذكورات مع ما شرطا اي
ادوات شرط وتزاد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي
كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم، وايما الاجلين قضيت، وقيل ما فيها كلها
نكرة والجر وبعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع
الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد
ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك
اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم
القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه
على جلالة القضية بحيث لا يستغنى عن القسم فيجوز ذلك
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله
شعر في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة جمع حائر
اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها

مشتملا على ذكر مواضع ندا دنا فلا حاجة الى ذكرها ههنا
حرفا التفسير اي وهي تفسير كل مبهم من المفرد والجملة
يريد اي ابو عبيد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات
وان وهي اي ان المختصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر
في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه
فلا تقع بعد صريح القول فهي لا تفسر الا لكثر او مفعولا
مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدي معناه نحو قوله تعالى
وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير المفعول
ناديناه المقدر واي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت تفسير للمفعول به المقدر
لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت
معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول
لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى
ثم اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه
تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر ونحيت
حرفا المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة

المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة
للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية نحو بما
في ما يؤول بالمصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاص المصدرية بالفعلية انما هو عند
سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح
الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية
اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها ا
الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تدخل في خبرها
وتجعلها في تاويل المفرد الذي مصدر خبرها نحو اعجبني
انك قائم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك
اي اخوة زيد فانه نحو رقدرت الكون نحو اعجبني ان هذا
زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددة
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع
الكلام فتصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزمها الفعل لفظا

نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو
نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل وفي المضارع
الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون
التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا
في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في
المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فان
هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من
معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى
في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلاة فيفهم اذن مثله ثلثة معان مجتمعة التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير
توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لا يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي مضافا

الى معنى التحقيق في اغلب التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين
الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت
ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام
لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما
وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان
الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون
قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى
فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في
حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا
اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع لا تستعمل هل فيها اكثر
من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم

نحو وجرت ذلك قل عجلا نا هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول
أتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانها تدخل
عليه على وجه الانكار دون هل فلا تقول هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لانه اصلا اترضى
بضربك زيدا وهو اخوك مستحسن منك وهل ضعيف في
الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه
لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه
فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى
فيه انسب واليق ولا تقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه
في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك
هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول
أثم اذا ما وقع وامنتم به بادخال الهمزة على ثم
والفاء والواو وهي الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع
الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما
لما قصد الكلام لاما فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو

ولو عكسه يعني للمضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ
فان للاستقبال ولو للمضي ومعناه انه اي ان للاستقبال
سواء دخلت على المضارع او الماضي فمعناه ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك يعني المثال الثاني بعينه معنى المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع مني ايضا
اكرام فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو ضربت ضربت
ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي
فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو
قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم
ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم
معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا
فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا
قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام
في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون
انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال
لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم

انما هي للاول مع انتفاء اللازم المستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه لو
ههنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان
الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ
عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين
للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك
اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب
انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له وان انتفاء الاول هو سبب لانتفاء الثاني بل قصدت
اعلامه بانتفاء الاكرام مستندا الى انتفاء المجيء ولها
استعمال ثالث وهو ان تقصد بها استمرار شيء فيربط ذلك
الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته بيانا
لاستمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام
فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمانه اي اياه ولو العفو

ب الفعل لفظا كما مر ثمة او شرطية او تقديرا نحو قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك ونحو لو انتم تملكون خزائن
لو استجارك احد ولو تملكون انتم فاحذف في انتم هو تملكون
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد
فقط واما انتم فلانه لما كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل
صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل للفعل المحذوف في
لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن
ثمة اي من اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف وقوعها
انك بالفتح لا بالكسر لو انه اي ان مع معموليه فاعل الفعل
المقدر بعد لو الصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في
موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل
المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق
وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان
لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت
المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع

خلوا عوضا منه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كانت الحاء
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن
اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا
لتعذره اي لتعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس
مشتقا فيوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول
الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيخرج نحو في كونه
ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديره غير
متعلق متقدم لزمه الماضي على الشرط اي لزم القسم ان يكون
الشرط كما يقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه
لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان
يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب
للقسم لكونه المبني عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط
مثل والله ان اتيتني مثال الماضي لفظا او لم تأتني مثال الماضي

مثال الماضي معنى لكونه وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام
بتقديره غير الشرط عليها وتأخره اي تقدم غير الشرط جاز ان يعتبر
القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط على
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى
الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك فعلى المعنى
الاول هذا مثال لتقدم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون
باعتبار التقدم والجواز كليهما النشر على ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني هذا مثال لتقدم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقدم على غير ترتيب اللف وباعتبار
الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لآتينك وانما ورد
في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول
اشارة الى الاشتراط المذكور في الشرط في صورة اعتبار القسم على
تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول
هذا مثال لتقدم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما
جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم
الشرط وجواز الغاء الشرط النشر بالاعتبار الاول على ترتيب
اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه في كل من المثالين

يقع من حيث انه في اختلاف بين اعتباريه مجملا في المعنى او ولا
فالحمل عليه اولى وعلى تقديره الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر
على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه
اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم
اللفين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كالملفوظ
اي كالمتلفظ به او مقدرا كملفوظه في صدر الكلام فيلزم في
الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض
ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون انسب به اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها
الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك
جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت
عنه او ما اجمل في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن
وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة

في اوائل

في اوائل الكتب من غير ان كانت لتفصيل المجمل ويجب تكرارها فيتعدد ويكتفى
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد القسم المذكور لدلالة
احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور
لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط
للزوم الفاء في جوابها بسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها
الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة
في جزائها مما في حيزها اي في حيز فائها او حيز اما لانه حيز الفاء جزوم
ايضا جزء هو اسم كان زيد لكان الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق
واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال التجويز تقديم لك
الجزاء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فعمل ما بعد
لانها فاصلة جزاء التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل
المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف
عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال التجويز التقديم
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط

[illegible]

الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما فوسط يوم الجمعة بين
اما وفائها لعلو يوم تولى حرفي الشرط والجزاء قصدا اما يوم
الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما
يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط
فلا حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل
لم يجعل لو ما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل الفاضل
ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع
النظر كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم
مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان
زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل
ميز بين ان لا يجوز وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل
لاما قوة رفع حكم الامتناع غير الاول دون الثاني هذا التقدير
الكلام اذا كان ما بعدها منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما
زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد
منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط بين

بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد
بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق
اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار
اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير
الرفع بمهما مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول
على انه يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير
النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان
يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فهو جهة
غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما يوم الجمعة زيدا فمنطلق بالنصب
بتقدير تذكر على صيغة الفعل المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول كالغائب
مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة
بين اما والفاء منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكونها حرف
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لفلان يبغضك
فيقول كلا ردعا لك اي [illegible] الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب
لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك
وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة

كقولك انما كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال
انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولتناسب معناه
لمعناه لان تلك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده وكون مخالفة
حكما بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لان المقصود به تحقيق
مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية **تاء التانيث**
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون
من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة تخالف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبينه من اول
الامر بسكون هذه على بناء الماضي وحركة تلك على اعراب ما دخلته
لانها كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا
غير مؤنث حقيقي فمخير اي انت مخير بين الحاق تاء التانيث
وعدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال
وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها
من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما
الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل
قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم

٢٣٦

لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة
التانيث لان التانيث قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غير ملتبس وانما الحقت على ضعفها فليست
بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر غير فائدة بل هي حروف
اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كالتانيث وفي
شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير
وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل
الكل من الكل او كون الجملة خبر المبتدا والمؤخر كالمعوض كون الخبر
مقدما **التنوين** في الاصل مصدر نونته اذا ادخلته نونا فسمي ما به
يعني نون الشيء اعني كونه تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه
لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا
وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضرها الحركة
العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن
واما مثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه
اي اخر تلك الكلمة لا تتابع حركات الاخر لانه قال تتبع حركة
الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر منه تابعيتها الاخر لحوقها
به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين

فان قلت اخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
المتبادر من الاخر الحرف الاخير ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين
الترنم فانه يلحق الفعل ايضا او تاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة
ولو [illegible] التنوين في نحو [illegible] المراد
بتبعيتها حركة الاخر [illegible] الوجود تطفل العارض
المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى
وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كونه
الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ
لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو
صه اي اسكت سكوتا في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ادري منعا من ان
يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل
يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما للشخص تمحض للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة
كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت

مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة
للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لتكون الكلمة تامة
وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعله بعضهم نوعا
[illegible]
ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فانه
فيه علامة الجمع كالنون وعلامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد
فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم
بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت به امرأة
ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت العلمية والتأنيث
والظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات
ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده
في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانه معنى
مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف فيه ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر والحق
اواخر الابيات والمصاريع لانها محل الوقوف والكلمة الواقعة في اثنائها
جائز ابل واقعا كما انشد هذا مما اختار الغناء لانه محل التغني بها انما هي

الوصل لئلا يختل سلك النظم بتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع
ولا يخل بنوع من المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي
ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال
حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل
والعتابن ۞ وقولي ان اصبت لقد اصابن ۞ فروي هذا
البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند
التغني نون التأكيد واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها
حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت
بها وامتناع امتداده بها لانه ليس هنالك حركة يحصل من اشباعها
حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم
الاعماق خاوي المخترق ۞ مشتبه الاعلام لماع الخفق ۞ فان
رويها القاف في هذا البيت القاف ساكنة ولا يمكن مد الصوت
بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق بها النون فيقال المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد يجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن

الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسمين الاولين قول الاسم يختص
به واعلم ان تنوين التمكين ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل
هو موضوع لغرض التمكين لان معناه التمكين كان حرفا لمجيء
موضوع لغرض التركيب او ان معنى من المعاني نوع على تنوين
التمكين من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع
تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر فهي باعتبار الوضع في
بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا
بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال الابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر
مضافا اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه
وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه
كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف
التنوين من اللفظ والف الابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم
من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن
عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن
في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت

لئلا يلتبس بنت في نحو هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد
قسمان الخفيفة ساكنة لانها جنينة والاصل في البناء السكون
والمشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اي غير الف المثنية نحو اضربانّ والف جمع المؤنث الفاصل
بين نونه جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنانّ فانها
تكسر معهما لشبهها فيهما بنون المثنية ويختص اي نون التاكيد
بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن
بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد
في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي
ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت
لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد الفعل بامر منفصل
عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد

٢٣٩

بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى انه زيادة نون
التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي في شرط المؤكد حرف بما
فانه لما اكد الحرف قصد وان تاكيد الفعل ايضا لكونه [illegible]
المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو
المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان
لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو
الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل
الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك
المذكور من الضميرين المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا
للخفة وظاهره ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل المثنية وجمع
المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فتقول وتقول في المثنية وجمع
المؤنث اضربانّ واضربنانّ فتقول الاستثناء عنه فقط

في المثنى اخترو بان يثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد وابقوا نيا
في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون
التاكيد فلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما
اي المثنى وجمع المؤنث النون الخفيفة لكرهتهم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين
على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند
الكوفيين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير
التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان
يعامل اخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف
الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
موضعها المعتلة الاواخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه
ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي
واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن

اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار
وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء
كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتثبت مع الواو والياء المفتوح
ما قبلها نحو اخشون كما تحركها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وفي كسر
الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل فتقول اخشين
كاخشي الرجل فان لم يكن الضمير البارز وهو في الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة
ويعني بها الف التثنية فتقول اغزون وارمين واخشين برد
اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمه اي
لاجل انه مع غير الضمير كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترميان هذا مثال لغير البارز
الذي تحرك لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل
ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها
في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون
وهل ترين في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى
الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف
على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمه قيل اغزون بردا للواو المحذوفة





كان يرد مع ضمير التثنية في اغزوان واغزنان فاغزوا بحذف
كوا والمضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه المسائل وقعت
على ترتيب بعضها بعضا الواقع في كتاب التصريف بعضها لما هو
مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير
البارز كالمتصل كما اشرنا اليه ولنون الخفيفة تحذف للساكنين
اي والتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين
اي لالتقاء الساكنين كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت نون الخفيفة لالتقائها
اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها
والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها
كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل
الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا
ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف
لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزي وقلت
اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان
ترد المحذوف الواو وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا

بعده ما حذف